

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

معهد العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

دائرة العلوم الاقتصادية

## موقوفات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

فرع: التحليل الاقتصادي

تخصص: إحصاء واقتصاد تطبيقي

إشراف:

الأستاذ الدكتور: عبد العزيز شرابي

إعداد الطالب:

محمد خليل بوحلايس

### أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د/ السعدي رجال أستاذ التعليم العالي رئيساً جامعة أم البواقي

أ.د/ عبد العزيز شرابي أستاذ التعليم العالي مقرراً جامعة منتوري قسنطينة

د/ ناجي بن حسين أستاذ محاضر عضواً جامعة منتوري قسنطينة

د/ مبارك بوعشة أستاذ محاضر عضواً جامعة منتوري قسنطينة

السنة الجامعية: 2008 – 2009

# التشكر

أحمد الله على جزيل نعمائه، وأشكره شكر المعترف بمننه وآلائه وأصلي  
وأسلم على صفوة أنبيائه وعلى آله وصحبه وأوليائه.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل على تقديمه النصح والتوجيه  
والدعم المعنوي والحسي رغم كثرة انشغالاته ومهامه، والذي تشرفت  
بقبوله الإشراف على هذا العمل الأستاذ الدكتور محمد العزيز هرايبي، فله  
التقدير الفائق.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالتحية والشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة  
الموقرة.

والشكر الجزيل لكل من ساهم في إتمام هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

## الإهداء

إنه لا يسعني في هذه اللحظات التي لعنني لا أملك أنخلي منها أن

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما اللذان أدعوا الله أن يبني  
لهما بيتاً في الجنة ويسكنهما فيه.

إلى أفراد أسرتي.

إلى كل أصدقائي وزملائي في الجامعة وأخص بالذكر زملائي في الدفعة.

إلى كل عائلة بوحلايس وعائلة زيتوني.

محمد خليل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي

أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ

صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي

عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ "

صدق الله العظيم

سورة الزمل الآية رقم 19.

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
47	المنافع والتكاليف الاجتماعية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول المضيفة	01
54	أكبر 25 شركة متعددة الجنسية غير مالية في العالم، مرتبة حسب الأصول الأجنبية 2006	02
55	أكبر 25 شركة متعددة الجنسية غير مالية من الاقتصاديات النامية، مرتبة حسب الأصول الأجنبية 2006	03
59	التدفق العالمي الوارد للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2006-2000	04
67	حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل (الوارد) عالمياً خلال الفترة 2000 - 2006	05
69	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة 2000 - 2006	06
82	الامتيازات الممنوحة للمستثمرين.	07
85	المعاهدات الثنائية المبرمة.	08
93	وضعية الخزينة العمومية خلال الفترة 1994-2006.	09
94	وضعية الحساب الجاري وحساب رأس المال في ميزان المدفوعات.	10
95	الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.	11
97	المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر (2002-2006).	12
98	درجات تقييم المؤشرات الفرعية لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الاستثمار.	13
99	المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر (2002-2006).	14
101	المؤشر المركب للمخاطر القطرية (2005-2006)	15
101	مؤشر اليورموني للمخاطر القطرية (2005-2006)	16
102	مؤشر أنستيتيوشنال أنفستور للتقويم القطري (2005-2006)	17
103	مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية (2005-2006)	18

104	مؤشر التنافسية العالمية (2005-2006).	19
106	الترتيب ضمن مؤشر التنافسية العربية (2006).	20
107	المؤشر المركب سهولة أداء الأعمال (2005-2006).	21
107	ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية العشرة للمؤشر المركب سهولة أداء الأعمال (2006).	22
108	ترتيب الجزائر ضمن عدد من المؤشرات الدولية.	23
109	مقارنة وضعية الجزائر في بعض المؤشرات المختارة لسنة 2004.	24
110	ترتيب الجزائر في مؤشر الشفافية.	25
112	مؤشر العولمة 2006.	26
113	مؤشر جاهزية البنية الرقمية (2004-2006).	27
117	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من قبل المنشأ الجغرافي خلال الفترة (1998-2001).	28
118	الدول العشرة الأولى المستثمرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات.	29
121	حجم الاستثمارات العربية الأجنبية المباشرة في الجزائر للفترة (1995-2005)	30
121	الاستثمارات العربية الأجنبية المباشرة في الجزائر موزعة حسب بلد المنشأ لسنة 2005	31
124	توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2000-2005)	32
140	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2006)	33
171	أهم المتغيرات المفسرة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (عوامل الجذب أو الطرد) من واقع الدراسات السابقة.	34
175	نتائج اختبار Student.	35

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
28	دورة حياة المنتج.	01
61	توزيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً.	02
61	حجم عمليات الاندماج والتملك في العالم خلال الفترة 1996-2006	03
62	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً (2006).	04
64	توقعات حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.	05
66	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً ونصيب الدول النامية منه للفترة 2005-2006.	06
68	تطور حصة الدول العربية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة عالمياً (1996-2006).	07
91	تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفترة 1990-2006.	08
92	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1990-2006).	09
95	تطور الصادرات والواردات خلال الفترة (1994-2006).	10
115	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2006)	11
115	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2006).	12
121	حجم الاستثمارات العربية الأجنبية المباشرة في الجزائر للفترة (1995-2005).	13
122	الاستثمارات العربية الأجنبية المباشرة في الجزائر موزعة حسب بلد المنشأ لسنة 2005.	14
132	معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة.	13

## فهرس المحتويات

الصفحة	البيان
[ أ - ج ]	فهرس المحتويات.....
[ ح - د ]	قائمة الجداول والأشكال.....
1	المقدمة العامة.....
71-10	الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر، مفهومه، حدوده واتجاهات تطوراته.....
10	مقدمة الفصل.....
11	المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر.....
11	المطلب الأول: التعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر، خصائصه وأشكاله.....
11	الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.....
16	الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.....
17	الفرع الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....
20	المطلب الثاني: دوافع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر.....
20	الفرع الأول: دوافع المستثمر الأجنبي.....
21	الفرع الثاني: دوافع اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة.
25	المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.....
26	الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي.....
33	الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي.....
42	المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر، انعكاساته وعلاقته بالشركات متعددة الجنسيات.....
42	المطلب الأول: انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر.....
42	الفرع الأول: انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة.....
48	الفرع الثاني: انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المستثمرة.....
49	المطلب الثاني: مخاطر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآلية إدارتها.....
50	الفرع الأول: مخاطر الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....
51	الفرع الثاني: آليات إدارة مخاطر الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....
52	المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات.....

52	الفرع الأول: تحليل تطور الشركات متعددة الجنسيات حول العالم.....
56	الفرع الثاني: دور الشركات متعددة الجنسيات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر
56	الفرع الثالث: إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر.....
58	المبحث الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي.....
59	المطلب الأول: الاتجاهات العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.....
59	الفرع الأول: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.....
61	الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر.....
63	الفرع الثالث: توقعات الاستثمار الأجنبي المباشر.....
64	المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية والدول العربية.
64	الفرع الأول: إلى الدول النامية.....
66	الفرع الثاني: إلى الدول العربية.....
71	خلاصة الفصل الأول.....
128-73	الفصل الثاني: مناخ وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
73	مقدمة الفصل الثاني.....
74	المبحث الأول: بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
74	المطلب الأول: التطور التشريعي في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.....
74	الفرع الأول: في ظل الاقتصاد الموجه.....
77	الفرع الثاني: في ظل المرحلة الانتقالية والانفتاح على السوق.....
79	المطلب الثاني: الحوافز والمزايا ومختلف الضمانات المقدمة للمستثمرين.....
79	الفرع الأول: المزايا والحوافز.....
83	الفرع الثاني: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر.....
86	المطلب الثالث: أجهزة ومؤسسات ترقية الاستثمار.....
86	الفرع الأول: المجلس الوطني للاستثمار (CNI).....
86	الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).....
86	الفرع الثالث: الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار (MDCGCPPI).....
87	المبحث الثاني: دراسة تقييمية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
87	المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري ومقوماته.....

87	الفرع الأول: مفهوم مناخ الاستثمار.....
89	الفرع الثاني: مقومات مناخ الاستثمار.....
90	المطلب الثاني: التقييم الكمي لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
90	الفرع الأول: تحليل البيئة الاقتصادية.....
96	الفرع الثاني: المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار.....
100	المطلب الثالث: تقييم وضعية الجزائر لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام المؤشرات النوعية.....
100	الفرع الأول: مؤشرات تقييم المخاطر القطرية.....
104	الفرع الثاني: مؤشر التنافسية العالمية.....
107	الفرع الثالث: مؤشر سهولة أداء الأعمال.....
108	الفرع الرابع: مؤشرات بيئة الأعمال.....
109	الفرع الخامس: مؤشرات الإدارة الرشيدة.....
110	الفرع السادس: مؤشر الشفافية.....
111	الفرع السابع: مؤشر العولمة "كوف".....
112	الفرع الثامن: مؤشر جاهزية البنية الرقمية.....
113	المبحث الثالث: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.....
113	المطلب الأول: تحليل التدفقات حسب السنوات.....
114	الفرع الأول: المرحلة الأولى (1970-1994).....
114	الفرع الثاني: المرحلة الثانية (1995-2006).....
116	المطلب الثاني: تحليل التدفقات حسب أصل التدفق.....
116	الفرع الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب بلد المنشأ الجغرافي.....
118	الفرع الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات حسب بلد المنشأ.....
120	الفرع الثالث: تدفقات الاستثمارات العربية الأجنبية المباشرة.....
122	المطلب الثالث: تحليل التدفقات حسب نصيب القطاعات الاقتصادية.....
122	الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات.....
124	الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية الأخرى.....
128	خلاصة الفصل الثاني.....
186-130	الفصل الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومتطلبات تفعيله في الجزائر.....

130	.....مقدمة الفصل الثالث
131	المبحث الأول: الصعوبات والعراقيل أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
131	المطلب الأول: لمحة عن الصعوبات والعراقيل أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة.....
133	المطلب الثاني: الصعوبات والعراقيل أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر...
134	الفرع الأول: المعوقات الاقتصادية.....
142	الفرع الثاني: المعوقات الإدارية والقانونية.....
147	الفرع الثالث: المشاكل السياسية والأمنية.....
148	الفرع الرابع: عراقيل أخرى.....
151	المبحث الثاني: دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
151	المطلب الأول: الجانب النظري لنموذج الانحدار.....
151	الفرع الأول: تعريف النموذج ومراحل بنائه.....
154	الفرع الثاني: نماذج الانحدار المتعدد.....
157	الفرع الثالث: مراحل اختبار النموذج القياسي.....
168	المطلب الثاني: محاولة نمذجة الظاهرة المدروسة.....
168	الفرع الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة.....
172	الفرع الثاني: تحديد مكونات النموذج.....
173	الفرع الثالث: بناء النموذج.....
174	الفرع الرابع: اختبار النموذج.....
179	المبحث الثالث: مقومات تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....
179	المطلب الأول: المتطلبات الإدارية، السياسية والأمنية.....
179	الفرع الأول: المتطلبات الإدارية.....
181	الفرع الثاني: المتطلبات السياسية والأمنية.....
181	المطلب الثاني: المتطلبات التمويلية والبنوية.....
181	الفرع الأول: المتطلبات التمويلية.....
182	الفرع الثاني: المتطلبات البنوية.....
183	المطلب الثالث: المتطلبات الفنية والتقنية.....
186	.....خلاصة الفصل الثالث
188	.....الخاتمة العامة

195	..... قائمة المراجع
	الملاحق:
211	..... ملحق الجداول
217	..... الملحق الفني
225	..... الملخص

## المقدمة العامة:

### 1. مدخل:

لاشك في أهمية التنمية الاقتصادية في عالمنا المعاصر، سواء للدول المتقدمة أو الدول النامية، إلا أن أهميتها أكثر وضوحاً وإلحاحاً للدول النامية نظراً لما يواجه تنميتها من عقبات وتحديات أكثر مما واجهه ويواجه الدول المتقدمة في هذا السبيل.

ونظراً لأهمية التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية فقد بدأ عدد كبير منها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، يستيقظ من سبات عميق نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن ثمة عقبات اعترضت طريقها، أهمها عدم كفاية رؤوس الأموال المحلية اللازمة لتمويل برامج الاستثمار المطلوبة من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة للدخل القومي، مما أظهر ضرورة الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية نظراً لما تؤدي إليه من تعزيز المدخرات الوطنية لبلوغها معدلاً أعلى للتراكم الرأسمالي، بالإضافة إلى ما تسهم به في تزويد البلدان النامية بالنقد الأجنبي اللازم للوفاء بمتطلبات عملية التنمية، لذلك تسعى البلدان النامية إلى البحث عن مصادر خارجية لتمويل خطط التنمية بها، وذلك بالعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيعها على الانسياب إليها.

ولقد أثبت الاستثمار الأجنبي المباشر -IDE- Investissement direct étranger مرونته خلال الأزمات المالية، لذلك فإن العديد من الدول النامية تفضله على التدفقات الأخرى لرأس المال الأجنبي، لكن بالرغم من وجود شواهد جوهرية على أن هذا الاستثمار يعود بالفائدة على الدول المضيفة، فإن عليها أن تُقوّم تأثيره المحتمل بعناية وواقعية.

إن المنظور التقليدي لاقتصاد التنمية قد نظر باستمرار إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية نظرة حسنة، وهو منظور ناشئ مباشرة عن الافتراضات الكلاسيكية الحديثة السائدة عن عمل السوق، إذ أن المستثمرين الأجانب يقومون بجلب موارد جديدة نادرة والتي تتمثل في التكنولوجيا وحتى الإدارة ومهارة التسويق، كما أن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد المنافسة في الدولة المضيفة، وبذلك تحسين الكفاءة وزيادة فرص العمل.

لذلك يعتبر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم اهتمامات الدول النامية بالنظر إلى الدور الذي يلعبه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، إذ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعمل على زيادة القدرات الإنتاجية ورفع معدل النمو الاقتصادي وتحسين الوضع الاقتصادي، وكذا امتصاصها للبطالة، وهذا إذا تمكنت الدولة من توجيه هذه الاستثمارات إلى القطاعات الحيوية حسب متطلبات السوق المحلية، وهذا ما يفسّر التعديلات التي تقوم بها باستمرار

في الأنظمة المختلفة وجعلها أكثر مرونة لتشجيع هذه الاستثمارات، إلا أنه على الرغم من النمو المتزايد في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن ذلك لا يعني سهولة جذبته. وتعتبر الجزائر إحدى هذه الدول التي أبدت رغبتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية المطبقة في ظل النظام الاشتراكي والأزمة النفطية سنة 1986، وبلوغ حجم المديونية مستويات أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري، مما ألزم السلطات الجزائرية في مطلع التسعينات إلى تبني إصلاحات اقتصادية ومالية شاملة، وهذا بتطبيق برامج الإصلاح الهيكلي والمتمثل في إصلاح النظام المالي والجبائي، والمنظومة القانونية... الخ، وهذا بغية تهيئة المناخ الملائم لجلب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

لذلك اتجهت الجزائر إلى اعتبار أن هذا النوع من الاستثمارات وسيلة ناجعة للخروج من الأزمة متعددة الأبعاد التي تمر بها، كونه مصدر تمويل غير مولد للديون ووسيلة نقل للمعارف التكنولوجية، أي أنه أفضل الوسائل التنموية، وكونه وسيلة للاندماج في المبادلات العالمية من خلال مساهمته في إعادة تأهيل المنتجات الوطنية وفق المعايير المعتمدة في السوق العالمية، وفي إحقاق روابط مع مختلف الشبكات التي يتكون منها هذا السوق. فشرعت السلطات الجزائرية في بذل جهود معتبرة، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي، من أجل ضمان بيئة خصبة لاستقطاب ولتطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فجدت القدرات المحلية لتغيير الإطار التشريعي بما يضمن حقوق وواجبات الطرفين الجزائري والأجنبي، وإصلاح القطاع الإنتاجي بما يجعله أكثر جاذبية وأكثر قدرة على مكافئة الاستثمارات بأكبر قدر ممكن من الأرباح، كما اجتهدت في المحافل الدولية على طمأننة المستثمرين على صدق جهودها في إحقاق شراكة مثمرة يتم فيها احترام مصالح الطرفين، لكن النتائج التي حُقِّقَتْ لم تكن بمستوى توقعات وآمال السلطات الجزائرية وذلك رغم مزايا وقدرات البلاد وكذا الجهود المبذولة ورغم حيوية هذا العامل الاقتصادي في إحقاق التنمية.

## 2. إشكالية البحث:

على الرغم من تأكيدات المستثمرين الأجانب، أو ممثلي دولهم الأصلية، بمدى اهتمامهم بالنشاط في الجزائر ومدى ثقتهم في قدرات البلاد لإحقاق أرباح معتبرة، ورغم كثرة الزيارات والتصريحات المشجعة، إلا أن المشاريع قد بقيت على مستوى النية وما تم التصريح به لذا الهيئات المنظمة للنشاط الاستثماري في البلاد لم يدخل مرحلة الإنجاز بعد باستثناء نسبة قليلة لا تكفي لإنعاش الاقتصاد الوطني بشكل فعّال، فكيف هذا ونحن نعلم أن دولا نامية تتمتع بمزايا أقل جاذبية من مزايا الجزائر قد استقطبت نسبة أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

من هنا يبرز التساؤل الأساسي لبحثنا هذا أي:

ما هي أسباب انخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ وما هي العوامل المفسرة لهذه الظاهرة؟

- وللإجابة على هذا التساؤل لابد من طرح الأسئلة الفرعية التالية:
- ما هي حقيقة الاستثمار الأجنبي المباشر وما هي اتجاهاته الحالية في العالم والدول النامية والدول العربية؟
  - هل مناخ الاستثمار بالجزائر يشجع استقطاب المستثمر الأجنبي؟ وفي حالة النفي ما أسباب ذلك؟ وكيف يتم تحسينه؟
  - ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني من حيث المناخ الاستثماري والمجالات المتوفرة له لإيجاد مخرج؟
  - في أي القطاعات الاقتصادية تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟
  - هل تلقت الجزائر حجماً من الاستثمار الأجنبي المباشر يتوافق مع قدراتها وإمكاناتها؟
  - ما هي العوامل المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
  - ما هي أهم السبل والسياسات الناجعة التي من شأنها تعظيم نصيب الجزائر من تدفقات هذه الاستثمارات؟

### 3. الفرضيات:

- تقوم الدراسة على ثلاث فرضيات وهي:
- تعتبر الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي تبنتها الجزائر وتحسن الأوضاع السياسية والأمنية، كلها عوامل تساعد على تحسن المناخ الاستثماري.
  - تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو دالة لمعدل التضخم وسعر الصرف، مؤشر الانفتاح الاقتصادي ومؤشر الفساد والبيروقراطية.
  - على الرغم من أن برنامج الإصلاح الاقتصادي خلق مناخاً أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه لا تزال هناك مجموعة من العراقيل والمعوقات التي تعيق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بالحجم الذي يتوافق مع إمكانياتها وتطلعاتها.

### 4. أسباب اختيار الموضوع:

تسعى الجزائر إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره وسيلة من الوسائل المهمة لتمويل احتياجات التنمية من ناحية، وأداة من أدوات نقل التكنولوجيا وتوطينها بما في ذلك أساليب نظم الإدارة الحديثة من ناحية أخرى، لذا تكمن أهمية هذا البحث فيما يلي:

- الاهتمام المتزايد الذي حظي ومازال يحظى به حالياً الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الكثير من الخبراء والاقتصاديين وحكومات مختلف دول العالم، وخاصة منها الدول النامية في ظل مرحلة راهنة يميّزها توجه العديد منها نحو تحسين أداء استقطابه ومن ثم الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي.
- الاهتمام الشخصي بالتحويلات التي يعرفها الاقتصاد والمجتمع الجزائري هذه السنوات، ومنه للإطلاع ولمعرفة الأسباب التي هي وراء هذا الوضع للتمكن من إيجاد الحلول المناسبة لمعالجتها وخلق التنمية المستدامة.
- بحكم تخصصنا في التحليل الاقتصادي وميولنا الأكاديمي لدراسة مواضيع تحتاج للوصف الحقيقي وللتحليل الجوهري من حيث التغيرات، التوجهات والانعكاسات... الخ، إلى جانب إيماننا بأن هذا الموضوع يلاءم إلى حد ما التخصص الذي ننتمي إليه.
- حاجة الجزائر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحفيز نمو الاقتصاد وتعزيز حيويته، فزيادة الاستثمار تتمكن الجزائر من: تحقيق معدلات نمو أعلى، تقليص الفقر وخلق مزيد من فرص العمل، هذا بالإضافة إلى تطوير المعرفة والمهارة الإنتاجية لدى القوة العاملة.
- التعرف على العوامل الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وكذلك التعرف على العوامل التي تتحكم في تدفق هذا الأخير، الأمر الذي يؤدي إلى إعطاء تقييم موضوعي للقوى التي تعيق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى التعرف على هذه العوامل يمد خريطة مبدئية للسياسات التي يمكن إتباعها لإزالة هذه العوائق قدر الإمكان لتشجيع انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

## 5. أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية هذه الدراسة في كون أن الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره ظاهرة اقتصادية تشكل عملية تشجيعه وحمايته مظهراً من مظاهر تفتح الاقتصاديات واندماجها في الاقتصاد العالمي وبقدرته على تعزيز التكامل العالمي، وعاملاً من عوامل تكريس العلاقات الاقتصادية الدولية وتفعيلها، ونظراً للأهمية التي أصبحت الدول النامية توليها له بحكم أنها تنظر إليه على أنه فرصة للنمو والتطور.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة من وسائل التمويل البديلة عن الأشكال التقليدية، حيث يعتبر أكثر أمناً للتمويل إذا ما قورن بالقروض الثابتة كما أنه يمثل أسهل طريقة وأكثر الوسائل فعالية في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة وتوطينها، وزرع تقنيات الإدارة الحديثة،

بالإضافة إلى أنه يشجع على خلق فرص وظيفية ويرفع من مهارات العمال ويفتح أسواق جديدة للتصدير.

- كما يعتبر موضوع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية العملية الشغل الشاغل للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وهو ما نلمسه من تنامي وعي الأجهزة المختصة في مختلف الدول بأهمية وترقية قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

## 6. أهداف الدراسة:

- إن الأهداف التي تسعى لبلوغها وتحقيقها هذه الدراسة تتمثل في:
- التعرف على الأهمية التي يكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر عند استقطابه وتقييم انعكاساته على اقتصاديات الدول المضيفة له.
- محاولة إزالة الغموض الذي يكتنف "الاستثمار الأجنبي المباشر" وذلك من خلال مختلف جوانبه باعتباره ظاهرة معقدة.
- دراسة بعض المكونات البارزة لمناخ الاستثمار في الجزائر، حيث سيتم تسليط الضوء على دراسة أهم المؤشرات الاقتصادية، لمعرفة ترتيب الجزائر في المؤشرات الإقليمية والدولية لقياس مناخ الاستثمار، وكذا التعرف على أهم الحوافز الممنوحة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا سرد أهم الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي قامت بها الجزائر، باعتبار هذه الأخيرة قناة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم معرفة مدى وجود العراقيل التي تعيق اجتذابه.
- معرفة واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر من حيث حجمها وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية، وموقع الجزائر بين البلدان الشقيقة من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تحديد السبل التي يُمكن للجزائر من خلالها زيادة حجم نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تقديم مجموعة من الاقتراحات التي تساعد على تحسين مناخ الاستثمار وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

## 7. صعوبات الدراسة:

- واجهت الطالب مجموعة من الصعوبات تتمثل أساساً فيما يلي:
- تعدد مصادر المعلومات وخاصة الإحصائيات مع عدم دقة الكثير منها، حيث نجد أن هناك عدم تجانس بين المعطيات المتوفرة لدينا، فهي تختلف حسب المصدر فالمعطيات المتوفرة

لدينا من البنك العالمي تختلف عن المعطيات المتحصل عليها من الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر.

- قلة الإحصائيات المتعلقة بالتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- صعوبة استخدام البرمجة "Eviews 4.0" وكيفية استعمال طريقة المربعات الصغرى العادية "MCO" لقياس النموذج.

وفي هذا البحث سوف نقوم بأخذ المعطيات المتقاربة بين مختلف المصادر، كما أننا لا نستطيع اختبار كل المحددات وذلك لنقص الإحصائيات من جهة وصعوبة تكميم البعض من جهة أخرى، لذلك سنكتفي ببعضها فقط كمؤشر الاستقرار الاقتصادي ومناخ الاستثمار وحجم السوق ومدى جاذبيته ومؤشر الانفتاح على الخارج ومؤشر الفساد الحكومي والبيروقراطية.

### 8. حدود الدراسة:

من أجل معالجة إشكالية الموضوع تم تحديد إطارين زمني ومكاني فالإطار الزمني يتجلى في فترة الدراسة التي تركزت على فترة التسعينات من القرن العشرين إلى غاية سنة 2006، لكون هذه الفترة تزامنت مع برامج الإصلاحات الاقتصادية، إضافة إلى أنها اشتملت على قانون ترقية الاستثمارات لسنة 1993. أما الإطار المكاني، فإن هذه الدراسة تخص الواقع الجزائري بالتركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر.

### 9. المنهج المستخدم:

نتناول الموضوع لجأنا إلى المنهج التاريخي كخطوة أولى لإدراك حقيقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العلاقات الاقتصادية الدولية منذ ظهورها ليومنا هذا، ولإدراك العلاقة الكامنة بينها وبين الدول النامية التي تنتمي إليها الجزائر، كما أننا سعينا من خلال هذا المنهج إلى التعرف على السياسة الجزائرية تجاه هذه الاستثمارات وتطورها.

كذلك لجأنا إلى المنهج الوصفي التحليلي وذلك لإظهار بعض الحقائق الراهنة من جهة، ولتفسير أسباب ضعف مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في إنعاش الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، وكذلك قمنا باستخدام المنهج الاستقرائي والذي نلمسه من خلال أدوات المتمثلة في الإحصاء لتحليل الأرقام والبيانات.

### 10. أدوات الدراسة:

- اعتماد عدة مراجع من كتب، مجلات، مذكرات، تقارير، ملتقيات وطنية وكانت هذه المراجع باللغتين العربية والأجنبية، والتي تناولت العلاقات الاقتصادية الدولية عامة أو التي ركزت

على الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو على ظاهرة العولمة خاصة، وطبعاً تلك التي تناولت الاقتصاد الجزائري من خلال السياسات التنموية التي اتخذت أو الإصلاحات التي شرع في تطبيقها.

- الاستعانة بشبكة الإنترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يتعذر علينا إيجادها في المكتبات.
- الاتصال بالأساتذة الجامعيين المختصين في المجال من أجل الاستشارة وطلب التوجيه.
- مطالعة الصحف اليومية الجزائرية محاولة لتتبع تطور الإصلاحات والإطلاع على مختلف التصريحات التي صدرت عن أطراف جزائرية أو أجنبية، رسمية أو خاصة، واتجهنا إلى تتبع مختلف الحصص الإذاعية والتلفزيونية التي تناولت مواضيع لها علاقة عن بعد أو عن قرب بموضوعنا.

## 11. أقسام الدراسة:

دراسة هذا الموضوع ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول وذلك وفق إتباع الخطة التالية:

**الفصل الأول:** جاء تحت عنوان: "الاستثمار الأجنبي المباشر، مفهومه، حدوده واتجاهات تطوراته"، لقد حاولنا من خلاله تقديم عرض مفصل لمختلف الجوانب المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر من خصائص وأشكال ودوافع ومحددات، ثم الانتقال إلى دراسة انعكاساته الإيجابية والسلبية بالنسبة لكل من الدول المستثمرة والدول المضيفة والتطرق إلى مخاطر تدفقاته وآليات إدارتها وعلاقته بالشركات متعددة الجنسيات على اعتبار أن هذه الأخيرة هي المحرك الرئيسي له، وبعدها تمّ التطرق إلى اتجاهاته العامة على الصعيد العالمي ونصيب الدول النامية والعربية منه.

**الفصل الثاني:** والذي جاء تحت عنوان: "مناخ وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، ولقد حاولنا من خلاله دراسة علاقة الاقتصاد الجزائري بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عرض أهم سبل تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيها الإصلاحات التشريعية والاقتصادية، ثم الانتقال إلى تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال تقييم وضعية الجزائر لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام المؤشرات الكمية والنوعية، وفي الأخير نقوم بعرض تحليلي لمختلف التدفقات ونصيب القطاعات الاقتصادية منها إلى جانب التعرف على أهم مصادر هذه التدفقات.

**الفصل الثالث:** جاء هذا الفصل تحت عنوان: "معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومتطلبات تفعيله في الجزائر"، ويتم في إطار هذا الفصل التعرض إلى العوامل الطارئة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي تعرقل عملية استقطابه، ثم نحاول معرفة أهم المحددات التي تتحكم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من خلال الدراسة القياسية بالاعتماد على المعطيات المتوفرة لدينا لنستخلص في الأخير أهم العوامل المؤثرة والمحددة لقرار الاستثمار في الجزائر وبالتالي التعرف على أهم العوامل المعيقة لتدفقه، بالإضافة إلى تقديم بعض السبل التي نراها كفيلة وناجعة للتقليل من هذه المعوقات من أجل زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

وفي الأخير نختم هذه الدراسة بجملة من النتائج والاقتراحات التي يمكن أن تكون مفيدة.

## مقدمة الفصل الأول:

إن أهم ما يميز العقد الأخير من القرن الماضي هو اتساع نطاق المعاملات التجارية الدولية وما نتج عن ذلك من انتشار نوع خاص من هذه المعاملات يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أصبح التنافس على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمثل جانباً مهماً من جوانب السياسة الاقتصادية لجميع الدول وعلى وجه الخصوص النامية منها لما يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر من دور كبير في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وإيجاد فرص التوظيف وتحسين استخدام التكنولوجيا لتحقيق التنمية بجوانبها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية لذلك اتجهت دول العالم المتقدمة منها والنامية لإجتذاب هذه الاستثمارات إلى أراضيها، بهدف تحقيق تلك المميزات والإفادة منها في خدمة اقتصادياتها الوطنية.

وطالما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يضطلع بدور كبير على صعيد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد سعت الدول النامية إلى استقطابه وتشجيعه على مزاوله النشاط فيها نظراً لأهمية التنمية فيها، والتي يعيقها تقلص مصادر التمويل المحلية اللازمة للقيام بذلك، لذلك فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي هذا السياق تمّ تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث؛ تناول الأول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وتم فيه استعراض مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر خصائصه وأشكاله ودوافع قيامه ومحدداته، واهتم الثاني بعرض انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء بالنسبة للدول النامية أو المتقدمة ومخاطر تدفقاته وآلية إدارتها وعلاقته بالشركات متعددة الجنسيات، واهتم الثالث بعرض اتجاهات تطور الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي ونصيب الدول النامية والدول العربية منه.

## المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام العديد من الاقتصاديين، المفكرين، والمدارس الاقتصادية، وحتى دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، وهذا لاعتباره أحد الآليات الأساسية التي تلعب دوراً هاماً في تغيير مسار العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية القائمة بين الدول والتكتلات الاقتصادية في العالم، هذه الأهمية جعلت العلماء والكتاب يختلفون في تحديد تعريف ومفهوم موحد له، فنجد أن هناك عدة تعريف صيغة من أجله.

وضمن هذا المبحث سيتم التطرق في المطلب الأول لمختلف هذه التعاريف ولخصائصه وأشكاله، وفي المطلب الثاني دوافعه وفي المطلب الثالث لمحدداته.

### المطلب الأول: التعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر، خصائصه وأشكاله.

في هذا السياق سنحاول بلورة بعض التعاريف الخاصة به، لنخلص بعدها في الأخير إلى تحديد مفهوم عام له، ثم بعدها نعد إلى بلورة الأشكال المختلفة التي يجري من خلالها، ثم التطرق إلى مختلف الخصائص التي تميزه.

### الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن أهم تقسيمات الاستثمار الأجنبي التي شغلت بال الاقتصاديين والقانونيين هو تقسيمه إلى استثمار مباشر وغير مباشر، حيث تمثل قضايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة محوراً لاهتمام الكثير من رجال الأعمال والحكومات في الدول النامية والمتقدمة معاً، وذلك منذ بداية النصف الثاني من هذا القرن، سواء من حيث جدوى هذه الاستثمارات في الدول النامية، أو أساليب تنفيذها، ودوافع الشركات متعددة الجنسيات من ورائها،<sup>1</sup> ومن أجل إبراز الفرق الجوهرية بينهما سوف نقوم بتقديم بعض التعاريف.

### 1- الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

وهو يخص الاستثمار في المحفظة أو التوظيف للمنقول، ويقصد به "شراء السندات والأسهم من الأسواق المالية"،<sup>2</sup> بعبارة أخرى يتمثل هذا الاستثمار بقيام الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين المقيمين في دولة ما بشراء أسهم أو سندات لشركات قائمة في دول أجنبية، لكن هذه الملكية لا تعطي الأفراد أو الهيئات أو الشركات حق ممارسة أي نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، كما أن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية يعتبر قصير الأجل إذا قورن مع الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - صفوت أحمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2005، ص:31.

<sup>2</sup> - جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة مقلد علي، ط 2، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص:10.

<sup>3</sup> - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص:52.

وفي السابق كان لهذا النوع من الاستثمار تطورات كبيرة في الأسواق الدولية خاصة مع اتساع أسواق الأورو دولار.<sup>1</sup>

## 2- الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، وهو بمثابة ظاهرة معقدة الجوانب، إذ يظهر ذلك من خلال الإشكال الذي واجه المؤلفين والاقتصاديين والمدارس الاقتصادية في تحديد تعريف شامل وكامل لهذه الظاهرة، وهو الإشكال الذي يتجلى بصورة أدق في مثل هذه الأسئلة:

- ما هي المشكلة التي يفترض مصادفتها عند تعريفه؟

- هل هناك اختلاف واضح بين الاقتصاديين في تحديد مفهوم واضح له؟

إن تسليط الضوء على مثل هذه التساؤلات، يعني بكل بساطة البحث عن إجابات واضحة تسمح لنا في الأخير بإيضاح حقيقة هذه الظاهرة "الاستثمار الأجنبي المباشر".

فيما يتعلق بالمسألة الأولى وهي المشكلة التي تصادفنا عند تعريفه، فهي تلك المتعلقة بالتسمية أي تسميته، حيث بمجرد الإطلاع على مختلف الدراسات التي تجسدت في هذا الميدان نكاد ندرك أنها تقتقر في مجملها لتسمية موحدة، وقبل أن نحدد التسمية التي سنلتزم بها لغرض إتمام هذا البحث، سنحاول الوقوف على التسميات التي اتخذها بعض المفكرين والكتاب الاقتصاديين وذلك من خلال النقاط الأساسية التالية:

أ- هناك دراسات انفتحت على التسمية التالية: "الاستثمار المباشر الدولي" ومن بين روادها نجد كل من 'Raymond, Bertrand' و 'Bernard, hugonnier' و 'فريد النجار'.

ب- هناك دراسات انفتحت على التسمية التالية: "الاستثمار الأجنبي في الخارج" ومن بين روادها نجد 'josette payrad'، واستقرت دراسات أخرى على كلمة "الاستثمار الأجنبي المباشر" كما نجد كذلك تسمية "الاستثمار الأجنبي الوافد" لـ 'فريد النجار' في بعض كتبه.

ت- أسنقر البعض الآخر من المفكرين الاقتصاديين على التسمية المخالفة لما سبق ذكرها وهي "الاستثمار المباشر" دون إرفاقه لا بـ "الدولي" ولا "في الخارج" فحسب اعتقاد هؤلاء ومن بينهم 'g-destanne' و 'maurice bye' فإنه يكفي تسميته بذلك ليأخذ معناه الكافي عند العامة من الباحثين والقراء.

أما من جانبنا فإننا نستخدم التسمية التالية: "الاستثمار الأجنبي المباشر" لنتجنب الخلط في التسميات وعدم توحيدها من جهة، ومن جهة أخرى لعدم الخلط ما بين الاستثمار الدولي والاستثمار

<sup>1</sup> - يعني سوق الأورو دولار بأن البنوك الأوروبية تقوم بفتح حسابات ودائع لأجل بالدولار لعملائها، وعندما يحين أجلها تلتزم بردها بالدولار وهو ما يخالف العرف السائد والذي ينص على رد هذه الودائع بالعملة المحلية، وللمزيد من التفصيل راجع: حسن علي خربوش وآخرون، الأسواق المالية، عمان، دائرة الملكية الوطنية، 1995، ص:42.

المباشر باعتبار أن الاستثمار الدولي قد يجري في شكل مباشر أو غير مباشر، إلى جانب إيماننا بأن هذا الاستثمار المباشر إنما يقوم به أشخاص باختلاف صفاتهم لا يتمتعون بنفس الجنسية التي يتمتع بها البلد المضيف له، ومن ثم يحق لنا إرفاقه بكلمة الأجنبي.

وفيما يخص الإشكال الثاني والمتعلق بالتعريف المدقق له، فالمؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر كما سبق وأن أشرنا، تعدد هؤلاء الذين انساقوا نحو البحث فيه ودراسته ومحاولة تقصي الحقائق بشأن مختلف جوانبه، ومن الطبيعي جداً أن ينجر عن ذلك تباين هؤلاء في ذلك، الأمر الذي انجر عنه تعدد تعاريفه، وسنشير إلى مختلف هذه التعاريف على سبيل الذكر وليس الحصر مع التعليق عليها ثم بعدها نقوم بتقديم تعريف عام له.

في البداية نعرض بعض التعاريف للاقتصاديين العرب:

عرّفه الدكتور 'فريد النجار' على أنه: "الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة المدى، ويعكس منفعة وسيطرة دائمين للمستثمر الأجنبي أو المؤسسة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة، غير تلك التي ينتميان إلى جنسياتها".<sup>1</sup>

أما الدكتور 'عبد السلام أبو قحف' فيعني الاستثمار الأجنبي المباشر عنده: "السماح للمستثمرين من خارج الدول بامتلاك أصول ثابتة ومتغيرة، بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس مؤسسات أو الدخول كشركاء لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة".<sup>2</sup>

ويعرفه الدكتور 'عبد الله عبد المجيد المالكي' على أنه: "شراء الشخص الاقتصادي الأجنبي للأموال الإنتاجية الإضافية من غيره، وتوظيفها من قبل الشخص ذاته من أجل الحصول على منفعة أو ربح".<sup>3</sup>

وقد عرف المحاسبون المكلفون بميزان المدفوعات الأمريكي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "كل التدفقات المالية إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة لجزء من الملكية في مؤسسة أجنبية، على شرط أن المقيمين في البلد المستثمر (عادة مؤسسات) تكون لهم حصة هامة من ملكية هذه المؤسسة، قيمة هذه الملكية تختلف من دولة إلى أخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الحيازة على 10% في مؤسسة ما من طرف المستثمر الأجنبي تكفي للتعريف الرسمي للاستثمار الأجنبي المباشر".<sup>4</sup>

1- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003، ص: 24.

2- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، بيروت، لبنان، 2001، ص: 481.

3- عبد الله عبد المجيد المالكي، استراتيجيات تشجيع الاستثمار في الأردن، عمان، الأردن، 1994، ص: 12.

4 - Peter H.Lindert et Thomas A.Pugel, *économie internationale*, 10e édition, Economica, Paris, 1996, P:82.

إلى جانب ما ذكرناه سنزيد عن ذلك لنشير لبعض التعاريف الأخرى لعدد من الخبراء الاقتصاديين غير العرب وكذلك لبعض الهيئات الدولية، فمن بين هؤلاء الاقتصاديين نجد على سبيل المثال 'Bertrand-Raymond' الذي عرفه على أنه: "...الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة".<sup>1</sup>

ومن جانب آخر يعرفه 'جون هدرسون' و 'مارك هندر' إلى أنه: "يتمثل في تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع، أو اشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة".<sup>2</sup>

وعلى غرار المفكرين والخبراء الاقتصاديين، كان للهيئات الدولية والإقليمية دوراً فعالاً في محاولة تحديد مفهوم للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد اعتادت تلك الهيئات ومن بينها منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، صندوق النقد الدولي (FMI)... الخ، في إنجاز دراسات وتقارير دورية تخصه بشكل مستقل أو من خلال ارتباطه بالتجارة، التنمية أو الخوصصة... الخ، ونشرها ضمن كتيبات ومنشورات مختلفة.

من خلال القراءة الواضحة لتلك الكتيبات - الدراسات والتقارير - يمكن سرد بعض التعاريف الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتي تبنتها تلك الهيئات وهي على النحو الآتي:

بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، فإنها تتبنى تعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر وهما:

التعريف الأول يعتبر أنه تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق فعلي على تسيير المؤسسة بواسطة:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة، ملحقة، فرع... الخ.

- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل.

أما التعريف الثاني الذي تتبناه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإنه يقوم على أهداف إحصائية، لأن عملية قياس حركة الاستثمارات المباشرة لا يمكن أن تكون بدون توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدول الأصلية والدول المضيفة، لذلك فإن المنظمة قامت بعدة إجراءات للوصول إلى وضع تعريف واحد ومرجعي للدول الأعضاء، ويتمثل التعريف الثاني في أن كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين

<sup>1</sup> -Raymond-bertrand, *économie financière internationale*, édition: PUF, Paris, 1971, P:49.

<sup>2</sup> - جون هدرسون و مارك هندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1987، ص:700.

الذين لهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية والمرتبطة فيما بينها، تعتبر مستثمراً أجنبياً إذا كان لديها مؤسسة للاستثمار المباشر، ويعني كذلك فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي.<sup>1</sup>

ينصرف تعريف صندوق النقد الدولي (FMI)، للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "نوع من الاستثمارات الدولية، وهو يعكس هدف حصول كيان أي عون اقتصادي في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".<sup>2</sup>

إلى جانب كل هذا، ترى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (IAIGC) أنه: "يمكن تصنيف القوانين التي تناولت تعريف مصطلح الاستثمار إلى مجموعتين: الأولى تتعلق بحركة رؤوس الأموال والموارد الأخرى عبر الحدود وهي تعرف المصطلح من منظوره الضيق الذي يعتبر مسألة سيطرة المستثمر على المؤسسة الاستثمارية عنصراً حاسماً في التعريف، أما الفئة الثانية فهي تتعلق بالتشريعات المناط بها حماية الاستثمار الأجنبي".<sup>3</sup>

كما يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك وفق دليل إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 1993 على أنه: "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، (ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح 'المستثمر المباشر'، وإلى المؤسسة باصطلاح 'مؤسسة الاستثمار المباشر')، وتتطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".<sup>4</sup>

وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة، ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في قطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار) وتعرف الشركة الأم (المستثمر الأجنبي) على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولاً في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لقطر آخر غير قطر الأم وتأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل للاستثمار، حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في مجلس الإدارة)

<sup>1</sup> - OCDE, *définitions des référence détaillé des investissements internationaux*, Paris, 1983, P:14.

<sup>2</sup> - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص:51.

<sup>3</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، اتفاقية الاستثمارات الدولية - التعريف والمدى، منشورات المؤسسة، الكويت، 2002، ص:4.

<sup>4</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، النشرة الفصلية لضمان الاستثمار 2008، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، السنة السادسة والعشرون، العدد الفصلي الأول، الكويت، 2008، ص:10.

للشركات المحلية، أو ما يعادلها للشركات الأخرى حداً فاصلاً لأغراض تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر".<sup>1</sup>

من خلال التعريف السابقة يكون بإمكاننا صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو أنه تكوين مؤسسة أعمال جديدة أو توسيع مؤسسة قائمة، وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى، مع إمكانية تملك حق الإدارة والتحكم في كل عمليات المؤسسة الأجنبية إضافة إلى حق ملكية المؤسسة.

وبعد أن تعرفنا على مفهوم الاستثمار الأجنبي بنوعيه (المباشر وغير المباشر)، يمكننا التمييز بين هذين الأخيرين من خلال معياري السيطرة والمراقبة، فالأول يشير إلى تحركات رأس المال التي تتضمن ملكية ونوع من المراقبة والتحكم في اتخاذ القرار من قبل المستثمر، أما الثاني فلا يتضمن الملكية والإدارة، وإنما هو نوع من التدفق الذي يطلق عليه رأس المال التمويلي، مثل شراء السندات وغيرها من الأوراق المالية.

#### الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعدة خصائص تميزها عن باقي الاستثمارات الأجنبية أهمها:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع، وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.<sup>2</sup>

2- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطة في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققها المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه.<sup>3</sup>

3- يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان المستضيفة له الولوج إلى أسواق التصدير التي كانت مغلقة أمامها، بفضل شبكات التسويق والتوزيع العالمية التي تمثلها الشركات الدولية وأيضاً بفضل انتشار التكنولوجيا بين الشركات الوطنية، ورفعها لمستوى كفاءتها الإنتاجية مما يجعلها أكثر تنافسية على المستوى العالمي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2001، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2001.

<sup>2</sup> - حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 7.

<sup>3</sup> - حسين مهران، الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانيات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط القومي، المجلد الثامن، العدد الأول، يوليو 2000 ص: 7.

<sup>4</sup> - نفس المرجع، ص: 08.

4- إن الدكتور: 'حسين مهران' يركز على أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد عملات أجنبية تساهم في ملاءة الفجوة الادخارية وفجوة رأس المال الأجنبي فحسب، إذ غالباً ما يصاحب التدفقات الاستثمارية تدفق التكنولوجيا بمعناها الواسع.<sup>1</sup>

5- يضيف الدكتور: 'عبد المجيد حامد الدراز' أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد استغلال أمثل للموارد، حيث تكون هناك دراسات علمية معمّقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع، وكافة بدائله المتاحة أذن فهو يوجه نحو المشروعات التي تدر عائداً.<sup>2</sup>

مما سبق عرضه يمكن اعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة للتمويل الحديث كونه غير منشئ للمديونية فهو يحقق علاقات دائمة ومتينة مع المؤسسة في البلد المضيف لا تقتصر على مجرد الحصول على الأرباح بل تتعداها إلى الإستراتيجية، والبحث عن نمو المؤسسة وإستمراريتها... الخ، وهو بذلك يختلف عن الاستثمار المحفظي الذي يخص مجرد امتلاك أوراق مالية من أجل الحصول على دخل مالي سريع يستجيب لمتطلبات التوظيف، أو ربما مجرد امتلاك حصّة من رأسمال مؤسسة ما، حيث يهدف من وراء ذلك مجرد تحقيق عائد.

#### الفرع الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

يُصنّف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أشكال وذلك وفقاً لعدد من الاعتبارات، يتصل بعضها بالمستثمر الأجنبي، وبعضها الآخر بالأوضاع الاقتصادية والتشريعية القائمة في البلد المضيف له، وسيتمّ تصنيفه كما يلي:

1- **حسب الدافع:** نجد بعض التصنيفات تقوم على أساس الدافع من وراء اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر، ولقد أمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدافع إلى الأشكال التالية:

أ- **البحث عن المصادر:** يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال تلك البلدان الغنية بالمواد الأولية كالبتترول والغاز، إلى جانب ذلك الاستفادة من انخفاض تكلفة اليد العاملة، وهذا النوع من الاستثمار نجده بكثرة في الدول العربية.<sup>3</sup>

ب- **الاستثمار الذي يرغب في الإنتاج بتكلفة أقل أو ذلك الذي يبحث عن السوق أو العمالة الماهرة:** هذا النوع من الاستثمار يبحث عن الأماكن التي تتميز بتكلفة إنتاج أقل أو عمل عال المهارة أو سوق واسعة، ومن ثم القيام بالإنتاج للسوق المحلية أو التصدير حيث يمكنه ذلك من تحقيق أرباح عالية، وفي هذه الحالة يمكن للدول النامية المضيفة أن تزيد من قدرتها التصديرية

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص: 07.

<sup>2</sup> - حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 207.

<sup>3</sup> - حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا، مجلة التنمية الإنسانية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 33، دون ذكر السنة، ص: 6.

والتحسين من وضع ميزانها التجاري، وهذا النوع من الاستثمار يوجد بصفة خاصة في دول شرق وجنوب شرق آسيا.<sup>1</sup>

**2- حسب وجهة نظر الدولة المضيضة أو المستثمرة:** هناك العديد من التصنيفات لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من وجهة نظر الدولة المضيضة، أو من وجهة نظر المستثمر الأجنبي:<sup>2</sup>

أ- **من منظور الدولة المضيضة:** يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع وهذا حسب الهدف منه وهي: الاستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات أو إلى زيادة الصادرات، والاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية.

ب- **من منظور المستثمر الأجنبي:** يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي:

- **الأفقي:** يهدف هذا النوع إلى التوسع الاستثماري في الدول المضيضة بغرض إنتاج نفس السلع، أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محليا، ويعتبر هذا النوع من الاستثمارات تعويضاً عن التجارة لوجود العوائق الجمركية، وهذا النمط يمكن ملاحظته بوضوح في حالة صناعة السيارات اليابانية التي قامت بإنشاء فروع إنتاجية لها في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب السياسة الحمائية المتخذة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية على استيراد السيارات اليابانية وكأسلوب لتجنب الحواجز الجمركية.<sup>3</sup>

- **العمودي:** يهدف هذا الأخير إلى استغلال المواد الأولية، أو الاقتراب أكثر من المستهلكين من منافذ التوزيع أو التملك.

- **المختلط:** ويشمل هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر النوعين الذي سبق ذكرهما.

**3- حسب الملكية:** بالإضافة إلى الأشكال السابقة يوجد نوعان من الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من منطلق أن ملكية المشروع في الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تكون جزئية أو مطلقة وهما:

أ- **الاستثمار المشترك:** يعتبر الاستثمار المشترك بمثابة مشروع يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر، من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على حصة رأس المال فقط، بل تمتد أيضا إلى إدارة المشروع.

من خلال هذا المفهوم يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ينطوي على الجوانب التالية:

- اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين، أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل حدود دولة الطرف المضيف.

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص:6.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص:7.

<sup>3</sup> - J.R, Markusen, **Foreign Direct Investment As A Catalyst For Industrial Development**, European Economic Review, Vol.43, London, 1999, p:335.

- يمكن للطرف الوطني أن يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
  - قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة استثمار مشترك.
  - المشاركة في مشروع الاستثمار لا تقتصر على تقديم حصة في رأس المال فقط، وإنما قد تكون من خلال تقديم الخبرة، العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة.
- وتجدر الإشارة أنه في كل حالة من الحالات السابقة، لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار حق المشاركة في إدارة المشروع.<sup>1</sup>

وفي الواقع نجد أن الدول النامية قد لجأت إلى إنشاء هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظراً لكونه وسيلة مراقبة على المؤسسة متعددة الجنسيات التي تعمل في إقليمها، حيث لوحظ ميدانياً الخطر الذي قد ينجم عن المستثمر الأجنبي عندما يمتلك أكبر قدر من رأس المال، فمثلاً نجد أن الدول الاشتراكية سابقاً كانت تسمح بشكل وحيد من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بمساهمة أجنبية لا تتعدى 49 % من قيمة المشروع.

**ب- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:** يعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تفضيلاً من طرف الشركات متعددة الجنسيات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن اكتساب الحيازة لا يتحقق إلا بعد الوصول إلى حد حق المراقبة (بلوغ عتبة الملكية).<sup>2</sup>

إن تفضيل الشركات متعددة الجنسيات لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يقابله في الواقع تردد، بل الرفض في بعض الأحيان من طرف الدول النامية المضيفة، إذ أنها لا تقبل بالترخيص الكامل لملكية المشروع الاستثماري بسبب خوفها من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، إلى جانب الحذر من احتمالات الوقوع في حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها.

**ج- الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات متعددة الجنسيات:** وهي استثمارات يملك أصولها أو يساهم في رأس مالها أكثر من بلد، حيث تتمتع بقدرات تمويلية وتكنولوجية وتنظيمية عالية، الأمر الذي يمكنها من الاستحواذ على نحو 80% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم.

إن حالة التردد والخوف لدى الدول النامية الأخرى لم تُؤيّد لحد الآن بدلائل علمية وعملية بشأن الآثار السياسية والاقتصادية السلبية الناجمة عن ترخيص الملكية المطلقة المتعلقة بالمشروع الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات، وإنما درجة تحكم الدولة المضيفة في وضع عدد من الضوابط والنظم والتوجيه الجيد للاستثمارات الأجنبية مهما كان نوعها هو الذي بإمكانه التخفيف من

<sup>1</sup> - عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص: 34، 35.  
<sup>2</sup> - Denis Tersen et Jean Luc Bricaut, *L'investissement international*, Edition Armand colin, paris, 1996, P:8.

حدة الآثار السلبية بالإضافة إلى تعظيم العوائد المتوقعة لهذه الدول من وراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

### المطلب الثاني: دوافع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتعدد وتختلف دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب طبيعة الاستثمار والجهة التي تعود إليها ملكية هذا الاستثمار والبلد والمجال الذي يتم فيه.

### الفرع الأول: دوافع المستثمر الأجنبي.

يمكن تلخيص أهم دوافع المستثمر الأجنبي للاستثمار في الدول النامية فيما يلي:<sup>1</sup>

**1- الدافع الأول:** وهو دافع تاريخي وسياسي، حيث نسجل هنا أن معظم الدول النامية كانت تشكل قبل وقتنا هذا وإلى حد بعيد مناطق نفوذ الدول الاستعمارية الكبرى، حيث كانت هذه الدول النامية إما تحت الاستعمار التام، الانتداب أو الحماية مما سمح لتلك الدول الاستعمارية الكبرى وهي معظمها من الدول الرأسمالية المتقدمة من إدماج اقتصاديات تلك الدول المستعمرة ضمن اقتصادياتها تحت أسلوب: "الاقتصاد التابع والمكمل" إلى جانب قيام شركاتها باستغلال الموارد الطبيعية والبشرية...الخ، بعد تهيئتها للمناخ الملائم لتحقيق ذلك.

**2- الدافع الثاني:** وهو الذي يتعلّق بأسواق الدول النامية الواعدة، حيث نسجل هنا أن هذه الأسواق خاصة في ظل انكشافها للعالم تستجيب لكل ما يتم عرضه من السلع والخدمات المحقّقة من قبل المستثمر الأجنبي الذي يستطيع تلبية الطلب المحلي من خلال الإنتاج مباشرة في تلك الأسواق في ظل ظروف تتسم بغياب المنافسة وعدم مقدرة المؤسسة المحلية على المواجهة ومن ثم عجزها مقارنة بما يمتلكه المستثمر الأجنبي من الإمكانيات والمؤهلات.

**3- الدافع الثالث:** منها ما تشكل مصادر حقيقية للمواد الأولية من مناجم الحديد والصلب والفوسفات...الخ ومناجم البترول والغاز هذا ما يجعل بالضرورة المستثمر الأجنبي -الشركات العملاقة- يدرك على أنها تمثل مواقع هامة للاستثمار عبر الاستثمار الإستراتيجي والتحويلي...الخ، وهذا ما ينطبق على الشركات الكبرى البترولية الموجودة مثلا في الجزائر في إطار ما يسمى "الشراكة" بين شركة سوناطراك وبريتش بتروليوم البريطانية، أو شال الأمريكية هذا من جهة ومن جهة أخرى لغرض ضمان مصادر التمويل بتلك المواد الأولية وخاصة البترول...الخ، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ بعض الدول الرأسمالية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لجأت إلى حل التدخل العسكري واحتلال بلدان مثل أفغانستان والعراق أو التواجد العسكري في بعض الدول مثل دول الخليج تحت حجب واهية مثل الاتفاقيات العسكرية أو محاربة الإرهاب أو

<sup>1</sup> - حمود الزبيدي، الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار العولمة، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، جامعة سكيكدة 14/13 ماي 2001. ص: 82، 83.

تغيير الأنظمة... الخ، والحقيقة أن المبرر الرئيسي من وراء ذلك هو استغلال منابع وآبار البترول وحمايتها لأجل ضمان التمويل منها خدمة لمصالح الشركات الكبرى في هذا المجال.

### الفرع الثاني: دوافع اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة.

في الواقع تعددت الدوافع الكامنة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر المستقطب من طرف بعض الدول المضيفة ونؤكد هنا على بعضها، كون أن البعض الآخر منها ربما ما زال يتردد على تخطي هذه الخطوة بسبب مخاوفه من الآثار السلبية لهذا النوع من الاستثمار هذا من جهة ومن جهة أخرى للهيمنة الكامنة وراء انتشار الشركات متعددة الجنسيات، والملاحظ أن الدول المضيفة تتسارع إلى تشجيعه بدافع أهميته والتي تتجلى من خلال أنه يعتبر بمثابة وسيلة تمويلية خارجية بديلة ومحمودة العواقب مقارنة بالقروض الخارجية، ومنعش للاستثمار المحلي وتكملة للموارد المحلية... الخ.

### 1- الاستثمار الأجنبي المباشر كخيار إستراتيجي:

إن المتأمل في العقدين الماضيين من القرن الماضي يلاحظ أنه حدث تحول كبير حول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر أساسي من مصادر التمويل الخارجي، حيث حل هذا المصدر محل المصادر الأخرى التقليدية المتمثلة في القروض الثنائية والقروض من البنوك التجارية وال منح وغيرها.

وعلى العكس من ذلك تماماً فقد أثبتت التجربة الألمانية بأنه رغم انطلاق الاقتصاد الألماني بعد الحرب العالمية الثانية من الصفر، إلا أنه تمكن خلال فترة وجيزة من إعادة بناء نفسه بفضل الاستثمارات الأجنبية لدرجة أنه أصبح ينافس اقتصاد الولايات المتحدة في حين لم تتمكن الدول النامية بلوغ  $1/4$  ما بلغه الاقتصاد الألماني خلال نفس الفترة الزمنية، ويرجع البعض سبب ذلك إلى اختلاف طبيعة البنيات الاقتصادية والاجتماعية وما تحدثه من عدم توازن وتجانس في القطاع الاقتصادي.

وتقادياً للآثار السلبية الناجمة عن عدم التجانس البنوي للاستثمار الأجنبي المباشر فإن الدول النامية قد عملت على وضع آليات وشروط الغرض منها الحد من آثار عدم التجانس وليس الحد من الاستثمار في ذاته كما يضمن البعض، مشترطة في ذلك على الاستثمارات الأجنبية المباشرة استعمال نسبة معينة من اليد العاملة المحلية وتكنولوجيا تتماشى ومستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي، وبوجه عام لا تقبل سوى الاستثمارات التي تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني للبلد الضيف، أما الدول المصدرة للمواد الأولية وبالخصوص الدول النفطية فتشترط ضرورة الاشتراك في الإنتاج والتسويق ومراقبة الأسعار إلى جانب إعادة استثمار جزء من الأرباح، والقصد من الشروط التي تضعها بعض الدول المضيفة حيال الاستثمار الأجنبي المباشر ليس المراد منها عرقلة كما

يبدو في ظاهرها، إنما البحث عن سبل الملائمة والفعالية والمحافظة على إستمراريته لأنه كلما زاد الانسجام بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين القطاعات الاقتصادية للدولة المضيفة كلما زاد الارتباط بينهما أكثر وتم التغلب على ظاهرة عدم التجانس، خاصة وأن التجربة التي تمت في أمريكا اللاتينية قد أكدت بأن الاستثمارات الأمريكية كان لها انعكاس سلبي على اقتصاديات تلك الدول، على عكس الاقتصاد الكندي الذي استطاع أن يحقق نمواً معتبراً رغم اعتماده على نفس المصدر أي على الاستثمارات الأمريكية ولا يوجد تفسير لذلك سوى الاختلاف البنوي. لقد أدت الزيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ابتداءً من النصف الثاني من القرن الماضي إلى دعم نمو اقتصاديات الدول النامية، ويبرز هذا الاتجاه في الزيادة بانتهاء اقتصاد السوق في معظم هذه الدول، وتحرير نظم التجارة والاستثمار.<sup>1</sup>

إن استعانة الدول النامية بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل تنميتها الاقتصادية غالباً ما يكون مصحوباً بالآثار الاقتصادية والسياسية السلبية، إلا أن السياسات الاقتصادية الصحيحة في تلك الأقطار هي التي تحكم طبيعة هذا الاستثمار ومدى الاستفادة منه في دعم اقتصادياتها المحلية، على أن يكون هذا الاستثمار موجه نحو مشاريع إنتاجية بحيث تشكل رافداً أساسياً من روافد التنمية وإلا فإنه سيكون عبئاً يثقل كاهل اقتصاديات الدول المستقبلية له.<sup>2</sup>

## 2- الاستثمار الأجنبي المباشر كضرورة اقتصادية:

لقد أوضحنا فيما سبق كيف أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة أضحت حتمية تاريخية وإستراتيجية في مجال التمويل الدولي، وهنا سنحاول إبراز الحتمية الاقتصادية والاجتماعية للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال ضعف الموارد المالية للدول النامية وعدم قدرتها على مواجهة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية ودورها في التنمية.

### أ- عدم فاعلية التجارة الخارجية كبديل عن الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعتبر التجارة الدولية مورداً هاماً للعملة الأجنبية نظراً لما تدره من أموال نقدية والتي تتمثل في عائدات صادرات الدول من السلع والخدمات، وكما يقول في ذلك 'توماس مان' أحد رواد المدرسة

<sup>1</sup> - آمال براهيمية و ظريفة سلايمية، التعجيل بالتغيير: تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006، ص:9.

<sup>2</sup> - سعد محمود الكواز، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الأقطار النامية، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 14 و 15 نوفمبر 2005، ص:338.

التجارية (أن الطريقة العادية لزيادة ثروتنا تتمثل في التجارة الخارجية حيث يتعين علينا أن نبيع للأجانب أكثر مما نشترى منهم في القيمة).<sup>1</sup>

وقد يعني ذلك أن التجارة الدولية قديماً وحديثاً، تمثل مصدراً من مصادر التمويل الخارجي، غير أن تحقيق هذه الغاية يتوقف على مدى قدرة الدول النامية في الحفاظ على توازن ميزانها التجاري وتحقيق الفائض في الإنتاج، وهذا الأمر مستبعد في الوقت الراهن مما يجعلنا نشك في فعالية التجارة الخارجية كوسيلة من وسائل التمويل بالنسبة لهذه الدول، لأن الميزان التجاري لمعظمها في حالة عجز دائم وهو وضع يتعارض مع ما جاء به أنصار مقولة "التجارة الخارجية وسيلة من وسائل التنمية" وذلك لعدة مبررات نوجزها فيما يلي:

- إن مستلزمات الإنتاج القاعدي من تجهيزات صناعية وعتاد وآلات لا يتم إنتاجه داخل الدول النامية بل يستورد بتكاليف باهظة.
- إن التقسيم الدولي للعمل جعل الدول النامية تتخصص في تصدير مواد أولية محدودة بينما تصدر الدول المتقدمة مختلف السلع.

إن الاعتماد على التجارة الدولية لتحقيق التنمية في الدول النامية مجرد وهم، كما أن الاعتماد على الإمكانيات الذاتية غير ممكن لضعف حجم الموارد المحلية، مما يدفع بهذه الدول اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة كخيار لا بديل عنه، لأن الاستثمارات العامة لا يمكن الحديث عنها بعد أن أصبحت مديونيتها تثقل كاهل أغلب الدول النامية لدرجة الإفلاس وإعلانها التوقف عن الدفع، مما جعل الدول المتقدمة تمتنع عن تقديم المزيد من القروض العامة، أما إذا قبلت فلن يكون إلا بشروط تصل إلى حد المساس بسيادة هذه الدول.<sup>2</sup>

والآن وفي ظل نظام عالمي للتجارة الحرة، ومع إزالة كل العقبات التجارية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، قد يدّعي البعض أنه لا داعي لقيام الشركة بتكبد عناء الاستثمار بالخارج طالما أنه صار بإمكانها الاستثمار بالدولة الأم والتصدير دون عقبات إلى الدولة التي اعتادت على القيام بالاستثمار فيها. ولكن يجب التأكيد هنا على أن تحرير التجارة صحبه زيادة هائلة في حجم الاستثمار وليس العكس، ومرد ذلك أن العقبات التجارية لم ولن تكون العامل الوحيد الذي يؤثر على قرار الشركة بالاستثمار في الخارج، أضف إلى ذلك أن هناك أنواع من الاستثمار لا يمكن القيام بها إلا في بلد أجنبي.<sup>3</sup>

#### ب- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية:

<sup>1</sup> - سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص:32.  
<sup>2</sup> - خليل محمد خليل عطية، الاستثمارات الأجنبية والتنمية، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، مصر، العدد 137، أكتوبر 1994، ص:124-127.  
<sup>3</sup> - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة - دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر-، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص:73، 74.

تمثل الاستثمارات عملية بناء للأصول المادية الثابتة وزيادة التكوين الرأسمالي، وبهذا يؤدي الإنفاق الاستثماري إلى زيادة القدرات الإنتاجية للبلاد، ورفع معدل النمو وتحسين الوضع الاقتصادي بصورة عامة، وتساهم عمليات الاستثمار الموجهة بصورة صحيحة إلى إقامة التناسبات الصحيحة فيما بين القطاعات الاقتصادية، وزيادة التشابك والترابط بين هذه القطاعات الاقتصادية، بما يحقق وحدة الاقتصاد الوطني وتكامل فروع الإنتاج ودفع عملية التنمية إلى الأمام بصورة متواصلة.<sup>1</sup> حيث يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية، إذ يعمل على زيادة معدل نمو الناتج والاستثمار، كما أنه يعمل على سد الفجوة بين الادخار والاستثمار المحليين.<sup>2</sup> ولهذا طالما نظر اقتصاد التنمية باستمرار إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية بطريقة إيجابية، وهو منظور ناشئ من التجربة الناجحة للاقتصاديات الرأسمالية والأسواق الحرة، فالمستثمرون الأجانب يجلبون مواد جديدة نادرة، التكنولوجيا، رأس المال، الإدارة، ومهارة التسويق للبلد المضيف، ووجود المستثمرين يزيد من المنافسة وتحسين الكفاءة، ويزيد أيضاً من فرص العمل ويحسن توزيع الدخل، وضمن هذا الإطار من الصعب أن لا نصل إلى استنتاجات إيجابية عن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية.<sup>3</sup> وقد أشار بعض المحللين الاقتصاديين إلى أن تأثير الاستثمارات الأجنبية على تنمية الدول النامية يتوقف على عدد من العوامل، حيث أن درجة إسهام الاستثمارات الأجنبية في التنمية يتوقف على طبيعة المجال المفتوح لهذه الاستثمارات وكذلك مستوى التقدم والنمو الاقتصادي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - ثيودور موران، الشركات المتعددة الجنسيات- الاقتصاد السياسي للاستثمار الخارجي المباشر-، ترجمة جورج خوري، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 1994، ص:9.

<sup>2</sup> - عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية - دراسة في أحكام اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار-، المؤتمر القانوني "الجديد في عمليات التأمين(الضمان)"، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، لبنان، 24 - 26 أبريل 2006.

<sup>3</sup> - آمال براهيمية و ظريفة سلايمية، مرجع سبق ذكره، ص:11.

<sup>4</sup> - عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص:518.

ومهما يكن من أمر فإن للاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من الآثار والتي تدفع بعجلة النمو الاقتصادي في الدولة إلى الأمام، حيث أنه في بعض الأحيان يصبح اللجوء إلى رأس المال الوافد ضرورة لا بد منها إذا كان الادخار المحلي صغيراً نتيجة ضآلة الدخل القومي أساساً، بحيث لا يكفي لمتطلبات التنمية المنشودة، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد الدولة المستقطبة له على القيام ببرامج تنمية طويلة الأجل، إذ بواسطته يمكن التخطيط لمدة أطول وبحسب مقتضيات تلك البرامج، إلى جانب ذلك فإن الاستعانة برأس المال الأجنبي تؤدي بصفة عامة إلى التخفيف من العبء على ميزان المدفوعات للدولة، وذلك لأن اعتماد الدولة في تمويل النمو الاقتصادي على مواردها الداخلية قد يؤدي إلى تدهور قيمة عملتها الوطنية، نتيجة عدم التوازن بين قيمة صادراتها وقيمة وارداتها من السلع اللازمة للتنمية، فيزداد الطلب على العملات الأجنبية عن الكمية المعروضة منها في سوق الصرف فيؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة، من هنا فإن جذب رأس المال الأجنبي والاستعانة به قد يوفر للدولة المستقطبة له كل ما من شأنه المساهمة في التنمية الاقتصادية مع الاحتفاظ بقيمة العملة الوطنية.<sup>1</sup>

ويمكن أيضاً ترجمة هذه الدوافع في تلك الأهداف التي تتخذ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، والتي تسعى لتحقيقها الدول المضيفة حيث تصب كلها في مصب دفع وتيرة النمو إلى الأمام وخدمة للتنمية الشاملة وإنعاشاً لاقتصادياتها، ويمكن تلخيص هذه الدوافع وفق ما يلي:<sup>2</sup>

- جعل المستثمر الأجنبي يساهم في إيجاد حل ممكن لمعالجة مشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها هذه الأخيرة، أو العمل على تقليصها وذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية تكون قادرة على خلق مناصب شغل جديدة.
- اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب تلك الدوافع قد يكون بدافع - بحسب تفضيلها - إحلال الإنتاج المحلي للدول المضيفة محل الواردات هذا من جهة، ومن جهة أخرى بناء اقتصاد تصديري قوي يسمح بتنمية تجارتها الخارجية.
- إلى جانب ذلك قد يتجسد الدافع الرابع في أنّ اكتساب المهارات والمعارف التكنولوجية قد يؤدي حتماً إلى تحسين الوضع التنافسي لهذه الدول مقارنة بالدولة الأم.

### المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

تنقسم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قسمين: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر من واقع الدراسات السابقة.

<sup>1</sup> - دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي - المعوقات والضمانات القانونية - ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006، ص:89.

<sup>2</sup> - فريد النجار، مرجع سبق ذكره، ص:36.

### الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي.

إن هناك عدة نظريات تفسر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر سنتناول في هذا الفرع تلك النظريات الحديثة والتي حاولت تفسير ظاهرة قيام الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال عرض في هذا الخصوص النظريات التي تعتبر أكثر شيوعاً وأهمية وهي:

#### 1- نظرية التحركات الدولية لرأس المال (معدل العائد):

تقوم هذه النظرية على افتراض المنافسة الكاملة، وتفسر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اعتبارها تحركات لرأس المال من خلال اختلاف أسعار الفائدة بين الدول، فالاستثمار الأجنبي المباشر هو نتيجة انتقال رأس المال من الدول ذات معدلات العوائد المنخفضة إلى الدول ذات معدلات العوائد المرتفعة، وينبع هذه الرأي من فكرة مفادها أنه عند تنفيذ قرارات الاستثمار فإن الشركات توازن بين العوائد المتوقعة لرأس المال وبين تكلفته الحدية، فلو كانت العوائد الحدية المتوقعة في الخارج أعلى منها في الدول الأم، وبافتراض أن التكلفة الحدية متساوية، فهنا يوجد حافز للاستثمار في الخارج عنه في الدول الأم.<sup>1</sup>

إن هذه النظرية تعجز عن تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لعدة أسباب منها أنها تفترض ضمناً أن هناك معدلاً واحداً للعوائد بين الأنشطة المختلفة داخل الدول وبالتالي فإن هذه النظرية لا توافق مع تجارب بعض الدول في دخول الاستثمار الأجنبي المباشر وخروجه في وقت واحد وبالمثل فإنها لا تستطيع أن توضح التوزيع غير المتكافئ للاستثمار بين أنواع مختلفة من الصناعات، هذا فضلاً عن أن عامل الربحية طبقاً لما تنص عليه النظرية ليس هو العامل الحاسم في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج فهناك عوامل أخرى مثل توسيع نطاق السوق، ولكنها تصلح لتفسير الاستثمار في الأوراق المالية.

#### 2- نظريات عدم كمال السوق: (ومنها مدخل المنشأة الصناعية ونظريات دورة حياة المنتج)

تفترض هذه النظريات غياب المنافسة الكاملة في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء ذلك من زاوية (ساكنة) تتناول دوافع المنشآت الصناعية، ومن زاوية (متحركة) تركز على اعتبارات دورة حياة المنتج.

فبالنسبة لمدخل المنشأة الصناعية، يتمثل الحافز الرئيسي الذي يدفع الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية في الخارج في تمتع هذه الشركات بمجموعة من المزايا الاحتكارية أو شبه الاحتكارية مثل التقدم التكنولوجي، القدرة على تنويع المنتجات، توافر رؤوس الأموال، الإنفاق الضخم على البحوث والتطورات، توفر المهارات الإدارية والتنظيمية،.. الخ، وذلك بالمقارنة بالشركات الوطنية

<sup>1</sup> - أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، رسالة دكتوراه منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2005، ص:27.

في الدول المضيفة، بحيث تكون هذه المزايا عوضاً لها عن المخاطر التي تواجهها نتيجة استثمارها في الخارج، وبحيث تفوق المنافع الناجمة عن ممارستها الإنتاج في الخارج أية وسائل أخرى قد تلجأ إليها في نشاطها الخارجي سواء في التصدير أو منح تراخيص.<sup>1</sup>

إن تمتع بعض الشركات بمزايا شبه احتكارية يعد شرطاً أساسياً لنمو هذه الشركات وقيامها بالاستثمار إلا أنه ليس شرطاً كافياً، إذ أنه لا يوضح كيفية الاستفادة من هذه المزايا الاحتكارية من خلال الطرق البديلة الأخرى مثل تصدير المنتج أو بيع هذه المزايا من خلال التراخيص، هذا فضلاً عن تجاهله لأهمية المزايا المكانية للدول المضيفة كسبب هام لتوطن الاستثمار الأجنبي المباشر فيها.<sup>2</sup>

أما بالنسبة للتفسير الديناميكي لنشأة الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تم توضيحه من خلال نموذج دورة حياة المنتج لـ 'فيرنون' والذي تأسس بشكل رئيسي على نظريات الفجوة التكنولوجية للتجارة الدولية حيث تلعب الاختلافات التكنولوجية بين الدول دوراً هاماً في قيام كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد افترض 'فيرنون' أن الميزة النسبية التي تتمتع بها إحدى الدول في إنتاج منتجات معينة يمكن أن تنتقل من دولة لأخرى بمضي الزمن وذلك نظراً لأن هذه المنتجات تمر بدورة حياة والتي تنقسم طبقاً لما قاله 'فيرنون' إلى ثلاث مراحل:

أ- **مرحلة النمو:** وفي هذه المرحلة تتحقق زيادة سريعة في التجديدات التكنولوجية ونظم الإنتاج وينمو الطلب في السوق على السلعة، وفي هذه المرحلة التي تم فيها اكتشاف المنتج الجديد تتمتع الشركات صاحبة الاكتشاف بميزة احتكارية وتستغل هذه الشركات هذه الميزة عن طريق التصدير إلى الأسواق الخارجية.<sup>3</sup>

ب- **مرحلة المنتج الناضج:** تشهد مرحلة نضوج سلع دورة المنتج العديد من التطورات التي يمكن وصفها على النحو التالي:<sup>4</sup>

- اختفاء كثير من المنتجات من السوق إما لعدم توافقها مع تصورات المستثمرين أو لعدم تمشيها مع أذواق المستهلكين.
- استقرار الطرق والوسائل الفنية الإنتاجية عما كانت عليه في مرحلة المنتج الجديد.
- زيادة تطلعات المستهلكين نحو مستويات راقية من الجودة.
- قلة الطرق الفنية التجريبية مع زيادة درجة نمطية المنتج.

<sup>1</sup> - زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر 2003، ص: 71.

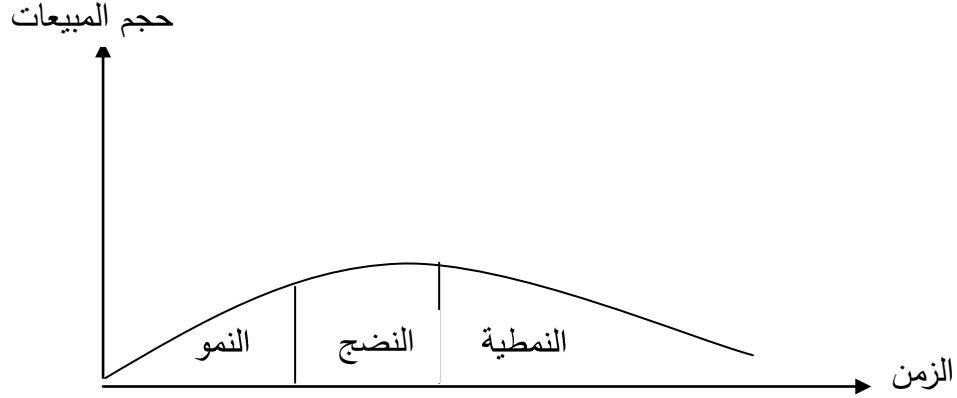
<sup>2</sup> - أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

<sup>3</sup> - زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص: 406.

<sup>4</sup> - سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2000، ص: 96.

- قلة المخاطر المصاحبة لعمليات الإنتاج والتسويق .
  - تلعب ظاهرة الإنتاج الكبير وما ينشأ عنها من مزايا اقتصاديات الحجم دوراً هاماً في تخفيض نفقات الإنتاج وزيادة الطلب على المنتجات الناضجة.
  - التخفيف من الاستخدامات المكثفة لطاقت البحوث والمعامل والأيدي العاملة الماهرة، مع زيادة استخدام العمل غير الماهر ورأس المال المادي، حيث تلعب دوراً متزايداً كمحددات هامة لاختلاف المزايا النسبية بين الدول المختلفة.
- ج- **مرحلة النمطية:** في هذه المرحلة تصبح التكنولوجيا معروفة ومشاعة، مما يؤدي إلى قيام الشركات بتحويل إنتاجها من السلع إلى الخارج، ثم أن الدول المتقدمة صاحبة المنتج تتخلى عنه وبالتالي تقوم ببيع براءة الاختراع، ثم تقوم بإنتاج منتج جديد وهكذا تبدأ الدورة من جديد.<sup>1</sup>

### الشكل رقم (1): دورة حياة المنتج.



المصدر: سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص:92.

على الرغم من الموضوعية التي اتسمت بها هذه النظرية في تحليل العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي في الدول النامية، إلا أنها لم تسلم من انتقادات بعض الاقتصاديين كونها لم تقدم أي تفسير حول تفضيلات الشركات الأجنبية لمختلف المشروعات الإنتاجية كطريقة تمكنها من الاستفادة من جوانب القوة أو المزايا التنافسية لها بينما يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار، كما أن هذه النظرية اعتمدت على فرضية مفادها أن الشركات الأجنبية لها إدراك ووعي سابقين بحقيقة الفرص الاستثمارية القائمة في الدول المضيفة إلا أن ذلك يتعارض مع الواقع العملي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- Jean Pierre bibeau, **introduction à l'économie internationale**, 2<sup>ème</sup> édition, gaëtan Morin éditeur, Canada, 1997, P:202.

<sup>2</sup>- S.H Robock and K. Simmonds, **International Business and Multinational Enterprise**, Illionis Richard Irwin, 1983, P:33.

إن من أهم ما ميز هذه النظرية هو تأكيدها على أهمية المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول النامية لجذب وتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، كما أنها تؤكد أهمية الابتكار والتفوق التكنولوجي كدافع رئيسي لتحركات الشركات متعددة الجنسية وامتداد نشاطها الاستثماري في الخارج، إلا أنها من ناحية أخرى تغفل الدوافع الأخرى المؤثرة في القرار الاستثماري للشركات، وهذه الدوافع قد تكون اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية.

### 3- نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية (الحماية):

ظهرت هذه النظرية نتيجة لأن عدم كمال السوق وعدم كمال المعلومات يحول دون قيام تجارة دولية كفيته في الأصول غير المنظورة أو المزايا المعنوية التي تمتلكها الشركة المستثمرة في الخارج،<sup>1</sup> وبصفة عامة ترتكز نظرية الحماية على أساس أن الشركة متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم أرباحها إذا هي تمكنت أو استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثل: عمليات البحوث والتطوير والابتكارات وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة وفي هذا المجال يرى البعض بضرورة احتفاظ الشركة متعددة الجنسيات بأحد الأصول (المعرفة، الخبرة، الاختراعات... الخ)، التي تحقق لها التميز المطلق بدلاً من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول النامية المضيفة لكي يحقق الحماية المطلوبة لاستثماراتها ومن ثم الأهداف التي ترغب في بلوغها من وراء تدويل أنشطتها وعملياتها الإنتاجية أو الاستثمارية أو التسويقية... الخ.<sup>2</sup>

ويحقق الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في صورة استثمار أجنبي مباشر عدة مزايا للشركات المستثمرة منها:

- الحفاظ على الميزة الاحتكارية للشركة المستثمرة.<sup>3</sup>
- تعزيز السوق والحصول على أفضل عائد من خلال الاستفادة من التركيز الصناعي (احتكار القلة)، مع إمكانية ممارسة السلطة.<sup>4</sup>
- تقليل تكلفة المعاملات مثل نفقات الاتصالات والنفقات الإدارية على أدنى حد ممكن.
- زيادة الكفاءة الإنتاجية وتحسين تخطيط ومراقبة الإنتاج فيما يتعلق بالإمداد بالمدخلات العامة للإنتاج.

ومن بين الانتقادات التي توجه لهذه النظرية:<sup>1</sup> إغفالها أهمية المزايا المكانية كعامل هام محدد للاستثمار في الخارج، وتقليلها لأهمية الإجراءات والسياسات الحكومية في الدول المضيفة لغرض

<sup>1</sup> - عطية خليل محمد عطية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية بحث في النظرية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء، العدد 437-438، القاهرة، أكتوبر 1994، ص: 31.

<sup>2</sup> - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص: 54.

<sup>3</sup> - Ietto-Gillies G. Hymer, **the nation-state and the determinants of MNCs' activities**, South Bank University competitive paper, 2002, Londres, Grande-Bretagne.

<sup>4</sup> - M. Yamin, **A critical reevaluation of Hymer's contribution to the theory of the multinational corporation**, Manchester School of Management, 1999, Grande-Bretagne.

حماية المشروعات من هذه الشركات. الأمر الذي يمكن أن يؤثر سلباً على الممارسات الوقائية التي تتخذها الشركات متعددة الجنسيات لحماية أنشطتها وكذلك على مدى تحقيقها للأهداف التي تسعى لبلوغها.

#### 4- نظرية الموقع:

تهتم نظرية الموقع بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون حقلًا للاستثمار وممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات، وبعبارة أخرى أنها تركز على العوامل البيئية المؤثرة على القرارات الاستثمارية للشركة في الدول المضيفة. لقد أشارت الكثير من الدراسات أن العوامل الموقعية تؤثر على قرارات الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في إحدى الدول المضيفة، وكذلك المفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة وغيرها من الدول المضيفة، وتشمل هذه العوامل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة بالإضافة على العوامل المرتبطة بالسوق وذلك على النحو التالي:<sup>2</sup>

أ- **العوامل التسويقية:** والمتمثلة في درجة المنافسة في الأسواق ومنافذ التوزيع، وحجم الأسواق ومعدل نموها، درجة التقدم التكنولوجي، وكالات الإعلان والرغبة في المحافظة على المتعاملين واحتمالات التسويق الخارجي (الصادرات).

ب- **العوامل المرتبطة بالتكاليف:** مثل القرب من المواد الخام، مدى توافر الأيدي العاملة، انخفاض تكلفة العمالة، مدى انخفاض تكاليف النقل والمواد الخام والسلع الوسيطة والتسهيلات الإنتاجية الأخرى.

ت- **الإجراءات الحمائية:** كضوابط التجارة الخارجية منها التعريف الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على الاستيراد والتصدير.

ث- **العوامل المرتبطة بالبيئة (مناخ الاستثمار):** التي تعمل فيها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، كالاتجاه العام حول مدى قبول الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، القيود على الملكية، إجراءات تحويل العملات الأجنبية والتعامل فيها، استقرار أسعار الصرف، نظام الضرائب، مدى التكيف في بيئة الدولة المضيفة بصفة عامة.

ج- **الحوافز والامتيازات والتسهيلات:** التي تمنحها حكومات الدول المضيفة من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي زيادة التدفقات الاستثمارية وما تحققه من استفادة بالنسبة للدول المضيفة.

<sup>1</sup> - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

<sup>2</sup> - أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

ح- عوامل أخرى مثل: الأرباح المتقطعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الموارد الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج.

#### 5- النظرية الانتقائية: 'جون دنينج'

يعد 'جون دنينج J.Duning'-الاقتصادي الإنجليزي- أول من وضع اللبنة الأولى لهذه النظرية، وذلك من خلال البحث الذي قدمه في ندوة 'ستوكهولم' عن المركز الدولي للنشاط الاقتصادي، وقد حاول من خلال ذلك البحث وضع إطار علمي لتحديد وتقييم ووزن العوامل المؤثرة في القرار المبدئي بالإنتاج في الخارج.<sup>1</sup>

وقد أطلق على هذه النظرية بالنظرية الانتقائية 'Electic theory'، ثم أطلق عليها مصطلح 'Le paradigme O.L.I'، ووفقاً لهذه النظرية، فإن قرار الشركة بالاستثمار في الخارج يتوقف على ثلاثة ميزات، أولها توفر الميزات الراجعة للشركة ذاتها، وثانيها توفر ميزات الموقع في الدول المضيفة والتي تجعل من المفيد للشركة الاستثمار في دولة أخرى، وثالثها توفر ميزات التدويل الداخلي، وذلك لتخفيض التكاليف بدلاً من استخدام المصادر الخارجية كالتراخيص والوكلاء التجاريون والموزعون...الخ، وعليه فإن هذا النموذج يفترض توافر ثلاث مزايا رئيسية لتدفق الاستثمارات وهي:<sup>2</sup>

أ- مزايا الملكية: تتمثل في المزايا الاحتكارية التي تمتلكها الشركة المستثمرة مثل كبر حجم الشركة مقارنة بمثيلاتها في الدول المضيفة، امتلاك تكنولوجيا متقدمة، وعلامة تجارية وبراءة اختراع، القدرات التنظيمية والمهارات الإدارية والتسويقية، القدرة على تخصيص مبالغ مالية مرتفعة للبحث والتطوير، القدرة على الإنتاج في نطاق اقتصاديات الحجم، الدخول بسهولة إلى أسواق المواد الأولية والوسيط، حيث أن توفر هذه المزايا يؤدي بالشركة إلى العمل خارج موطنها الأصلي.

ب- مزايا التدويل: وهي ميزات إحلال السوق وتعكس أيضاً رغبة الشركة في الرقابة على الإنتاج، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:

- الحفاظ على التكنولوجيا، وتخفيض مخاطر سرقة حق الملكية والتغلب على مشكلة عدم قدرة السوق على نقل المعلومات الكاملة للتكنولوجيا المستخدمة.
- حماية ورقابة نوعية المنتج والقدرة على تصريفه.
- رقابة عروض بيع المدخلات بما فيها التكنولوجيا.
- الاستفادة من المنح والدعم والإعانات والضرائب المنخفضة التي عادة ما تقدمها حكومات البلدان المضيفة.

<sup>1</sup> - رصا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دار السلام للطباعة والنشر، مصر، 2002، ص:63.

<sup>2</sup> - Kurt Perderson, *The eclectic paradigm: A new deal?*, Aarhus School of Business, Denmark, 2001, PP:4-10.

ج- مزايا الموقع: وهي المزايا المكانية التي تتمتع بها الدولة المضيفة (مزايا التوطن) وتشمل: انخفاض أسعار المدخلات (المواد الأولية، السلع الوسيطة، العمالة، الطاقة...الخ).

- انخفاض تكلفة النقل والاتصال.
- اتساع نطاق السوق.
- توافر البنية الأساسية.
- التقارب الثقافي واللغوي، ومدى درجة قبول أفراد المجتمع في البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات نذكر منها:

- افترض النموذج أن التعاقدات يتم استخدامه في حالة توافر مزايا الملكية للشركة فقط، بينما عمليا يمكن أن يستخدم هذا الأسلوب في حالة توافر مزايا الملكية ومزايا السوق أيضا، فعلى سبيل المثال افترضت النظرية أنه كلما زاد نمو اقتصاد بلد ما فقدت الشركات الأجنبية تدريجيا ميزتها في التوطن في البلد المضيف نظرا لارتفاع تكلفة الإنتاج التي تزيد مع النمو الاقتصادي، وهذا لا يتفق مع استمرار ميزات التوطن في البلدان المتقدمة، حيث تعتبر أكثر المناطق توطنا للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- لم تتمكن النظرية من تفسير ظاهرة التملك والاستحواد التي تقوم به بعض الشركات الدولية، والتي عادة ما تكون لخدمة إستراتيجياتها مما يتجاوز تحليل المزايا (OLI).
- لا تمتلك بعض الشركات من الدول النامية الميزات الاحتكارية المتمثلة في التكنولوجيا ورأس المال، ومع ذلك فهي شركات متعددة الجنسيات بالاعتماد على الإنتاج كثيف العمالة، وانخفاض التكاليف، والاعتماد على القدرات الشبكية في الدخول والاستثمار في الأسواق الدولية.<sup>1</sup>

#### 6- نظرية المدرسة اليابانية:

يرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى الاقتصاديين 'كوجيما Kojima' و 'أوزاوا Osawa' حيث حاولا تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة استناداً إلى تجربة الشركات اليابانية، المتمتعة بخصائص تسييرية، تنظيمية وتكنولوجية، تختلف على نظيرتها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وطوروا نموذجاً يمزج بين الأدوات الكلية المتمثلة في السياسات التجارية والصناعية للحكومة والأدوات الجزئية كالأصول المعنوية للشركة والتميز التكنولوجي وذلك لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة.

<sup>1</sup> -Pavida Pananond, **The making of Thai Multinationals: a comparative study of the growth and internationalization process of Thailand's charoen pokphand and Sian ciment groups**, Journal of Asian Business, Vol 17, n°3, 2001, pp:42-46.

واعتماداً على الدروس المستفادة من التجربة اليابانية منذ سنة 1945، تؤكد تلك المدرسة على أن السوق وحده غير قادر مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتزايدة، فالمدرسة اليابانية توحى بالتدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية، فنظرية 'كوجيما' تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما برهن على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة، أما الاستثمارات اليابانية فهي تشجع على خلق قاعدة تجارية، فالشركات اليابانية طورت من مهاراتها المتخصصة استجابة لبيئة معينة في الدول المضيفة وأن معظم تلك الاستثمارات تتم من قبل مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتتركز في البلدان الآسيوية.

لقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات، يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- يقتصر تحليل هذه النظرية على الاستثمارات اليابانية في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، أين تركزت نشاطاتها في دول جنوب شرق آسيا، لكن الاستثمارات اليابانية توسعت في العقود الأخيرة لتصل إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، كما أن هذه الاستثمارات لم تعد مقتصرة على المؤسسات متوسطة وصغيرة الحجم، بل تعدت إلى الشركات اليابانية العملاقة المتعددة الجنسيات التي توطنت في البيئات العالمية الملائمة لعمليتي الإنتاج والتسويق.

- كما يرى "جون دينينج" أن نظرية "كوجيما" تعاني من البساطة الشديدة في إطار مرجعيتها، وقصورها في وضع فهم تام لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقييم آثاره على مستوى الرفاهية.<sup>1</sup>

ينضح مما سبق أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لبلد ما في فترة زمنية يعتمد على مزايا الملكية والاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للشركات المستثمرة في هذه الدولة وعلى المزايا المكانية للدولة المضيفة، كما أن هذه المزايا ديناميكية ويمكن أن تتغير عبر الزمن، فمزايا التوطن أو الموقع واختلافها بين الدول قد تدفع إلى الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية، وفي نفس الوقت قد بخلق الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية مزيداً من مزايا الملكية.

**الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي.**

من خلال النظريات السابقة وبعد الدراسات الحديثة التي تختص بتحديد المحددات، نستطيع

تقسيم المحددات إلى نوعين:

**1- المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:**

<sup>1</sup> - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة - دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر-، المكتبة العصرية، مصر، 2007، مرجع سبق ذكره، ص:70.

تكون هذه المحددات إلزامية لجذب الاستثمارات الأجنبية والتي لا يمكن في حالة عدم توفرها انتظار قدوم مستثمرين، ويمكن تقسيمها إلى محددتين أساسيين:

#### أ- الاستقرار السياسي:

يعتبر الاستقرار السياسي شرط أساسي لا يمكن الاستغناء عنه حيث يتوقف عليه الاستثمار، فمثلاً حتى ولو كانت مردودية الاستثمار المتوقعة كبيرة فإنه لا يتم في غياب الاستقرار السياسي ويمكن تقسيم هذا المحدد إلى:

- **الاستقرار السياسي المحلي:**<sup>1</sup> ويتمثل في عدم وجود نزاعات أهلية في البلد المضيف، ويرتبط كذلك بإيديولوجية الحكم الممارس حيث تتدفق الاستثمارات الأجنبية لتلك الدول التي تعتنق مفاهيم وسياسات الحرية الاقتصادية.
- **المخاطر الإقليمية:** تتمثل في الاستقرار السياسي للدول المجاورة.
- **العلاقات الدولية:** وتتمثل في علاقة الدولة المضيضة بالدول الأخرى، فكلما كانت العلاقة قوية كان ذلك عاملاً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتلك الدول.

كما أنه وفي هذا السياق قدمت الأمم المتحدة مجموعة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، و احتل الإطار السياسي دوراً هاماً في تلك المحددات، وتمثلت مكونات الإطار السياسي في التالي:<sup>2</sup>

- القواعد الخاصة بالدخول إلى الدول المضيضة.
- معايير معاملة الفروع الأجنبية.
- مدى الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- السياسة التجارية.
- برنامج الخصخصة المنتهج.

#### ب- الاستقرار الاقتصادي:

إن وجود بيئة اقتصادية تتمتع بالاستقرار والثبات تعد من أهم العوامل التي تؤثر في جذب المستثمرين وتدفعهم إلى إلقاء رواسي استثماراتهم في بلد معين، حيث يعد هذا الاستقرار من أهم المؤثرات في القرار الاستثماري، فتكون أولى الخطوات للمشروعات الأجنبية المباشرة التأكد من هذا المناخ الاستثماري وذلك من حيث وجود قيود لمراقبة العملة وسهولة أو صعوبة الإجراءات الحكومية وقوانين الاستيراد والتصدير والسماح للمستثمر الأجنبي بالتملك، ومدى الانفتاح الاقتصادي وتفاعله ضمن الأطر الإقليمية والدولية بالإضافة إلى استقرار المؤشرات الكلية كذلك المتعلقة بأوضاع الميزان

<sup>1</sup> - ناجي بن حسين، مؤتمر حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الانتقالية، سكيكدة، 14-15 مارس 2004.

<sup>2</sup> - Unctad, **World Investment Report 1998**, Trends and Determinants, New York and Geneva, 1998, P:91.

التجاري والموازنة العامة وميزان المدفوعات من حيث العجز أو الفائض ومعدل التضخم والبطالة، وحجم المديونية ونسبتها إلى الناتج القومي وغيرها من المؤشرات التي تشكل التصور الأوضح حول درجة الاستقرار الاقتصادي.<sup>1</sup>

ومن أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في الحكم على الاستقرار الاقتصادي المساعد على الاستثمار نجد:

#### • سعر الصرف:

**سعر الصرف هو:** السعر الذي يتم عنده مبادلة إحدى العملات بعملة أخرى في سوق الصرف الأجنبي ويؤثر ارتفاع سعر الصرف أو انخفاضه تأثيراً مباشراً على التكلفة الحقيقية لعناصر الإنتاج والعمالة والمواد والأجور وتكاليف النقل... الخ، وبالتالي تختلف التكاليف من دولة لأخرى مما يؤدي إلى عدول القرار الاستثماري عن الاستثمار في دولة معينة ويتحول إلى دولة أخرى.

وإن للتغيير في سعر الصرف تأثيراً في سعر الفائدة، وبالتالي فإن كلفة الاستثمار سوف تختلف مما ينعكس على الاستثمار المحلي والأجنبي.

وكذلك يؤثر على الصناعة المحلية، إذ أن الانخفاض في سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصناعة المحلية، وبالتالي التأثير إيجابياً على قطاع الصادرات والميزان التجاري، وبالتالي على النشاط الاستثماري في البلد.

وللتغيرات المفاجئة أو غير المتوقعة في أسعار الصرف -بالزيادة أو النقصان- تأثير على المستثمرين أنفسهم حيث يؤثر في قدرتهم على تقدير حجم ثروتهم مما ينعكس ويؤثر على القرار الاستثماري.<sup>2</sup>

#### • مستويات التضخم:

**التضخم:** هو الارتفاع المتواصل في مستويات الأسعار نتيجة لزيادة الطلب الكلي على العرض الكلي.

يسهم التضخم بدور فعال في التأثير على توقعات المستثمرين والمستهلكين حيث تتسم بالتشاؤم والحذر وبالتالي فإن أجواء غير مريحة ستخيم على النشاط الاقتصادي الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى نتائج عكسية غير مرغوبة على صعيد الاستثمارات المحلية والأجنبية، ذلك أنه يؤثر على توقعات الأسعار النسبية ورفعه لمخاطر الاستثمار في المشاريع الاستثمارية طويلة المدى، وتشويه المعلومات التي تعرب عنها الأسعار السائدة في الاقتصاديات المضيفة. بالإضافة لهذا فغالباً ما تعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشراً على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعجز الحكومة عن

1 - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن، 2005، ص: 69.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص: 68.

التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية وكلاهما يساهم في خلق مناخ استثماري غير موات، حيث ينتج التضخم عن زيادة العرض النقدي، بحيث يكون المتوفر في أيدي الأفراد من النقود أكثر من السلع والخدمات المعروضة مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار فيكون العرض قاصراً عن تغطية الطلب. فالتضخم يؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة.<sup>1</sup>

## 2- المحددات التكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

بعد توفر الشروط الأساسية للاستثمار يجب ضمان الشروط الإضافية والتي تسمح للبلد من إمكانية اللحاق بمجموعة الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن جمعها في الشروط التالية:

### أ- الرشوة وعدم شفافية المعاملات التي لها علاقة بالاستثمار:

إن وجود الشفافية في المعاملات وعدم وجود الرشوة يعد عنصراً هاماً بالنسبة للشركات المستثمرة والدول المضيفة، حيث أن الرشوة تعتبر منح مقابل مالي أو أي شيء آخر ذو قيمة لشخص آخر دون حق مقابل تمرير معاملة أو تسهيلها، حيث أنه إذا لم يقدم هذا المقابل من المال للشخص المرتشي سيعرقل المعاملة، فقد تكون الرشوة صغيرة وهي منتشرة لدى صغار الموظفين والمسؤولين الحكوميين على المستوى الحكومي، أما الرشوة الكبيرة فهي منتشرة على مستوى المسؤولين والسياسيين الكبار وتحصل عند إبرام الصفقات والعقود الكبرى مثل: شراء المعدات والسلع الرأسمالية والمعاملات الخاصة بالمشاريع الكبرى والصغرى، إن وجود الرشوة الكبيرة والصغيرة يؤثر بصفة مباشرة على تكلفة المعاملة، فالمتعامل أو المتعاقد لا يتحمل هذه التكلفة بل يحملها إلى تكلفة السلع أو المشاريع مما يؤدي إلى إنجاز المشاريع بأكثر من المعقول لذلك فانتشار هذا الوباء الخطير يؤدي إلى القضاء على التنافسية والمعاملة العادية ويؤدي أيضاً إلى نفور المستثمر الأجنبي، وبالتالي فإنه كلما كانت الأنظمة المتعلقة بالمعاملات الاستثمارية أكثر شفافية كان ذلك عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>2</sup>

### ب- البيروقراطية:

يناط بالأجهزة الحكومية مسؤولية تحقيق العديد من الأهداف العامة لمجتمعاتها، و على قدر كفاءة هذه الأجهزة وحسن أدائها لمهامها تتحقق تلك الأهداف بالرغم من أن هذه الخدمات لا تهدف لتحقيق الربح عموماً، و يشمل الأداء الإداري على ثلاثة أبعاد:

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص: 71.  
<sup>2</sup> - بلوج بولعيد، تأثير الشفافية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الملتقى الدولي: أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 28-30 جوان 2003.

- أداء الوحدات التنظيمية في إطار السياسات العامة.
- أداء الأفراد في إطار وحداتهم التنظيمية.
- أداء المؤسسة في إطار البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

#### ت- حجم السوق و معدل نموه:

يعد حجم السوق أحد العوامل المهمة التي تؤثر في تحديد حجم الاستثمارات الأجنبية، وذلك لأنه يحدد مدى تحقيق المشروع لاقتصاديات الحجم، فعندما يكون حجم السوق كبيراً يعني هذا أنه بحاجة إلى استثمارات أولية كبيرة لتغطية متطلباته الأولية، وهنا تتخفف التكاليف الإنتاجية إلى حد ما الأدنى وتزداد كمية الإنتاج بنسبة أكبر من الزيادة في التكاليف الكلية مما يزيد من الأرباح المتحققة من المشروع، ولا يكفي أن يكون حجم السوق كبيراً بل يجب أن يكون ديناميكياً وهو ما ينطبق على دول شرق آسيا حيث تعتبر من بين الدول الأكثر استقطاباً للاستثمار فيها، وبالتالي يجب على كل دولة أن تعمل على تحسين أسواقها وإزالة المعوقات والعراقيل قدر الإمكان، حيث أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر للشركة وقدرتها على تسويق إنتاجها في الدولة المضيفة علاقة موجبة وذلك على المستوى الجزئي، حيث يعتبر حجم السوق في الدولة المستقبلة للاستثمار من عوامل الجذب، أما على المستوى الكلي نجد نفس العلاقة ولكن حجم السوق يكون مقاساً بالنواتج المحلي للدولة وقد تم تأكيد هذا الافتراض من جانب (1961) 'Stevens' حيث أكد على معنوية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة الأمريكية في كل من الأرجنتين، البرازيل وفنزويلا، وبين مبيعات الشركات الأمريكية في القطاع الصناعي لهذه الدول خلال الفترة 1956-1966، ورفض (1972) 'goldberg' هذه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين حجم السوق حيث أشار إلى أن الاستثمارات يمكن إرجاعها إلى النمو في حجم السوق نفسه، وبالتطبيق على الدول النامية أشار (1973) 'reuber' إلى أن الاستثمارات ترتبط بالنواتج المحلي لتلك الدول وليس بمعدل النمو في الناتج.<sup>1</sup>

إن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلي تتمثل في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يمكن اعتباره مؤشراً للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيتمثل في عدد السكان الذي يعتبر مؤشراً لحجم السوق.

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين هذين المقياسين والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن ارتفاعهما معاً أو على الأقل الأول فيهما يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في الاقتصاد القومي وزيادة الحاجة إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإشباع رغبات المواطنين والتي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات.

<sup>1</sup> - عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص: 51.

### ت- توفر الموارد البشرية المؤهلة:

تستعمل الشركات متعددة الجنسيات تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية وبالتالي توفر عرض عمل منخفض التكلفة وبتأهيل ضعيف، و نشير هنا إلى أن هذا العنصر لم يعد يعتبر عنصر جذب للاستثمار الأجنبي المباشر كما كان عليه الحال في بداية الستينات من القرن الماضي في المناطق الحرة\* ك 'هونغ كونغ'.<sup>1</sup>

حالياً أصبح البحث منصباً على نوعية اليد العاملة أي المؤهلة دون مراعاة تكاليفها وهذا ما أكده العالم 'هالند ووتون' عام 1988 إلى أن الدول التي توفر قدرات ومهارات وعناصر بنية تحتية أساسية هي الأقدر على جذب الاستثمارات وتفعيلها، كما أنه وحسب 'فيتشري وبيتر' 1997 تمثل ندرة العنصر البشري عقبة طاردة للاستثمار، وفي دراسة حديثة أجراها كل من 's.globerman et d.shapiro' في جوان 2000 جاءت نتائج البحث في أن أهم العوامل المؤثرة على حركية الاستثمار تتمثل في: "قوى عاملة متعلمة وماهرة".

وفي إطار سياستها التنموية، تسعى الشركات متعددة الجنسيات إلى توظيف أموالها من خلال إنشاء مصانع لها في الدول النامية للانتفاع من انخفاض معدلات الأجور بها، غير أن معدلات الأجور ليست وحدها العامل المحدد لجاذبية القوى العاملة بالنسبة للمستثمر بل هناك معايير أخرى أهم وأولى تتمثل فيما يلي:<sup>2</sup>

- ضرورة تمتع اليد العاملة بالمهارة وبمستوى ثقافي مهم، إلى جانب الكفاءة الضرورية وكذلك مدى تمكنها من اللغة التي يتعامل بها المستثمر الأجنبي، لتسهيل عملية الاتصال بالسوق والمجتمع معا.
- التأكيد على نوعية التعليم في البلد المضيف، نظراً لأنه من السهل تدريب العمال الذين يحظون بمستوى تعليمي جيد بل ويمكن لهؤلاء الوصول إلى ذروة إنتاجهم في وقت أقل مقارنة مع العمال الذين لم يحظوا بنفس المستوى العالي من التعليم.

\*- تعرف لجنة الإحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (L'ONU) المنطقة الحرة على أنها: مجال جغرافي حدوده ثابتة ومدخله مراقب من طرف مصلحة الجمارك، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للحدود أو للمراقبة، ما عدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون، ثم تستطيع لاحقاً الخروج دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات، إن السلع من مختلف الأنواع توجه إلى الخارج باستثناء تلك التي يمنع خروجها من طرف القانون. لمزيد من التفصيل راجع:

Boris Gombac, *Les zones franches en Europe*, Bruylant, Bruxelles 1991, p 32.

وهي تختلف المناطق الحرة عن الأسواق الحرة وعن مناطق التجارة الحرة واللتان يقصد بهما: **الأسواق الحرة**: وهي المناطق التي تباع فيها السلع الاستهلاكية تامة الصنع للأفراد العابرين للمطارات والموانئ في الدول المختلفة، وذلك دون إجراء أي عمليات تحويلية على هذه السلع، ويتم البيع فيها في حدود الاستهلاك الشخصي للأفراد المسافرين، بغية امتصاص العملات الأجنبية.

**مناطق التجارة الحرة**: وهي نمط دولي يختلف عن المناطق الحرة، حيث تنشأ منطقة التجارة الحرة بين دولتين أو أكثر لتحرير جميع السلع المتبادلة بينها أو بعضها، بغية تنشيط التجارة البينية للدول الأعضاء في هذه المنطقة.

<sup>1</sup> - Claude Pottier, *Les multinationales et la mise en concurrence des salaires*, L'harmattan, Paris, 2003, P:45

<sup>2</sup> - الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من إعداد مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، الطبعة الأولى، 2004، ص:26.

- ربط المستوى التعليمي أو التدريسي بالمستوى المهني لتسهيل عملية الإدماج.
- معدل غياب العمال الذي يعد عاملاً أساسياً عند النظر في إنتاجية القوى العاملة، فتكلفة العمالة وإنتاجيتها هما مكونان أساسيان في قدرة المنتج التنافسية في السوق العالمي.
- ث- توفير بنية تحتية مناسبة:

تحتل المنشآت القاعدية صدارة الإشكاليات المعاصرة للتنمية والتوازن وتعتبر أساس النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، حيث يبين تقرير البنك العالمي لسنة 1994 تحت عنوان "منشآت قاعدية من أجل التنمية" أهمية هذا القطاع الحيوي وأشار في هذا الموضوع إلى أن نوعية المنشآت القاعدية تساعد على نجاح بلد معين أو إخفاق بلد آخر في تنويع إنتاجه وتطوير مبادلاته، بمعنى مستوى استثماراته للتحكم في نموه الديموغرافي، وتقليص مستوى الفقر، وتطهير المحيط، والمؤكد أن قدرة المنشآت القاعدية والقدرة الاقتصادية تسيران بنفس السرعة، إذ أن ارتفاع نسبة رأس مال منشأة قاعدية بنسبة 1% يعادله ارتفاع معدل الناتج الداخلي الخام بنسبة 1% أيضاً، ويجب التمييز بين فئتين من المنشآت القاعدية هما المنشآت الاقتصادية وهي التي تدعم عملية الإنتاج، والمنشآت الاجتماعية وتتعلق برفاهية المواطنين (الصحة ومنشآت التعليم... الخ)، ويمكن إضافة المنشآت القاعدية الخاصة بالاتصال: كالهاتف والإنترنت، والمنشآت القاعدية الخاصة بالمواصلات البرية والجوية والسكك الحديدية والبحرية، لذا يتعين على الدول المضيفة أن تسعى للحفاظ على تلك المنشآت في صورة حديثة وخالية من العيوب قدر الإمكان لكي تعظم من جاذبيتها كموقع للاستثمار الأجنبي المباشر.

#### ج- توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة:

إن توفر شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أحد الشروط المهمة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن توفر هذه الشبكة من المؤسسات المحلية يتيح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات التملك والاندماج، التي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنوياً، ومن مزايا توفر هذه المؤسسات هو قيامها بدور الوسيط للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقاولة من الباطن والتي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى.<sup>1</sup>

#### ح- البيئة الاجتماعية والثقافية:

يعتبر البلد محل للروابط الاجتماعية والثقافية حيث أن قدرة تسهيل إدماج المستثمر الأجنبي في المحيط الاجتماعي والثقافي للبلد الضيف هي من أهم الاعتبارات في جلب الاستثمارات الأجنبية،

<sup>1</sup> - ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، مجلة إلكترونية: [www.uluminsania.net/b19.htm](http://www.uluminsania.net/b19.htm)، سبتمبر 2005..

كما تلعب الصراعات النقابية والاجتماعية دوراً هاماً في جذب الاستثمارات الأجنبية، فكثرة الإضرابات الملاحظة في بعض الدول كانت السبب الرئيسي في تحويل العديد من فروع الشركات المتعددة الجنسيات، فمثلاً قررت شركة 'فورد' في سنة 1989 بناء مصنع في إسبانيا للمكونات الإلكترونية الموجهة لمحركات النماذج المنتجة في أوروبا في حين أنه كان من المفروض فتح هذا الفرع في 'إيكوس بإسكوتلاندا' لكن النقابات البريطانية كانت تعارض التمثيل النقابي الوحيد المفروض من طرف 'فورد'، وقد انتهت العديد من الدول إلى أهمية التشريع الخاص بالعمل في جلب الاستثمار الأجنبي فمثلاً نجد فرنسا تفكر بجدية في إدخال الكثير من المرونة على تشريعها الخاص بعلاقات العمل وكذلك تهدف كل من تونس والمغرب إلى عرض سوق عمل جذاب للمستثمر الأجنبي، إضافة إلى كل ما سبق تعتبر درجة تفتح النقابات واستعمال اللغات الأجنبية من العوامل الأساسية التي تجذب المستثمر الأجنبي.<sup>1</sup>

#### خ- العلاقات التجارية للبلد المضيف:

حيث يجب أن يكون هناك علاقة موجبة وقوية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي ومعدلات نمو التبادل التجاري بين الدول لذلك تسعى هذه الدول إلى التكتلات الاقتصادية.

#### د- درجة الانفتاح الاقتصادي على الخارج:

حيث يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة، وبعيداً عن الاقتصاديات المغلقة، واتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية إختلالات في هذه الأسواق، وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة، فإنه يهتم بالكفاءة الاقتصادية وبعيداً عن فرض القيود.<sup>2</sup> وهناك عدة مؤشرات لهذا الانفتاح:<sup>3</sup>

- نسبة المستوردات من الناتج المحلي الإجمالي.
- حاصل جمع المستوردات مع الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- حاصل الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

فرؤوس الأموال الأجنبية كنتيجة طبيعية تتجه نحو الاقتصاديات المنفتحة على الخارج والتي تتبع وسائل تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية، أما نظرية التمييز الجمركي فإنها تتوقع أن البلدان التي تضع قيوداً وتفرض الكثير من الحواجز الجمركية وغير الجمركية على استيرادها بهدف الإبقاء على اقتصادياتها مغلقة في وجه التجارة العالمية تتجه إليها الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال

<sup>1</sup> - فريد كورتل، واقع ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، المؤتمر العلمي الثاني، 2004، جامعة سكيكدة.

<sup>2</sup> - نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 88.

<sup>3</sup> - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

الأجنبية حتى يقوموا بالإنتاج والتوزيع داخل تلك الدول تخطياً منهم لتلك الحواجز المفروضة على حركة التجارة.

وبالتالي فإن وجود درجة عالية من الانغلاق سيؤدي إلى الحد من وجود هذه الاستثمارات وليس تشجيعها.

#### ذ- الحوافز المقدمة في الدول المضيفة:

تعتبر هذه الحوافز إحدى العوامل الرئيسية التي توضع في الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار، لكنها تلعب دوراً محدداً في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لاسيما عندما تمنح هذه الحوافز لتعطي النقص الناتج عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة.<sup>1</sup> وتشمل الحوافز المقدمة من هذه الدول أية ميزة اقتصادية قابلة للتقدير تقدم لشركات بعينها أو لأنواع من الشركات بواسطة -أو بتوجه من- حكومات ما بغرض تشجيعها على انتهاج مسلك محدد.

#### ر- الخصخصة:

لقد شكل بيع الأصول المملوكة من طرف الدولة إلى المتعاملين الخواص محلين كانوا أم أجانب ميزة أساسية للعقدين الأخيرين من القرن العشرين في العالم بأكمله،<sup>2</sup> حيث أثبتت العديد من الدراسات أهمية هذا العامل لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، منها الدراسة التي أجرتها 'الأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية'، على أن برنامج الخصخصة تعد مصدراً أساسياً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأعضاء في الآونة الأخيرة.<sup>3</sup>

من خلال ما تقدم نجد أن هذه الحوافز تتضمن إجراءات وترتيبات تُصمَّم بالتحديد إما لاجتذاب الاستثمار الأجنبي وزيادة تدفقاته، وإما لزيادة معدل العائد من نشاط استثماري أجنبي مباشر بعينه، أو لتخفيض وإعادة توزيع تكاليفه أو مخاطره. لكنها بأي حال لا تشمل ولا تتناول السياسات العامة والعوامل الخارجة عن نطاق السياسة في الدولة المضيفة، مثل: الاستقرار الاقتصادي الكلي، ومعدل النمو، وأسعار الصرف، ونوعية الموارد البشرية والبنية التحتية للبلد، والأحوال السياسية والاجتماعية، وحجم السوق... الخ. أما عن أنواع هذه الحوافز، فهناك حوافز مالية، وحوافز تمويلية، وحوافز أخرى.

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص: 74.

<sup>2</sup> - Nancy Brune, Geoffrey Garrett, and Bruce Kogut, **The International Monetary Fund and the Global Spread of Privatization**, IMF Staff Papers, Vol. 51, No. 2, International Monetary Fund, 2004, P:195.

<sup>3</sup> - Unctad, **World Investment Report 1997**, Transnational Corporations, Market Structure and Competition Policy, New York and Geneva, 1997.

لقد كانت هذه مجمل المحددات التي يجب توفرها في دولة ما من أجل كسب وجذب أكبر كمية ممكنة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فتوفر بعضها والرفع من مستواها قد يكون سبباً في الانفتاح وتحقيق معدلات نمو كبيرة.

**المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر، انعكاساته وعلاقته بالشركات متعددة الجنسيات.**

سنتناول في هذا المبحث انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر الإيجابية والسلبية على الدول المستثمرة والدول المضيفة، كما نتناول علاقته بالشركات متعددة الجنسيات والدور الذي تلعبه حيث تعتبر المحرك الرئيسي له.

**المطلب الأول: انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر.**

لا شك أن هناك ما يبرّر تفضيل مختلف الدول للاستثمار الأجنبي المباشر على باقي الأشكال الأخرى للاستثمار الدولي، وهذا المبرر يتخذ صورتين أساسيتين، إذ بالنسبة للدول المضيفة له فإنها أضحت تدرك بأنّ له مزايا كثيرة- فوائد- قد تجنيها هذه الأخيرة تنصبّ كلّها في كونه عاملاً رئيسياً لتحريك عجلة النمو الاقتصادي حيث أثبتت مختلف التجارب أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق منافع هامة للدول المتلقية له، أما بالنسبة للدول المصدرة له أي الدول الأصلية للشركات التي تقوم به فهي تدرك أنه عامل ديناميكي لانتشارها، توسّعها والسيطرة على الأسواق العالمية بغية تعظيم الأرباح، النمو والاستقرار، ولكن بالمقابل لا يعني ذلك أنه يخلو من العيوب إذ ثمة سلبيات مختلفة يمكن أن تصادفها والتي يحتمل عدم توقعها في بعض الأحيان.

على ضوء ذلك، نتعرض بشيء من الإيضاح لإيجابياته وسلبياته وذلك بالنسبة للدول المضيفة له وللدول المصدرة له والتطرق لتكاليف جذبه ومخاطر تدفقاته.

**الفرع الأول: انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة.**

**1- المزايا:**

لقد عرفت فترة الثمانينات تخفيف العداة اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم الدول، نتيجة للتجربة الناجحة في العديد من دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، والتي شهدت نمواً اقتصادياً سريعاً مع احتفاظها باقتصادياتها مفتوحة بقدر كبير أمام الاستثمارات الأجنبية.

وثمة أسباب عديدة أدت إلى الاعتقاد بأنه للاستثمار الأجنبي المباشر آثاراً إيجابية على

الدول المضيفة له والتي تتمثل في ما يلي:

أ- **تدفق العملة الصعبة والأثر على ميزان المدفوعات:** يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر توفير احتياطي من العملات الأجنبية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية من خلال ما يجلبه من رأس مال إلى الدولة، إلى جانب ذلك ينتج عنه أثر إيجابي على اقتصاد وتجارة تلك الدولة من خلال تنشيط

التبادل التجاري وزيادة حجم صادراتها -كمساهمته في صادرات دول شرق وجنوب شرق آسيا والصين على وجه الخصوص- وتخفيض وارداتها، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين ميزان مدفوعاتها.<sup>1</sup>

ب- **تنمية اليد العاملة:** يسهم هذا الاستثمار في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة، عن طريق تدريب للموظفين لتشغيل المشروعات الجديدة، حيث أن الشركات الأجنبية تهدف إلى تحسين قدرات عمالها لزيادة المردودية ومن ثم فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى خلق يد عاملة مؤهلة واكتساب - ذوي الشهادات منهم - الخبرة الكافية في مجال الإنتاج والتوزيع.<sup>2</sup>

ت- **التكنولوجيا وتقنيات المناجم:** بصفة عامة تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدراً جيداً وفعالاً لنقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدولة المستقطبة للاستثمار، وبالرغم من وجود طرق أخرى غير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يمكن للدول المضيفة جذب التقنيات التكنولوجية من خلالها، مثل التراخيص والعقود الإدارية وكذلك البحوث المنشورة، إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر الطرق جدوى في جذب التكنولوجيا،<sup>3</sup> والتي تسمح للدول المضيفة بإنشاء مشروعات تتواءم مع عوامل التطور التقني والاقتصادي، والتي قد لا يتسنى للشركات الوطنية والمستويات الفنية المحلية أن تقوم بها.<sup>4</sup>

ث- **الإيرادات العامة:** يعمل على زيادة إيرادات ضرائب البلد المضيف من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على أرباح الشركات الأجنبية.<sup>5</sup>

ج- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تطوير الصادرات وتخفيض حجم الواردات من السلع والخدمات، وبالتالي تحسين الميزان التجاري.<sup>6</sup>

ح- خلق فرص ومناصب شغل جديدة مما يؤدي إلى التقليل من حدة البطالة، وفي هذا الشأن تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة مساعدة بناة ليس فقط على خلق فرص جديدة للعمل بل أيضاً في تنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في الدول النامية هذا مع الأخذ في الاعتبار أن مدى المساهمة يتوقف على ما تضعه الدول النامية المضيفة من ضوابط وإجراءات تساعدها في تحقيق هذه المنافع، حيث أن الاستثمارات الأجنبية تحتاج عمالة لأداء أعمالها الخاصة، كما تخلق فرصاً وظيفية بشكل غير مباشر من خلال تنشيط أعمال الموردين المحليين، وقد ينشأ عن ذلك أثر

<sup>1</sup> - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، دار الإسلام، مصر، 2002، ص: 103.

<sup>2</sup> - براكاش لونجاني وعساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 2، المجلد 38، يونيو 2001، ص: 07.

<sup>3</sup> - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص: 100.

<sup>4</sup> - دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص: 89، 90.

<sup>5</sup> - براكاش لونجاني وعساف رزين، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

<sup>6</sup> - François Gauthier, **Relations économiques internationale**, 2ème édition, Les presses de l'université laval, Saint-Foy, 1992, P:702.

مضاعف حيث أن خلق وظيفة واحدة مباشرة يؤدي إلى خلق عدد من الوظائف غير المباشرة المطلوبة لتأمين متطلبات الوظائف المباشرة.<sup>1</sup>

خ- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استفادة المستهلكين من تنامي عنصر المنافسة في السوق المحلية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يحفز المنتجين المحليين على ضرورة تطوير كفاءاتهم وطاقاتهم الإنتاجية أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في خلق مناخ عمل ملائم لرأس المال الوطني.<sup>2</sup>

د- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر كوسيلة لتمويل الاستثمارات، خاصة بالنسبة للدول النامية التي أصبحت تشكو من حدة المديونية المتفاقمة، إذ أن عملية التمويل عن طريق الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية يتطلب دفع الأعباء الثابتة، غير أنه على العكس بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، فهذا الأخير لا يعتبر مكلفاً للدول المستقبلية له.<sup>3</sup>

ذ- التغيير من الموقع التنافسي والرفع منه للشركات المحلية داخل الاقتصاد، حيث أن وصول المزيد من الشركات الأجنبية يحتم على الشركات المحلية بذل المزيد من الجهود الإنتاجية، لتحسين نوعية منتجاتها وخدماتها للحفاظ على حصصها في السوق.<sup>4</sup>

ولكي تستفيد الدولة المستقطبة للاستثمار من رأس المال الأجنبي والخبرة العلمية والفنية اللتين ينطوي عليهما الاستثمار الأجنبي المباشر، يجب عليها أن تخضع هذا الاستثمار لرقابة قانونية فعّالة، كأن توجب على المستثمر الأجنبي مشاركة رأس المال الوطني معه بنسبة معينة، أو أن تشترط حماية للأيدي العاملة الوطنية من أية منافسة للاستثمار الأجنبي للمحافظة دائماً على نسبة عالية من العمال الوطنيين في المشروع الاستثماري، وأن تشترط بشكل خاص، حصول المستثمر الأجنبي على موافقة مسبقة للتأكد من أن الاستثمار الوافد ينسجم مع خطة التنمية الوطنية ولا يؤثر تأثيراً سلبياً على الصناعة، وأن لا يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم،<sup>5</sup> وضمن هذا الإطار من الصعب أن لا نصل إلى استنتاجات إيجابية عن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية.

**2- العيوب:**

<sup>1</sup> - مشتاق باركر، الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط، المجلة الاقتصادية السعودية، مركز النشر الاقتصادي، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد: 1990/09.

<sup>2</sup> - مشتاق باركر، نفس المرجع، ص: 127.

<sup>3</sup> - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: 366.

<sup>4</sup> - Nabil Khouri, Les déterminants de l'investissement direct étranger : Etude théorique et analyse empirique -Cas de quelques pays tiers méditerranéens: Algérie, Egypte, Jordanie, Liban, Malte, Maroc, Syrie, Tunisie, Turquie-, Mémoire de magistère en sciences de gestion, Ecole Supérieure de Commerce d'Alger, 2003, P: 35.

<sup>5</sup> - دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص: 91.

في الواقع أنه وبالرغم من تعدد مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه نجد أن هذا الأخير له آثاراً سلبية على بعض الجوانب التي تخص الدول المستقبلية له، وفيما يلي نذكر أهم عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

أ- إن منح الإعفاءات الضريبية للشركات الأجنبية قد ينجّر عنه تقليص في الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية، مما يتطلب موازنة العوائد قصيرة الأجل بالعوائد طويلة الأجل، فالعوائد قصيرة الأجل قد تأتي نتيجة لقيام الشركات الأجنبية بخلق وظائف معينة في الوقت الحالي، لكن ذلك قد يكون على حساب الاستثمار الرأسمالي المتاح للمؤسسات المحلية والتي ستبقى في البلد المضيف حتى ولو غادرتها الشركات الأجنبية، إلا أن مسألة بقاء المؤسسة المحلية في العمل بعد مغادرة الشركة الأجنبية محل جدل، كما أن قدرة الشركات الأجنبية على دفع أجور أعلى، يجعل من الصعب على المؤسسات المحلية المنافسة لاستقطاب أفضل الكفاءات، بالإضافة إلى ذلك فإن حرية الشركات متعددة الجنسيات في اتخاذ القرار حول مواقع استثماراتها عامل ضغط على الحكومات، والذي قد يجبرها على دخول منافسات فيما بينها لجذب هذه الشركات، وبالتالي منح المزيد من الإعفاءات مما ينجر عنه تحمل تكاليف أعلى للدول المضيفة.<sup>1</sup>

ب- يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون عاملاً في تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج وليس إلى الدول المضيفة بغرض إعادة استثمارها، حيث يتم استعمال الموارد المحلية بأقل تكلفة ممكنة مع استعمال اليد العاملة الرخيصة والاستفادة من الموقع بغرض التصدير لتعظيم الأرباح.<sup>2</sup>

ت- إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية، بالرغم من إيجابياتها إلا أنها تهدف إلى اقتناص الربح السريع على حساب الدول المضيفة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - مشتاق باركر، مرجع سبق ذكره، ص: 138.  
<sup>2</sup> - بلوج بولعيد، العولمة المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، مخبر المغرب الكبير، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 2006/4، ص: 149.  
<sup>3</sup> - سميرة قارة علي عطوي، العولمة وتأثيرها على الجهاز المصرفي، مجلة العلوم الإنسانية: مجلة علمية محكمة نصف سنوية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد الخامس والعشرون، جوان 2006، ص: 131.

ث- التدخل في الشؤون الداخلية وكذا المساس بالسيادة الوطنية من خلال السيطرة على القطاعات الإستراتيجية، بالإضافة إلى ما ينجر عن ذلك من آثار سياسية سلبية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.<sup>1</sup>

ج- لسبب أو لآخر، فإن وجود رأس المال الأجنبي في البلد على نطاق واسع يمكن أن يؤدي إلى تسرب الأزمات الاقتصادية والمالية الخطيرة.<sup>2</sup>

د- زيادة الضغوط التنافسية على الشركات المحلية، حيث أن الشركات الأجنبية يمكن أن تكون خطرة على الشركات المحلية، والواقع أنه إذا فشلت الشركات المحلية في التكيف وبسرعة مع البيئة التنافسية الجديدة، فإن ذلك قد يؤدي إلى التقليل من أرباحها وبالتالي زيادة فرص تعرضها للإفلاس.<sup>3</sup>

وفي الأخير نشير إلى أن هذه الاستنتاجات في واقع الأمر تنطبق على الدول المتقدمة أكثر من الدول المتخلفة مما جعل عملية تقييم تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية عملية معقدة، حيث يجب على الدول النامية أن تلتزم الحذر إزاء انتهاج موقف غير مدروس من المكاسب الخاصة بهذا الاستثمار، فوجود حصة كبيرة منه في إجمالي تدفقات رأس المال علامة على ضعف وليس قوة البلد المضيف، فالتحويلات المرتبطة بهذه الاستثمارات تؤثر سلباً على ميزان مدفوعات الدول النامية، وبالتالي يجب الأخذ بشيء من الحذر للآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية، ومن ثم ينبغي تحسين مناخ الاستثمار لكافة أنواع رأس المال المحلي والأجنبي على حد سواء بالنسبة لهذه الدول -والجدول رقم (1) يوضح بعض المنافع والتكاليف الاجتماعية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر-.

<sup>1</sup> - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص:483.

<sup>2</sup> - Nabil Khouri, Op.Cit, P:37.

<sup>3</sup> - ipid, P:37.

الجدول رقم (1): المنافع والتكاليف الاجتماعية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة.

عنصر الدراسة	المنافع الاجتماعية	التكاليف الاجتماعية
1- البيئة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إقامة مشاريع لتحسين مياه الشرب.</li> <li>- إقامة مشاريع صناعية مع التحكم في التلوث.</li> <li>- تنشيط البيئة الأساسية في المناطق النائية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التلوث الناتج من إقامة المشاريع الاستثمارية سواء تلوث الهواء أو الماء... الخ.</li> <li>- إقامة مشاريع لإنتاج سلع ذات مواصفات تضر بصحة الإنسان.</li> </ul>
2- العمالة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تدريب العمالة المحلية على الأساليب الحديثة للإنتاج.</li> <li>- تعيين نسبة كبيرة من العمالة بالمشروع الأجنبي.</li> <li>- رفع مستوى دخول العمالة المحلية ذات الكفاءة العالية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- عدم الاهتمام بتدريب العمالة المحلية والاكتفاء بالأجانب.</li> <li>- الاستغناء عن عدد كبير من العمالة المحلية.</li> <li>- الاستعانة بالخبرة الأجنبية فقط.</li> <li>- ارتفاع نسبة البطالة كنتيجة حتمية لما سبق.</li> </ul>
3- الرفاهية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- رفع المستوى المعيشي بصفة عامة.</li> <li>- إنتاج سلع ذات جودة عالية وبأسعار معقولة.</li> <li>- رفع المستوى العلمي والفني للعمالة المحلية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الفروق الكبيرة بين دخول العمالة الأجنبية والعمالة المحلية.</li> <li>- احترام المنافسة في مجال إنتاج السلع واحترام مقاييس الجودة.</li> </ul>
4- البحوث والتطوير	<ul style="list-style-type: none"> <li>- قد يساهم المشروع الأجنبي في تطوير الطاقة المتوفرة بالمجتمع المحلي.</li> <li>- قد يساهم المشروع الأجنبي في نقل التكنولوجيا الحديثة للمشروعات المحلية.</li> <li>- قد يساهم المشروع الأجنبي في التنمية الوطنية وذلك بزيادة معدلات النمو الاقتصادي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- قد ينقل الاستثمار الأجنبي تكنولوجيا حديثة للدولة المضيفة ولكن قد تكون غير منافسة سواء من حيث تكلفتها أو من حيث تعقيداته الفنية.</li> <li>- قد تقتصر التكنولوجيا المستخدمة على المشروع فقط دون نقلها للعمالة المحلية وبالتالي لا تستفيد منها البيئة المحلية.</li> </ul>

المصدر: محمد الفضيل، حول مناخ موافق للاستثمار الأجنبي المباشر، الأهرام الاقتصادي، العدد 1480، ماي 1997، ص:08.

## الفرع الثاني: انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المستثمرة.

### 1- المزايا:

- تستفيد الدول القائمة به من عدة مزايا يمكن تلخيصها فيما يلي:<sup>1</sup>
- أ- يعتبر وسيلة من وسائل التغلب على القيود التجارية والجمركية، المفروضة بالدول المضيفة ويسهل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلاً من التصدير.
  - ب- الحاجة الملحة لزيادة الادخار ذلك لأجل الزيادة في رؤوس الأموال من طرف الدول القائمة به للتوسيع أكثر في استثماراتها المباشرة لغرض تحقيق التراكم.
  - ت- يعتبر الاستثمار المشترك المفضل لدى الشركة الأجنبية في حالة عدم سماح الحكومة بالتملك المطلق للمشروع، خاصة في بعض مجالات النشاط الحساسة، كالزراعة والبتروك...الخ.
  - ث- استغلال المواد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة له وخاصة منها الدول النامية ومن ثم ضمان التمويل وتغطية الحاجة في هذا السياق خدمة لاقتصادياتها.
  - ج- ضمان واستغلال اليد العاملة الرخيصة مقارنة باليد العاملة المرتفعة التكلفة (الأجور والرواتب) في الدول القائمة به.
  - ح- استغلال المناخ الطبيعي للإنتاج إلى جانب استغلال فرصة سعة الأسواق التابعة للدول له، أين سيتم احتكارها والسيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية في المدى القصير والمتوسط.
  - خ- الحصول على الامتيازات الإغرائية التي تقدمها الدول المضيفة له والمتمثلة على سبيل المثال في الامتيازات الضريبية والجمركية، وربما إمكانية الحصول على الامتيازات المالية في شكل إعانات مالية تقدمها الدول المضيفة التي تمتلك للموارد المالية أو في شكل قروض ميسرة...الخ، وهذا ما يسمح بالتقليل من العراقيل ومختلف العقبات التي قد تعيق تجسيد هذا الاستثمار.
  - د- توفير مكاسب في الكفاءة والإنتاج للشركات المستثمرة من شأنه أن يرفع العائد على رأس المال، وكذلك الادخار، وتكون مكاسب التخصص أكبر كلما توفرت الفروق في الأسعار بين الدول بالنسبة للمنتجات المتماثلة، وتشير التقديرات إلى أن مكاسب الدول الصناعية تتراوح بين 0.3% و 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي وهذا في ظل عوائد داخلية متزايدة الحجم، وإلى 0.75% في ظل عوائد متزايدة خارجية.

<sup>1</sup> - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص:369.

## 2- العيوب:

بالنسبة للدول المصدرة له يعيب على الاستثمار الأجنبي المباشر فيها كونه له سلبيات تتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

أ- في المدى المتوسط وبسبب خروج تدفقات رؤوس الأموال الصادرة من الدول الأصلية لها إلى الدول المضيفة يسجل هناك التأثير السلبي على ميزان مدفوعاتها.

ب- القيود الصارمة المحتمل فرضها من طرف الدول المضيفة والتي تعيق في مجملها عمليات التوظيف أو التصدير أو عند تحويل الأرباح منها وإلى الدول الأصلية المصدرة للاستثمار المباشر الأجنبي.

ت- ضياع فرص العمل، وخفض فرص التصدير للدولة الأم.

ث- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا ما يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق والتوسع إن أمكن ذلك، واحتمال التأميم.

ج- عندما يتمثل الطرف الوطني في حكومة، يمكن أن تضع شروطاً صارمة على التصدير والتوظيف، وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي.

ح- احتمال وجود تعارض في المصالح بين الطرفين حول نسبة المساهمة في رأس مال المشروع الاستثماري.

خ- انخفاض في القدرات المالية والفنية، قد يؤثر سلبياً على فعالية المشروع الاستثماري في تحقيق أهدافه الطويلة والقصيرة والمتوسطة الأجل.

وفي الأخير الأكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن اعتباره عاملاً لصياغة العلاقات بين الدول المضيفة له والدول القائمة به وذلك لما يتمتع به من عدد من المزايا التي تخدم الطرفين، وفي ذات السياق للاستثمار المباشر الأجنبي عيوباً، الأمر الذي يدفع بأطرافه إلى ضرورة اتخاذ تدابير أكثر فعالية لأجل الاستفادة الحقيقية من مزاياه والتخفيف قدر المستطاع من عيوبه.

**المطلب الثاني: مخاطر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآلية إدارتها.**

يقصد بأخطار الاستثمارات الأجنبية تلك المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المستثمرة في الخارج والتي تعبر عن "خطر تحقق الضرر الناتج عن السياق الاقتصادي والسياسي لدولة أجنبية تقوم فيها المؤسسة بممارسة جزء من نشاطها"<sup>2</sup>، ويمكن أن ينتج هذا الضرر عن تجميد أو الاستيلاء

1- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص:485.

2 - B.Marois, *Le risque pays*, PUF, Que sais-je, Paris, 1990, P:5.

على أصول المؤسسة في الخارج أو فقدان أسواق خارجية لأسباب غير اقتصادية أو حتى المساس  
بسلامة وأمن الأشخاص، وستعرض إلى أهم هذه الأخطار وآليات إدارتها فيما يلي:  
الفرع الأول: مخاطر الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تنصرف مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المخاطر التالية:

### 1- الأخطار السياسية (الأخطار غير التجارية):

يعبر الخطر السياسي عن ذلك الخطر الذي قد يؤثر على المستثمر ولكنه ليس ذو طبيعة  
اقتصادية أو مالية أو تجارية، فهو بالتالي خطر يتعلق بالمحيط العام الذي تنشط فيه المؤسسة.  
ونقصد بالمحيط العام مجمل العوامل والمؤثرات غير الاقتصادية التي تتعرض لها المؤسسة في إطار  
محيط جغرافي.

وينبع الخطر السياسي من مبدأ السيادة الذي يشكل الدعامة الأساسية لكل دولة، فهذه الأخيرة  
بيدها سلطة القهر والمنع وبإمكانها أن تصدر قرارات تكون ضارة بمصالح المؤسسة المستثمرة،  
وتختلف هذه القرارات وتتعدد بدءاً بفرض ضرائب جديدة أو تحديد النشاط الى غاية التأميم. وبالتالي  
فإن المؤسسة في مواجهة خطر لا نتحكم فيه ولكنه يؤثر تأثيراً بالغاً عليها، ومصطلح الأخطار  
السياسية يغطي جانباً واسعاً من الأخطار، كما يمكن تصنيفها إلى أخطار كلية وأخطار جزئية  
وأخرى داخلية وخارجية.<sup>1</sup>

وتجدر الإشارة إلى أن الخطر السياسي هو جزء من "خطر البلد Risque Pays" إذ أن  
خطر الدولة له مفهوم أوسع من الخطر السياسي فخطر الدولة يعرف على أنه الاختلافات والتغيرات  
الحاصلة في ربحية استثماراتها بسبب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية غير المتوقعة  
بالبلدان المعنية بالاستثمار، أما الخطر السياسي يعرف بدوره على أنه الاختلافات والتغيرات في  
ربحية الاستثمار بسبب التدخلات والتصرفات السياسية غير متوقعة من حكومة البلد المستقبل  
للاستثمار.

### 2- الأخطار المرتبطة بملكية الاستثمار:

وتحدث عندما:

- يصعب على المؤمن أن ينفذ حقوقه المرتبطة بالاستثمار.
- تحطم شركة المؤسسة الأجنبية المستثمرة بصفة كاملة أو جزئية.
- عرقلة عمل المؤسسة الأجنبية المستثمرة بصفة كاملة أو جزئية.

<sup>1</sup> - منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998، ص: 480.

3- أخطار عدم الدفع أو عدم التحويل: من استلام حقوقه المرتبطة سواء ببيع الاستثمار أو باستبدال الاستثمار في مكان الاستثمار، في هذه الحالة الحوادث يجب أن تكون أسبابها سياسية أو طبيعية وتكون مدة الضمان بصفة عامة طويلة وتختلف من مؤمن إلى آخر.

4- مخاطر أسعار الصرف: تتعرض الشركات المتعددة الجنسيات والمصدرون والمستوردون إلى نوع من المخاطر يطلق عليها مخاطر الصرف أو التبادل، وهذا نظراً للتقلبات التي تحدث في أسعار الصرف بين العملات نتيجة انخفاض عملة الدولة المضيفة أو للتضخم أو بسبب عوامل أخرى.

فكما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، حيث أوضح 'Cushman' (1985) أن الشركات متعددة الجنسيات تنجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة، كما أوضح أن الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد التدفقات الاستثمارية، لأن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، مقارنة بالبدائل الأخرى الممثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعها.

#### الفرع الثاني: آليات إدارة مخاطر الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

نتطرق هنا إلى كيفية إدارة هذه المخاطر من خلال إبراز مختلف المداخل التي نراها ضرورية لذلك، وهي:

1- التجنب: إن تجنب مصدر الخطر في المقام الأول يلغي ظهور الخطر، وهذا بالطبع ليس البديل المتاح وبالرغم من ذلك إذا تكررت الخسائر في دولة معينة فإن المستثمر ربما يختار أن ينهي أعماله هناك، ويقصد بالتجنب غربة الدول التي تتميز بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي واستبعادها عن نطاق إستراتيجيتها الاستثمارية.

ويتمثل هذا الأسلوب في تجنب الاستثمار إلى الدول التي تعاني من اضطرابات سياسية واجتماعية أو هناك توقع بوجود مثل هذه الأخطار، ويساعد على ذلك استخدام بعض المؤشرات التي تشير إلى وجود مخاطر وخاصة المخاطر السياسية مثل:

- قيام المستثمر بقياس البيئة السياسية الدولية وتحليل المخاطر السياسية المحتملة في أسواق الدول المستهدفة.

- اللجوء إلى الشركات المتخصصة في مجال قياس المخاطر السياسية وتكليفها بدراسة الأسواق المستهدفة وترتيبها وفقاً لدرجة عدم الاستقرار السياسي فيها.

- ويمكن أيضا استخدام مؤشرات تحليل المخاطر التجارية في تجنب التعامل مع الدول التي لا تحقق المستوى المرضي لهذه المؤشرات.

**2- التفاوض:** يقصد به قيام المستثمر أو الشركة بالتفاوض مع الشركاء الآخرين أو حكومات الدول التي تتميز بوجود مخاطر سياسية أو اجتماعية، حيث ينبغي أولاً تحديد الحقوق والمسؤوليات قبل القيام بالاستثمار، ويمكن من خلال هذا الأسلوب إدارة الأخطار للتغلب على مشكلة القيود على تحويل الصرف الأجنبي في الدول التي تطبق نظام الرقابة على الصرف.

**3- الاحتياط للمخاطر:** قد يلجأ بعض المتعرضين للمخاطر إلى أسلوب الاحتياط الجزئي أو الكلي للخطر من خلال التعامل مع الأخطار الدولية، ويعتبر استخدام هذا الأسلوب، في المعاملات الدولية أقل منه في المعاملات الداخلية.

**4- الانفصال:** تتضمن هذه الوسيلة فصل الموجودات أو تقسيمها لتقليل حجم الخسارة المحتملة.

### المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات.

تلعب الشركات متعددة الجنسيات، دوراً هاماً في عولمة الإنتاج ورأس المال وذلك من خلال هيمنتها على النشاط الاقتصادي في العالم، إذ أنها هي السمة المميزة الأساسية لعولمة الرأسمال حيث جاءت كنتيجة حتمية لتطور العلاقات الرأسمالية وتفاقم تناقضاتها وحللاً لأزماتها، حيث تعتبر الشركات متعددة الجنسيات المحرك الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، حيث وحسب الأونكتاد بلغ رصيد هذه الشركات من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 13 ترليون دولار سنة 2006.

### الفرع الأول: تحليل تطور الشركات متعددة الجنسيات حول العالم.

ظاهرة تعدد الجنسيات التي ميزت الشركات الكبرى لعهد خلت ليست حديثة حداثة ظاهرة العولمة، فقد واكبت مراحل تطور الرأسمالية في شكلها التجاري ورافقت شكلها الصناعي والمالي إلى أن بلغت أوجها إبان تكون الإمبراطوريات والإمبرياليات وتأسيس الاحتكارات وغيرها.<sup>1</sup> ويرجع تاريخ العديد من الشركات متعددة الجنسيات التي نعرفها اليوم إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية وبشكل أكثر تحديداً إلى نهاية القرن التاسع عشر فمذ ذلك التاريخ بدأت بعض الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تُقيم وحدات إنتاجية خارج حدود دولها الأصلية.<sup>2</sup>

وقد حاول العديد من المؤرخين الاقتصاديين البحث عن الأساس التاريخي لهذه الشركات فذهب البعض إلى أن بدايتها تتزامن تاريخياً مع ظاهرة الاستعمار وأنها كانت في الأصل تعرف بالشركات المستعمرة، ثم عرفت باسمها الحالي بعد اختفاء ظاهرة الاستعمار، وبصورة أكثر إيضاحاً

<sup>1</sup> - يحيى اليحياوي، العولمة : أية عولمة، إفريقيا الشرق، بيروت، 1999، ص:40.  
<sup>2</sup> - حسام عيسى، الشركات متعددة القوميات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1978، ص:20.

كانت الدولة المستعمرة في عصور الاستعمار تفرض سيطرتها ورقابتها على الدول المستعمرة ليس فقط من الناحية السياسية، بل وكذلك من الناحية الاقتصادية والثقافية في كثير من الأحيان، وتجسد ذلك في إنشاء شركات اقتصادية وتجارية تسمى بالمستعمرة ويكون مركزها الرئيسي في الدولة المستعمرة "الأم" مع إنشاء فروع لها في الدولة المستعمرة "المضيفة".

ومن الصعوبة بمكان الجزم بأن الشركات الاستعمارية هي الشركات متعددة الجنسيات نظراً لأن تلك الشركات كانت تلعب دوراً سياسياً بالدرجة الأولى، أما الشركات متعددة الجنسيات فدورها الرئيسي اقتصادي بحت وليس لها أي صفة سياسية على الإطلاق كما أن فروعها وإن كانت مرتبطة بها من الناحية الاقتصادية تتمتع باستقلال قانوني وتتبع من الناحية القانونية الدول المضيفة التي يوجد بها مركز إدارتها الرئيسي. صحيح أن بعض هذه الشركات يمكن ردها إلى عصر الاستعمار كبعض الشركات التابعة للدول الاستعمارية التقليدية كإنجلترا وهولندا وفرنسا، غير أن البعض الآخر لا يصدق عليه هذا الوصف كالشركات التي أنشأتها الدول غير الاستعمارية مثل السويد وسويسرا.

ومنذ سنة 1960 بدأ حجم الأعمال الدولية يتزايد باستمرار وساعد على ذلك التطور الاقتصادي والتكنولوجي من جهة واتساع التجارة الخارجية وفتح أسواق جديدة من جهة أخرى وأصبحت الشركات متعددة الجنسيات هي القالب المفضل للمشروعات على الصعيد الدولي. حيث تمارس الشركات متعددة الجنسيات - والتي معظمها يملكها القطاع الخاص - نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعاضم دورها في الاقتصاد العالمي حيث تدل التقديرات الحديثة أن هناك نحو 78000 شركة متعددة الجنسيات وقرابة 780000 فرع من فروعها الأجنبية سنة 2006، وصدرت سلعاً وخدمات تقارب الـ 5 تريليون دولار، حيث يشكل ذلك ما يعادل 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وثلاث الصادرات العالمية.<sup>1</sup>

أما إذا ما نظرنا إلى هذه الشركات من الناحية الجغرافية نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تأتي في المقدمة باعتبار أنها الرائدة في مجال عمل هذه الشركات، ثم دول غرب أوروبا التي استفادت بشكل كبير من إنشاء السوق الأوروبية المشتركة وتليها كندا وأمريكا اللاتينية، ولا ينبغي أن نغفل في هذا المقام التجربة اليابانية باعتبارها تجربة رائدة بالنسبة للعديد من الدول فعلى الرغم من تأخرها في المنافسة الدولية نظراً لأسباب سياسية واقتصادية إلا أنها استطاعت وبمرور الزمن أن تتفوق على غيرها من الدول وتغزو بمنتجاتها أسواق العالم.

ويتواصل توسع الشركات متعددة الجنسيات، حيث تحتفظ شركات الصناعة التحويلية والبترو، مثل شركات 'جنرال إلكتريك' General Electric، و 'بريتش بيتروليم' British

<sup>1</sup> - الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2007، الشركات عبر الوطنية والصناعات الإستخراجية والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2007، ص:5.

Petroleum Company، و 'Shel'، و 'Toyota Motor Corporation'، و 'فورد موتور Ford Motor Company'، ببعض المراكز في الترتيب الذي وضعه الأونكتاد لأكثر 25 شركة متعددة الجنسية غير مالية في العالم - أنظر الجدول رقم (2) - وقد سجلت أنشطة أكبر 100 شركة متعددة الجنسية زيادة كبيرة في عام 2006، حيث إرتفعت المبيعات الأجنبية والعمالة الأجنبية بنسبة بلغت قرابة 09% و 07% على التوالي، عما كانت عليه في سنة 2005.

الجدول رقم (2): أكبر 25 شركة متعددة الجنسية غير مالية في العالم، مرتبة حسب الأصول الأجنبية 2006. (المليون دولار)

الترتيب حسب			الشركة	الدولة	مجال النشاط	الأصول	
الأصول الأجنبية	رقم	مؤشر التدويل				الأجنبية	المجموع
1	71	54	General Electric	الولايات المتحدة	أجهزة كهربائية وإلكترونية	442278	697239
2	14	68	British Petroleum Company	المملكة المتحدة	استكشاف النفط تكريره وتوزيعه	170326	217601
3	87	93	Toyota Motor Corporation	اليابان	سيارات	164627	273853
4	34	79	Royal Dutch/Shell Group	المملكة المتحدة هولندا	استكشاف النفط تكريره وتوزيعه	161122	235276
5	40	35	Exxonmobil Corporation	الولايات المتحدة	استكشاف النفط تكريره وتوزيعه	154993	219015
6	78	64	Ford Motor Company	الولايات المتحدة	سيارات	131062	278554
7	7	99	Vodafone Group Plc	المملكة المتحدة	اتصالات	126190	144366
8	26	51	Total	فرنسا	استكشاف النفط تكريره وتوزيعه	120645	138579
9	96	36	Electricite De France	فرنسا	الكهرباء والغاز والمياه	111916	235857
10	92	18	Wal-Mart Stores	الولايات المتحدة	تجزئة	110199	151193
11	37	34	Telefonica SA	إسبانيا	اتصالات	101891	143530
12	77	88	E, On	ألمانيا	الكهرباء والغاز والمياه	94304	167565
13	86	82	Deutsche Telekom AG	ألمانيا	اتصالات	93488	171421
14	58	65	Volkswagen Group	ألمانيا	سيارات	91823	179906
15	73	57	France Telecom	فرنسا	اتصالات	90871	135876
16	90	63	ConocoPhillips	الولايات المتحدة	استكشاف النفط تكريره وتوزيعه	89528	164781
17	56	89	Chevron Corporation	الولايات المتحدة	استكشاف النفط تكريره وتوزيعه	85735	132628
18	11	75	Honda Motor Co Ltd	اليابان	سيارات	76264	101190
19	36	62	Suez	فرنسا	الكهرباء والغاز والمياه	75151	96714
20	45	48	Siemens AG	ألمانيا	أجهزة كهربائية وإلكترونية	74585	119812
21	10	11	Hutchison Whampoa Limited	هونغ كونغ، الصين	متنوعة	70679	87146
22	84	85	RWE Group	ألمانيا	الكهرباء والغاز والمياه	68202	123080
23	9	7	Nestlé SA	سويسرا	أغذية ومشروبات	66677	83426
24	62	38	BMW AG	ألمانيا	سيارات	66053	104118
25	51	33	Procter & Gamble	الولايات المتحدة	متنوعة	64487	138014

المصدر:

UNCTAD, World Investment Report 2008, Transnational Corporations and the Infrastructure Challenge, New York and Geneva, 2008, P:220.

رقم و: هو اختصار للرقم القياسي للانتشار عبر الوطني، الذي يحسب على أساس متوسط النسب الثلاثة التالية: الأصول الأجنبية إلى مجموع الأصول، والمبيعات الأجنبية إلى مجموع المبيعات، والعمالة الأجنبية إلى مجموع العمالة.

مؤشر التدويل: يحسب على أساس عدد الشركات التابعة الأجنبية مقسوماً على عدد جميع الشركات التابعة (لا تشير الشركات التابعة المحسوبة في الجدول إلا إلى الشركات التابعة المملوكة لأغلبية أجنبية)، ويستند الترتيب إلى أكبر 100 شركة متعددة الجنسية على نطاق العالم.

غير أن الشركات من البلدان الأخرى أخذت تتقدم على الصعيد الدولي، حيث نجد أن النمو كان مرتفعاً في حالة أكبر 100 شركة متعددة الجنسية من البلدان النامية، حيث سنة 2006 قدرت الأصول الأجنبية لهذه الشركات نحو 570 مليار دولار، أي بزيادة بلغت نسبتها 21% عن سنة 2005. ولم تتغير بلدان منشأ هذه الشركات إلا قليلاً على مدى السنوات العشر الماضية، حيث هيمنت الشركات من شرق وجنوب شرق آسيا على قائمة أكبر 25 شركة من هذه الشركات -أنظر الجدول رقم (3)-.

الجدول رقم (3): أكبر 25 شركة متعددة الجنسية غير مالية من الاقتصاديات النامية، مرتبة حسب الأصول الأجنبية 2006. (مليون دولار)

الترتيب حسب			الشركة	الدولة	مجال النشاط	الأصول	
الأصول الأجنبية	رقم	مؤشر التدويل				الأجنبية	المجموع
1	18	9	Hutchison Whampoa Limited	هونغ كونغ، الصين	متنوعة	70679	87146
2	88	94	Petronas - Petroliam Nasional Bhd	ماليزيا	استكشاف النفط تكريره وتوزيعه	30668	85201
3	53	11	Samsung Electronics Co.ltd	جمهورية كوريا	أجهزة كهربائية والإلكترونية	27011	87111
4	21	4	Cemex S.A.	المكسيك	المنتجات المعدنية غير الغازية	24411	29749
5	86	32	Hyundai Motor Company	جمهورية كوريا	سيارات	19581	76064
6	33	3	Singtel Ltd	سنغافورة	اتصالات	18678	21288
7	92	86	CITIC Group	الصين	متنوعة	17623	117355
8	65	10	Formosa Plastic Group	مقاطعة تايوان	كيمياويات	16754	75760
9	28	18	Jardine Matheson Holdings Ltd	هونغ كونغ، الصين	متنوعة	16704	20378
10	57	74	LG Corp.	جمهورية كوريا	أجهزة كهربائية والإلكترونية	15016	53915
11	73	66	Companhia Vale do Rio Doce	البرازيل	تعددين ومقالع	14974	60954
12	94	88	Petroleo Brasileiro S. A. - Petrobras	البرازيل	استكشاف النفط تكريره وتوزيعه	10454	98680
13	69	73	China Ocean Shipping (Group) Company	الصين	النقل والتخزين	10397	18711
14	54	54	América Móvil	المكسيك	اتصالات	8701	29473
15	89	56	Petróleos De Venezuela	جمهورية فنزويلا	استكشاف النفط تكريره وتوزيعه	8534	60305
16	50	8	Mobile Telecommunications Company	الكويت	اتصالات	7968	12027
17	41	85	Capitaland Limited	سنغافورة	العقارات	7781	13463
18	45	15	Hon Hai Precision Industries	مقاطعة تايوان	الأجهزة الكهربائية والإلكترونية	7606	19223
19	80	65	China State Construction Engineering	الصين	بناء	6998	15986
20	67	5	Kia Motors	جمهورية كوريا	سيارات	6767	18655
21	100	90	China National Petroleum Corporation	الصين	استكشاف النفط تكريره وتوزيعه	6374	178843
22	72	82	New World Development Co. Ltd	هونغ كونغ، الصين	متنوعة	6147	18535
23	77	68	CLP Holdings	هونغ كونغ، الصين	الكهرباء والغاز والمياه	6096	15965
24	90	40	Telefonos De Mexico De CV	المكسيك	اتصالات	5790	24265
25	87	47	Sasol Limited	جنوب إفريقيا	كيمياويات صناعية	5709	14749

المصدر:

Unctad, **World Investment Report 2008**, Transnational Corporations and the Infrastructure Challenge, New York and Geneva, 2008, P:223.

**رقم و:** هو اختصار للرقم القياسي للانتشار عبر الوطني، الذي يحسب على أساس متوسط النسب الثلاثة التالية: الأصول الأجنبية إلى مجموع الأصول، والمبيعات الأجنبية إلى مجموع المبيعات، والعمالة الأجنبية إلى مجموع العمالة.

**مؤشر التدويل:** يحسب على أساس عدد الشركات التابعة الأجنبية مقسوماً على عدد جميع الشركات التابعة (لا تشير الشركات التابعة المحسوبة في الجدول إلا إلى الشركات التابعة المملوكة لأغلبية أجنبية)، ويستند الترتيب إلى أكبر 100 شركة متعددة الجنسية على نطاق العالم.

### الفرع الثاني: دور الشركات متعددة الجنسيات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

تلعب الشركات متعددة الجنسيات دوراً مهماً في التمويل الدولي بمختلف أشكاله، والذي يتم من خلال الاستثمار الأجنبي وخاصة المباشر منه، لذلك وجب التطرق إلى هذه الشركات والتي يطلق عليها أكثر من اسم مثلاً: الشركات العملاقة أو العابرة حيث يمتلك رأسمالها أكثر من دولة أو مزيج من الاثنين، ومع ارتفاع معدل نمو التجارة العالمية بنسبة تزيد عن معدل نمو الإنتاج العالمي ذاته بسبب تخفيض الضوابط وزيادة التحرر في التجارة العالمية، وسعي الدول النامية إلى تحسين فرص نمو اقتصادياتها في الأجلين القصير والبعيد في ظل التحول الجذري الذي حدث في البيئة الاقتصادية الدولية، يتعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال هذه الشركات، فالنمو السريع والمستمر في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو مؤشر على مرونة الاقتصاد الدولي في ظل العولمة، هذا الاستثمار التي تقوده الشركات متعددة الجنسيات يمثل آلية رئيسية نحو التوسع في الاتحادات الاقتصادية الدولية.<sup>1</sup>

وعلى الرغم من أن هذه الشركات تستثمر بالخارج منذ أكثر من 100 عام، إلا أنها لم تكن بهذا الحجم الآن، كما أنها لم تكن تستثمر في كل تلك القطاعات والدول. وتشير الأدلة التطبيقية إلى أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولة ما تحكمه دوافع تلك الشركات لتحقيق المزيد من الأرباح والتوسع وتوزيع الأخطار التجارية، ومن النماذج الشائعة في حقل الأعمال الدولية على هذا النوع من الشركات نجد: شركات النفط، الشركات الصناعية، شركات المقاولات ومواد البناء البنوك وشركات إعادة التأمين... الخ.

### الفرع الثالث: إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر.

تختلف إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات في تحديد المناطق التي تستثمر فيها حسب أهدافها الإستراتيجية ووضعية المنافسة السوقية وخصائص البلد المضيف للاستثمار، أي دوافع لجوء الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار خارج الدولة الأصلية، فقد فسرها البعض من الاقتصاديين والمفكرين على أنها تعتبر من إستراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن بين هؤلاء نجد 'شارل ألبرت -charles -albert michalet' الذي تحدث عن ثلاثة إستراتيجيات من وراء الاستثمار خارج البلد الأصل وهي التي يجب تمييزها وفق ما يلي:<sup>2</sup>

1- الإستراتيجية المعتمدة لاختراق مختلف مواقع الموارد الطبيعية المتنوعة، ومن ثم فإن الاستثمار وفق هذه الإستراتيجية هو الذي يرتكز على قاعدة إنتاج واستغلال المواد الأولية.

<sup>1</sup> - محمد السيد سعيد، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1978، ص:49.

<sup>2</sup> - c, michalet ,la séduction des nations ou comment attirer les investissements, èd economica, paris ,1999, P:48

2- الإستراتيجية المعتمدة لغرض اختراق الأسواق والتي بموجبها يندفع المستثمر الأجنبي للإنتاج والتسويق ضمن حدودها.

3- الإستراتيجية الأخيرة التي تتضمن هدف التقليل من التكاليف أين نجد الاستثمار المحقق وفق ذلك يستهدف من ورائه تحقيق كفاءة عالية على جانب تحقيق الميزات بالمقارنة.

بالموازاة يجب التأكيد هنا على حقيقة جوهرية تكمن في: أنّ هناك العديد من الدراسات التي دعمت ما أكدّه 'شارل ألبرت - charles - albert michalet'، حيث أجريت هذه الأخيرة في هذا السياق وكان من نتائجها أن هناك أربعة دوافع أساسية تتركز عليها إستراتيجية الشركات متعدّدة الجنسيات للاستثمار في الخارج والتي يمكن الإشارة إليها بإيجاز:<sup>1</sup>

1- **الدافع الأول:** ويكمن في الاختراق الجاد والكبير للأسواق العالمية، فهو الدافع الأول الذي يجعل من الشركات متعدّدة الجنسيات تقرّر تفضيل التدويل بدلا من التصدير، في هذا الإطار التحليل أظهر أن القرار أتخذ لصالح الإنتاج في الخارج بدلا من التصدير، وهذا مرهون عامة بالنفائض المميّزة للأسواق المراد اختراقها، فالمؤسسة تتدفع لإنشاء فروع الإنتاج في الخارج وذلك لاستخدام موارد غير مصدرة أو لتحويل المواد الأولية واستغلال اليد العاملة الرخيصة... الخ، وبالتالي التقليل قدر الإمكان من التكاليف إلى جانب السعي للاستفادة مما يتوفر في بعض الدول من مراكز البحث المتطورة والمهارات العالمية والكفاءة بغية تحسين المنتجات وتطويرها لتلبية رغبات واحتياجات المستهلكين وتطلعاتهم، وذلك على المستويات المختلفة المحلية، الإقليمية، والدولية.

---

1 -frédérique -sachwald , les déterminants de la multinationalisation Economie mondial, cahiers français n° 269, P:57.

**2- الدافع الثاني:** فيمكن في تجنّب مختلف العوائق والحواجز المحتملة والتي قد تعترض بشدة كل من حركات الاستثمار والتجارة ومن بينها الضرائب والرسوم المجحفة على الواردات بغرض الحيلولة دون إغراق السوق، ومن العوائق أيضاً البيئة المعادية للاستيراد أو نظام "قواعد المنشأ" \* إلى جانب العراقيل الجمركية الأخرى.

**3- الدافع الثالث:** يتمثل في تحقيق ونيل فرص صناعية ممكنة في الأسواق العالمية، وفي هذا الصدد يجب التأكيد على أنّ هناك شركات على سبيل المثال تختص في صناعات ذات الاستخدام الأمثل والقوي للتقنية أو ذات التكاليف العالية في البحث والتطوير، حيث يمكن لهذه الأخيرة استغلال ذلك بحكم ما تتمتع به من مزايا تقنية وإنتاجية وتسويقية في هذه الأسواق، وهذا ما يقضي بضرورة الاستثمار المباشر في هذه الأسواق العالمية.

**4- الدافع الرابع:** وهو الدافع الأخير فيمكن في اندفاع الشركات بشكل ضروري نحو إتباع أساليب وسياسات الشركات المنافسة ذلك بسبب وجود ما يسمى بـ: "احتكار القلة"، هذا الأخير هو عامل من عوامل التدويل، بحيث يدفع بهذه الشركات إلى المنافسة الحادة فيما بينها مما يحتم عليها استخدام مختلف الأساليب منها على سبيل الذكر وليس الحصر، القيام بالبحث والتطوير لأجل الابتكار، تكثيف الإشهار... الخ، وكل هذا يدخل في نطاق محاولة الاستيلاء على أكبر حصة في الأسواق العالمية.

### المبحث الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي.

إنه ومن خلال استعراض ملامح أهم اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي تبرز لنا حقيقة مفادها الهيمنة المتعاظمة للدول المتقدمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمقارنة مع الدول النامية، وتضاؤل نصيب الدول النامية والعربية منها خاصة أمام تصاعد دور دول شرق أوروبا التي تسعى إلى الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، لذلك سوف نتعرض في هذا المبحث إلى اتجاهات تدفقاته، ثم نسلط الضوء على نصيب الدول النامية والدول العربية منه.

### المطلب الأول: الاتجاهات العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

\*- عرفت الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة (الجات)، قواعد المنشأ على أنها: "القوانين واللوائح والقرارات الإدارية المطبقة - على نطاق واسع - من جانب أية دولة عضو لتحديد الدولة منشأ السلعة، شريطة ألا تكون هذه القواعد مرتبطة بنظم تجارية تعاقدية أو مستقلة تؤدي إلى منح مزايا أو تفضيلات جمركية تتجاوز نطاق سريان الفقرة الأولى من المادة الأولى من الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة (الجات). لمزيد من التفصيل راجع: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، النشرة الفصلية لضمان الاستثمار 2007، السنة الخامسة والعشرون، العدد الفصلي الأول، الكويت، 2007 ص:15.

يشهد العالم حركة واسعة في مجال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، بحيث زادت أهميته على الصعيد العالمي وأصبحت معظم الدول تتنافس لاستقطابه.

### الفرع الأول: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

لقد قدرت التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال سنوات السبعينات بـ 27.5 مليار دولار، وارتفع هذا الحجم إلى 50 مليار دولار خلال النصف الأول من الثمانينات، ووصل هذا الحجم إلى 155 مليار دولار خلال الفترة 1985 - 1990، ثم بلغ 315 مليار دولار في عام 1995، ثم 395 مليار دولار في عام 1996 أي بزيادة قدرها 27% مقارنة مع سنة 1995<sup>1</sup>، وبتنامي ظاهرة العولمة وانفتاح الأسواق العالمية وما تبعها من موجة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة، قدر حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 1997 بحوالي 364 مليار دولار بزيادة قدرها 4% عن سنة 1996، حيث أن نسبة 84% من هذه التدفقات الاستثمارية كان مصدرها مجموعة الدول الصناعية المتقدمة متمثلة في عملية الاندماج والتملك، أما في عام 1998 سجل رقماً جديداً بـ 660 مليار دولار أي بزيادة 41% عن سنة 1997<sup>2</sup>، إلى أن بلغ 827 مليار دولار عام 1999.

والجدول التالي يبين التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على عدد من

السنوات:

الجدول رقم (4): التدفق العالمي الوارد للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-

(مليار دولار)

2006.

السنة	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الاستثمار الأجنبي المباشر	1305.9	945.8	742.1	564.1	622	832.6	1387.9

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الأونكتاد 2007.

من خلال الجدول نجد أنه في سنة 2000 تخطى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عتبة التريليون دولار أمريكي، ليصل إلى 1387.9 دولار أمريكي وفي أعقاب هذه المستويات العالمية للتدفقات المالية التي لم يسبق لها مثيل، شهدت التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضاً في سنة 2001 بمعدل (-40.9%) وذلك لأول مرة خلال عقد من الزمن، أما بالنسبة لسنة 2002 فقد عرفت تناقص في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر للسنة الثانية على

<sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 1997، الكويت، ص:10.  
<sup>2</sup> - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة - دراسة مقارنة لتجاربه كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، دار الإسلام - ، مصر، 2002، مرجع سبق ذكره، ص:102.

التوالي لتصل إلى (-20%) وهذا ب 108 دولة من بين 195 دولة، ويمكن تلخيص الأسباب فيما يلي:<sup>1</sup>

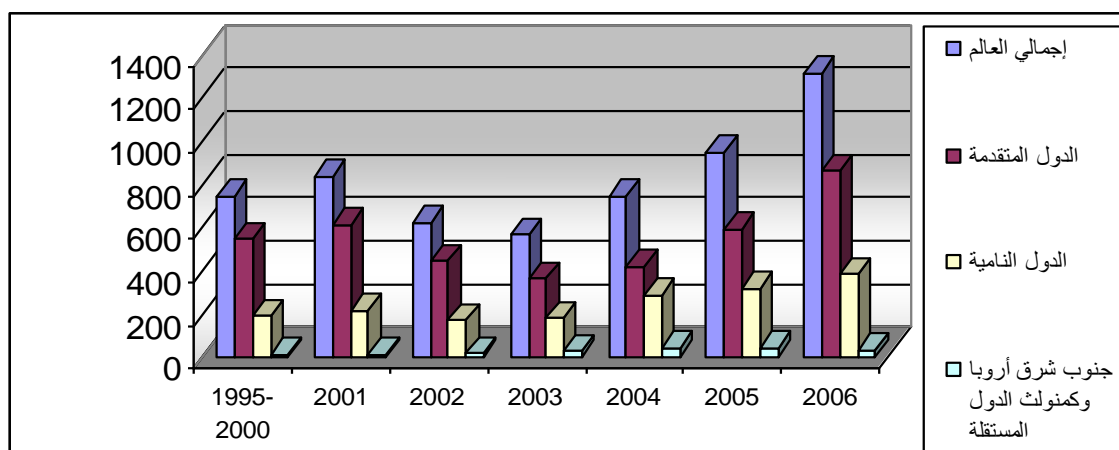
- تراجع عمليات الاندماج والتملك وتباطؤ النمو الاقتصادي.
- انخفاض قيم البورصة.
- تناقص في أرباح الشركات.
- تراجع أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية.

وللعام الثالث على التوالي أي في عام 2003 انخفضت التدفقات العالمية الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى 564.1 مليار دولار، وكان سبب ذلك حدوث انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة، وبعد ثلاث سنوات من الانخفاض شهد عام 2004 زيادة طفيفة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتبلغ 742.1 مليار دولار، ليعاود الارتفاع سنة 2005 بقيمة 945.8 مليار دولار بمعدل نمو قدره 28.91% مقارنة بسنة 2004.

وللسنة الثالثة على التوالي أي في سنة 2006، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل على الصعيد العالمي ارتفاعاً نسبياً شديداً بلغت نسبته 34% حيث تجاوزت التدفقات حاجز التريليون دولار فوصل حجمها إلى 1305.9 مليار دولار، وهذا المبلغ قارب المبلغ القياسي البالغ 1387.9 مليار دولار والذي سجل في عام 2000، وهو يعكس وجود أداء اقتصادي قوي في أجزاء عديدة من العالم، حيث أن نمو الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2006 حدث في فئات الاقتصاد الثلاثة كلها وهي: اقتصاديات البلدان المتقدمة، واقتصاديات البلدان النامية والاقتصاديات الانتقالية في بلدان جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة -الشكل رقم 2- . ومن محركات الارتفاع في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر نجد تنامي نشاط الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية -الشكل رقم 3- كنتيجة طبيعية لتزايد أرباح الشركات في جميع أنحاء العالم، واستمرار تحرير سياسات ومناخ الاستثمار، وإزالة قيود ومعوقات التبادل التجاري الدولي، ونجاح جهود الترويج للدول المضيفة للاستثمارات.<sup>2</sup>

## الشكل رقم (2): توزيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً (مليار دولار).

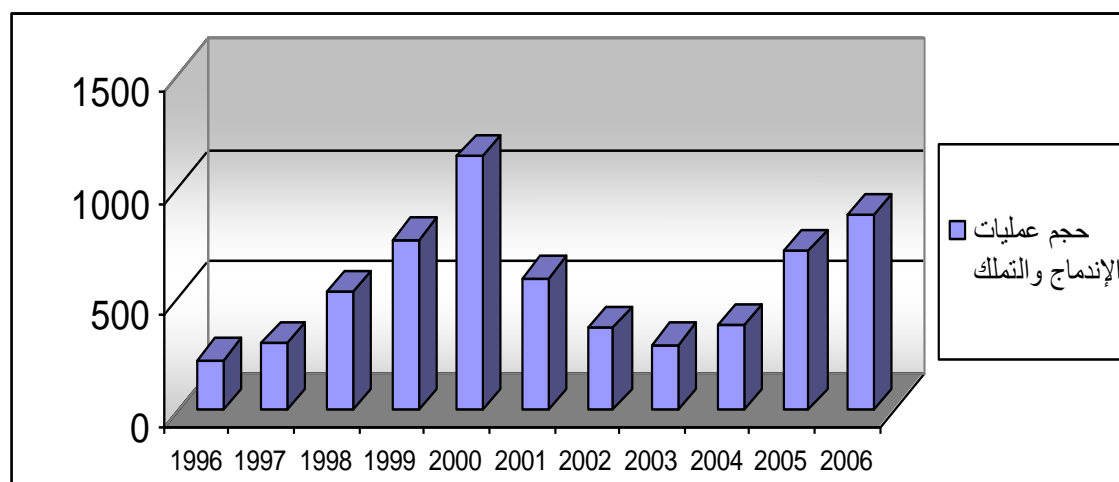
<sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002، الكويت، ص:8.  
<sup>2</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، النشرة الفصلية لضمان الاستثمار 2007، السنة الخامسة والعشرون، العدد الفصلي الرابع، الكويت، 2007، ص:8.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الأونكتاد 2007.

### الشكل رقم (3): حجم عمليات الاندماج والتملك في العالم خلال الفترة (1996-2006).

مليون دولار



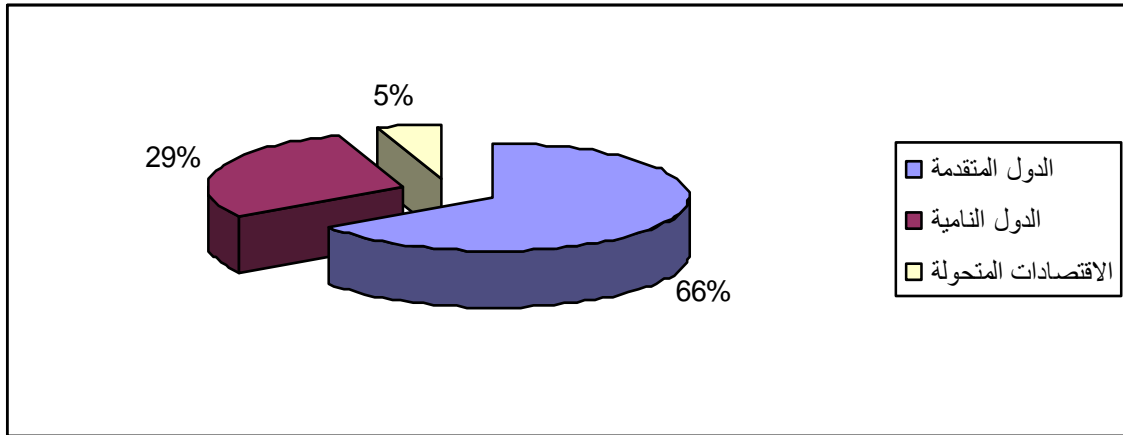
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الأونكتاد 2007.

### الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر.

وفقاً للبيانات الصادرة عن الأونكتاد من خلال تقرير الاستثمار العالمي 2007، قدرت التدفقات المتجهة للدول المتقدمة بنحو 857 مليار دولار بحصة 65.7% من إجمالي التدفقات العالمية، في حين قدرت التدفقات المتجهة للدول النامية بنحو 379.1 مليار دولار بحصة 29%، بينما بلغت التدفقات المتجهة إلى دول الاقتصاديات المتحولة (جنوب شرق أوروبا وجمهورية الكومنولث المستقلة) حوالي 62 مليار دولار بحصة 5.3%، واطهر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن الاتحاد الأوروبي يعتبر من بين أكثر مناطق العالم تلقياً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث استحوذ لوحده على استثمارات بقيمة 531 مليار دولار أي ما يعادل نحو 40% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية على المستوى العالمي.

وعلى صعيد الدول استعادت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى باعتبارها البلد المضيف الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر (175.4 مليار دولار) ثم تلتها المملكة المتحدة (139.543 مليار دولار) وفرنسا (81 مليار دولار) وبلجيكا في المركز الرابع (72 مليار دولار) واتجهت أكبر التدفقات الداخلة نحو اقتصاديات البلدان النامية إلى الصين وهونغ كونغ وسنغافورة، وتلك الداخلة نحو الاقتصاديات الانتقالية إلى الإتحاد الروسي، وبقيت الشركات المتعددة الجنسيات التابعة للبلدان المتقدمة المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر، بنسبة 84% من التدفقات الخارجة عالمياً، وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية في طليعة البلدان المصدرة عالمياً للاستثمار الأجنبي المباشر، واستحوذت بلدان الإتحاد الأوروبي على نصف التدفقات الصادرة عالمياً، خاصة فرنسا وإسبانيا والمملكة المتحدة على الترتيب، وبخصوص الشركات متعددة الجنسيات من الاقتصاديات النامية والاقتصاديات الانتقالية استمر توسعها الدولي، تتقدمها شركات هونغ كونغ في مجموعة الاقتصاديات النامية والإتحاد الروسي من مجموعة الاقتصاديات الانتقالية، وأما التدفقات الصادرة من هذه الاقتصاديات فقد بلغ حجمها 193 مليار دولار بنسبة 16% من التدفقات الصادرة عالمياً - الشكل رقم 4-<sup>1</sup>.

الشكل رقم (4): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً (2006).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الأونكتاد 2007.

وهكذا بقيت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتطور وترتفع من سنة لأخرى، وهذا ما زاد من تنافس كل الدول الكبرى على جذب هذه الاستثمارات تارة وإصدارها تارة أخرى، مع العلم أنه يتم استعمالها في بعض الأحيان كقوة لهيمنة والسيطرة على باقي دول العالم.

الفرع الثالث: توقعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

<sup>1</sup> - الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2007، الشركات عبر الوطنية والصناعات الإستخراجية والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2007، ص:1، 4.

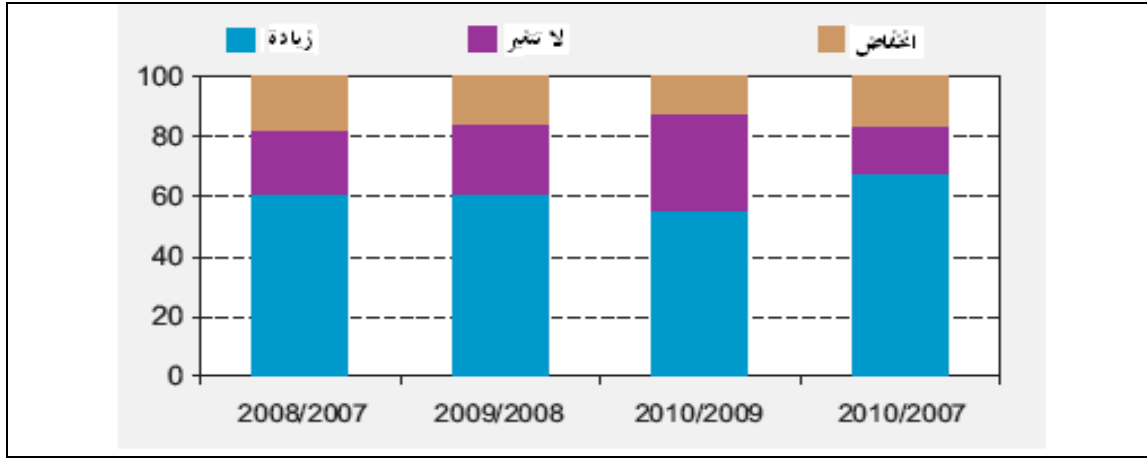
لقد كان لأزمة الرهون العقارية (sub-prime) التي اندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2007 تأثير كبير على الأسواق المالية، كما تسببت في حدوث مشكل سيولة في العديد من الدول، الأمر الذي انجر عنه ارتفاع في تكاليف العمليات الائتمانية، إلا أنه يبدو أن التأثيرات الاقتصادية الجزئية والكلية التي مسّت قدرة الشركات على الاستثمار في الخارج كانت محدودة نسبياً حتى الآن، وبالنظر إلى أن الشركات عبر الوطنية في معظم الصناعات كانت تتمتع بما يكفي من السيولة لتمويل استثماراتها، وهو ما ينعكس في ارتفاع أرباح هذه الشركات، لذلك كان التأثير أصغر مما كان متوقعاً. فعلى المستوى الاقتصادي الكلي يحتمل أن تتأثر اقتصاديات البلدان المتقدمة بتباطؤ اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وتأثير الاضطراب في الأسواق المالية على السيولة. ونتيجة لذلك يحتمل أن تنخفض التدفقات الداخلة إلى هذه الدول، ومن جهة ثانية يحتمل أن تواجه الاقتصاديات النامية هذا الخطر بفضل نموها الاقتصادي المرن نسبياً.

ويتوقع لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى البلدان المتقدمة والخارجة منها أن تنخفض بسبب الآثار الموهنة المترتبة عن أزمة الأسواق المالية المقترنة بتراجع النمو الاقتصادي في هذه البلدان، وقد سجّلت قيمة عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود في البلدان المتقدمة انخفاضاً كبيراً في النصف الأول من سنة 2008 مقارنة بالنصف الثاني من سنة 2007. وحسب دراسة الأونكتاد الاستقصائية بشأن آفاق الاستثمار العالمي -2010\_2008-، قال ما نسبته 39% من الشركات عبر الوطنية المجيبة عن الاستقصاء أنها تتوقع حدوث زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى البلدان المتقدمة مقارنة بنسبة زادت عن 50% في الدراسة الاستقصائية للسنة السابقة. أما بالنسبة لبلدان الاقتصاديات الناشئة فإن التوقعات بشأن التدفقات ما تزال متفائلة لكن هذه التوقعات أقل بكثير من التفاؤل الذي أُعرب عنه في الدراسة الاستقصائية السابقة. وتعتبر الدراسة أن مجموعة بلدان جنوب شرق وجنوب شرق آسيا لا تزال المناطق الأكثر تفضيلاً من قبل المستثمرين الأجانب، تليها دول الإتحاد الأوروبي، أمريكا الشمالية، دول الإتحاد الأوروبي الجديدة (التي انضمت إلى الإتحاد الأوروبي في عام 2004 و 2007) تليها الصين، والهند، الإتحاد الروسي والبرازيل.<sup>1</sup>

وفي الختام نشير إلى أن دراسة الأونكتاد الاستقصائية لآفاق الاستثمار العالمي تشير إلى مستوى من التفاؤل أدنى من ذلك المعبر عنه في الدراسة السابقة، وإلى مزيد من الحذر في خطط الشركات عبر الوطنية المتعلقة بالإنفاق الاستثماري.

**الشكل رقم (5): توقعات حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.**

<sup>1</sup> - UNCTAD, World Investment Report 2008, Op.Cit, PP: xvii, 33, 34.



المصدر:

UNCTAD, World Investment Report 2008, Op.Cit, P: 33.

### المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية والدول العربية. الفرع الأول: إلى الدول النامية.

في الثمانينات كان نصيب الدول النامية من إجمالي الاستثمار العالمي 20%، وفي فترة 1996-1991 بلغ نصيب الدول النامية 33% بزيادة قدرها 13%، بينما بلغ نصيب الدول المتقدمة 64% في نفس الفترة، وفي هذا الشأن فقد ارتفع نصيب الدول النامية من 12.6 مليار دولار في الثمانينات إلى 51.8 مليار دولار في النصف الأول من التسعينات، وإلى 70 مليار دولار عام 1994، وفي نفس السنة هناك 11 دولة نامية حصلت على أكثر من 76% من إجمالي الاستثمار العالمي.<sup>1</sup>

وفي الفترات 1980-1975، 1996-1991 ارتفع نصيب دول جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا بما فيها الصين والهند، من الاستثمار الموجه للدول النامية من 26% إلى 62% في الوقت الذي انخفض فيه نصيب أمريكا اللاتينية والكاريبية من 53% إلى 34%، وحسب تقرير الاستثمار في العالم انتعشت دول أمريكا اللاتينية ثانية وحصلت على معظم الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر في سنوات 1999-1998 وذلك بنصيب مشابه لنصيب دول شرق آسيا التي اعتادت الحصول عليه قبل أزمتها المالية في عام 1997.<sup>2</sup>

أما في سنة 1996 استقبلت الدول النامية كاستثمار مباشر حوالي 129 مليار دولار، وأن ثلثي هذا المبلغ أي حوالي 81 مليار دولار باتجاه دول من شرق آسيا و 39 مليار دولار باتجاه أمريكا

1- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة - دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، دار الإسلام - ، مصر، 2002، مرجع سبق ذكره، ص:107.

2- رضا عبد السلام، نفس المرجع، ص:108.

اللاتينية، ومن هنا نستنتج أن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر يتأرجح بين كل من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.<sup>1</sup>

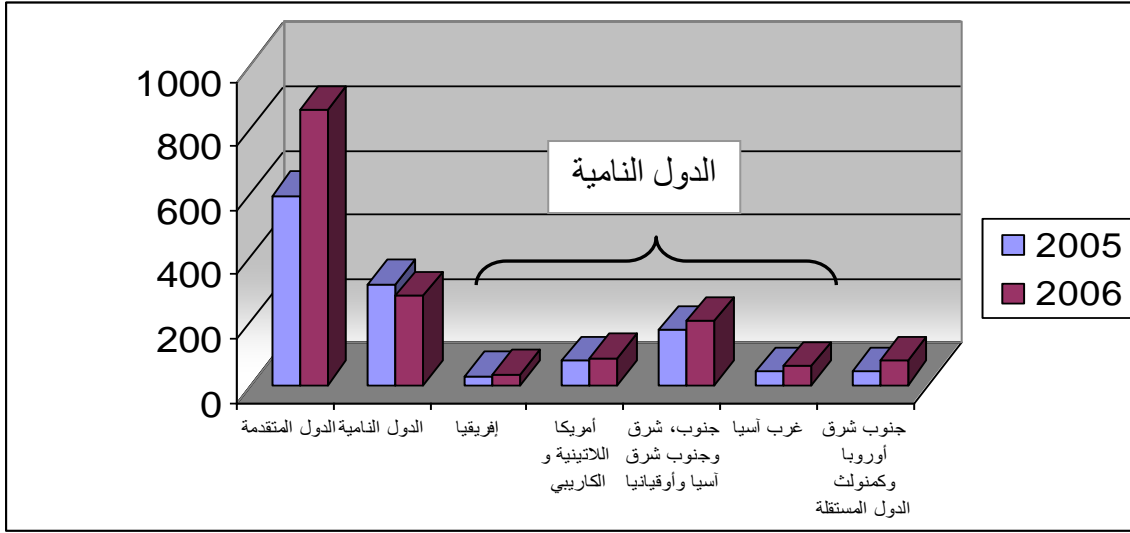
وفي أعقاب المستويات العالمية للتدفقات المالية التي لم يسبق لها مثيل والتي سجلت في عام 2000، شهدت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية انخفاضا في سنة 2001 لتبلغ نحو 212 مليار دولار وذلك لأول مرة خلال عقد من الزمن، إلا أن المثير للاهتمام هو التقلب الكبير الذي حصل داخل مجموعة الدول النامية، حيث أنه عند تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لشمال إفريقيا على سبيل المثال نجد أن تدفقات سنة 2001 قد ارتفعت بنسبة 88% عن سنة 2000، إلا أنها في سنة 2002 انخفضت بمقدار 34% مقارنة بسنة 2001، ثم ارتفعت بمقدار 59% سنة 2003، ونفس الأمر ينطبق على منطقة غرب آسيا والتي شهدت سنة 2001 ارتفاعا في التدفقات الداخلة إليها بمقدار 3.8% مقارنة بسنة 2000، في حين شهدت سنة 2002 انخفاضا في التدفقات بمقدار 42% ثم ارتفاعا سنة 2003 بمقدار 16%، وذلك عكس منطقة وسط آسيا والتي شهدت تزايدا مستمرا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها لكن بمعدلات متفاوتة.<sup>2</sup>

واستمر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول النامية في الارتفاع ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 379.1 مليار دولار في عام 2006، حظيت منه منطقة إفريقيا على 35.5 مليار دولار أي ضعف المستوى الذي بلغه في 2004، ويرجع ذلك إلى زيادة الاهتمام بالموارد الطبيعية، ووجود مناخ مناسب بدرجة أكبر للأعمال التجارية، حيث تلقت البلدان الإفريقية المضيفة العشرة الأولى نحو 90% من هذه التدفقات، حيث تعتبر مصر البلد المضيف الرئيسي حيث بلغ حجم التدفقات الداخلة إليها 10 مليار دولار ثم نيجيريا، وبخصوص منطقة جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا فقد بلغ حجم التدفقات الداخلة إليها نحو 200 مليار دولار، وعلى المستوى دون الإقليمي شهدت جنوب وشرق آسيا زيادة مستمرة في التدفقات، بينما خفت وتيرة نمو هذه التدفقات في شرق آسيا، واحتفظت الصين (69 مليار دولار) وهونغ كونغ (43 مليار دولار) بمركزهما كأكبر متلقين للاستثمار الأجنبي المباشر تليهما سنغافورة 24 مليار دولار والهند 17 مليار دولار، وحظيت منطقة غرب آسيا على نحو 60 مليار دولار حيث احتلت تركيا المركز الأول كأكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر (20 مليار دولار) تليها المملكة العربية السعودية (18 مليار دولار) ثم الإمارات العربية المتحدة، وبلغ حجم التدفقات الداخلة إلى أوقيانيا 339 مليون دولار أمريكي، وحظيت منطقة

<sup>1</sup> - النشرة الفصلية لضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 1997، الكويت، 1997، ص: 9، 10.  
<sup>2</sup> - حامد عبد الجليل القرنشاوي، الاستثمار في ظل العولمة التوجهات... والمتطلبات، - الاستثمار في ظل العولمة تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار -، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الشارقة - الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص: 7.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على نحو 84 مليار دولار وظلت البرازيل والمكسيك تمثلان البلدين الرئيسيين ضمن بلدان المنطقة المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر (حيث بلغت حصة كل منهما 19 مليار دولار)، تليهما شيلي وجزر فرجين وكولومبيا، وقد أشار التقرير إلى أن معظم الدول النامية سجلت معدلات صحية في تلقي الاستثمارات الأجنبية باستثناء أميركا الجنوبية وإفريقيا الغربية وأوقيانيا. وينبغي الإشارة إلى أن اقتصاديات الدول الآسيوية الناشئة استحوذت على أكثر من ثلثي الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي اتجهت للدول النامية في عام 2006 - الشكل رقم 6-<sup>1</sup>.

الشكل رقم (6): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً ونصيب الدول النامية منه للفترة (2005-2006). (مليار دولار)



المصدر:

Unctad, **World Investment Directory 2008**, Volume X Africa, United Nation New York and Geneva, 2008, P:4.

### الفرع الثاني: إلى الدول العربية.

تشير معلومات الأونكتاد أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية (21 دولة عربية) ارتفعت قيمته من نحو 2.9 مليار دولار كمتوسط للفترة (1989-1994)<sup>2</sup>، إلى نحو 5.6 مليار دولار سنة 1998.

وقد تراجع بعد ذلك إذ بلغ 4.9 مليار دولار سنة 1999 وحوالي 9 مليار دولار سنة 2000، هذا وقد استضافت الدول العربية خلال عام 2002 حوالي 8.35 مليار دولار، مقابل 9.14 مليار

<sup>1</sup> - الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2007، مرجع سبق ذكره، ص: 15-19.

<sup>2</sup> - علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا، مجلة التنمية الإنسانية، العدد 33، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، نقلا عن الموقع الإلكتروني: [www.arabi-api.org/develop.bridge34.pdf](http://www.arabi-api.org/develop.bridge34.pdf)

دولار عام 2001، حيث استفادت خمس دول عربية من حوالي 80% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2002.

والجدول التالي يبين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية على عدد من

السنوات:

الجدول رقم (5): حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل

(الوارد) خلال الفترة 2000 - 2006. (مليار دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم	1411.3	832.56	621.99	564	742.1	945.8	1305.9
إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الدول العربية	8.997	9.143	8.356	15.711	24.717	45.829	62.406
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية من الحجم العالمي %	0.4%	1.1%	1.3%	2.8%	3.3%	4.8%	4.8%

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، الكويت،

2007، ص: 195.

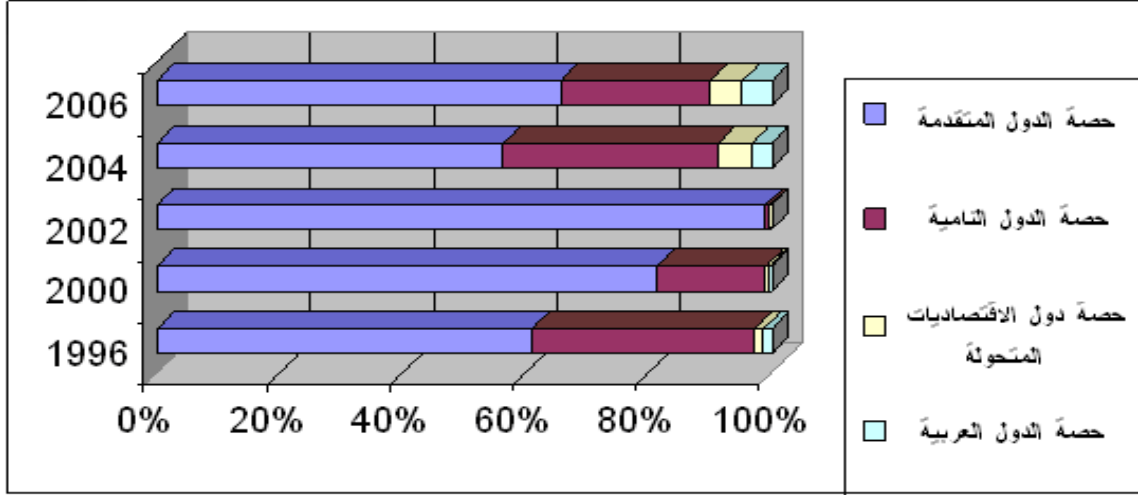
من خلال الجدول رقم (5) يتبين لنا أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال العام 2006 شهد تطوراً ملحوظاً وقياسياً للعام السابع على التوالي، إذ بلغ إجمالي التدفقات إلى 21 دولة عربية ما قيمته 62.4 مليار دولار بزيادة نسبتها 36.2% عن سنة 2005، وبذلك شكل ما نسبته 4.8% من إجمالي التدفقات الواردة عالمياً مقابل 0.4% فقط خلال سنة 2000، وما نسبته 16.5% من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول النامية مقارنة بنحو 2.4% خلال سنة 2000.<sup>1</sup> وما يمكن استنتاجه هنا هو ضعف مكانة الدول العربية في جذبها للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ لم تصل وفي أحسن أحوالها إلى نسبة 5% من الحجم الكلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم.

أما لماذا تأخرت المنطقة العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فذلك مسألة تتعلق بالبيئة الاستثمارية المكبلة بأعباء التنظيمات الإدارية، الحكومية والبيروقراطية، فالتخصيصية تسير

<sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، النشرة الفصلية لضمان الاستثمار 2007، السنة الخامسة والعشرون، العدد الفصلي الرابع، الكويت، 2007، ص: 6.

ببطء شديد، ونوعية البنية التحتية غير مناسبة بما فيه الكفاية، كما لا تزال الأسواق المالية العربية، بحاجة إلى الكثير من التطور.<sup>1</sup>

الشكل رقم (7): تطور حصة الدول العربية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة عالمياً (1996-2006).



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، النشرة الفصلية لضمان الاستثمار 2007، السنة الخامسة والعشرون، العدد الفصلي الرابع، الكويت، 2007، ص:7.

ولقد شهدت التدفقات لسنة 2006 زيادة ملحوظة في (14) دولة عربية هي: السعودية، مصر، لبنان، السودان، الجزائر البحرين، قطر، تونس، الأردن، سوريا، سلطنة عمان، ليبيا، جيبوتي والصومال. وفي المقابل شهدت التدفقات الواردة تراجعاً في خمس (5) دول عربية هي: الإمارات، المغرب، الكويت، فلسطين والعراق. في حين تحولت التدفقات الموجبة في موريتانيا إلى تدفقات سالبة خلال الفترة، وحققت اليمن تدفقات سالبة للعام الثاني على التوالي. -الجدول رقم (6)-

الجدول رقم (6): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة

(مليون دولار)

2006 - 2000.

الدولة	2000	2004	2005	2006	معدل النمو %
					2006/2005

<sup>1</sup> - تشام فاروق، الاستثمارات العربية: واقعها آفاقها في ظل النظام العالمي الجديد، الاستثمار في ظل العولمة - تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار - المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الشارقة - الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص:40.

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر، مفهومه، حدوده واتجاهات تطوراته.

51	18293	12097	1942	183	السعودية
87	10043	5376	2157	1235	مصر
23-	8386	10900	10004	515-	الإمارات
54	3541	2305	1511	392	السودان
324	3312	782	639	779	تونس
104	3121	1532	651	815	الأردن
178	2915	1049	865	364	البحرين
2-	2898	2946	1070	471	المغرب
2	2794	2751	1993	964	لبنان
66	1795	1081	882	438	الجزائر
55	1786	1152	1199	252	قطر
67	1734	1038	357	141	ليبيا
6	952	900	229	83	سلطنة عمان
20	600	500	275	270	سوريا
47-	272	515	300	-3	العراق
56-	110	250	24	16	الكويت
391	108	22	39	3	جيبوتي
300	96	24	5-	0.27	الصومال
19-	38	47	49	62	فلسطين
100-	3-	864	392	40	موريتانيا
27-	385-	302-	144	6	اليمن
36	62406	45829	24717	5997	الدول العربية

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، النشرة الفصلية لضمان الاستثمار 2007، السنة الخامسة والعشرون، العدد الفصلي الرابع، الكويت، 2007، ص:7.

بالنظر إلى معطيات الجدول رقم (6) يمكننا استنتاج ما يلي:

- تتفاوت الدول العربية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ذلك أن بعض الدول نجحت في زيادة حجم التدفقات الأجنبية، في حين عجزت دول أخرى.

- احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى عربياً من حيث حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها حيث حظيت على نحو (18.3 مليار دولار) سنة 2006، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها:<sup>1</sup>

- تطور تشريعات حماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تخفيف القيود على دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السوق المحلي خصوصاً في قطاعات مثل البنوك والعقارات والاتصالات.
- بلغت نسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي،\* 52% من إجمالي التدفقات الواردة إلى المنطقة العربية سنة 2006، أي أنها تستحوذ على أكثر من نصف الاستثمارات الواردة إلى المنطقة العربية، ويرجع سبب هذا الاتجاه التصاعدي للتدفقات في السنوات الأخيرة إلى: نجاح الجهود التي بذلتها بلدان الخليج لتتبع أنشطتها الإنتاجية خارج نطاق الأنشطة ذات الصلة بالنفط حيث نجحت في اجتذاب أكبر قدر من التدفقات نحو قطاع الصناعة التحويلية.

ومن الدول العربية التي ساهمت برامج الإصلاح والانفتاح في تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها بشكل غير مسبوق هي تونس حيث وصلت نسبة الزيادة سنة 2006 أكثر من 323%، والبحرين 177 %، والأردن 100%.<sup>2</sup>

وترجع الزيادة في حجم التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى عدة بلدان عربية في السنوات الأخيرة إلى عدة عوامل يأتي في مقدمتها إضفاء المزيد من المرونة على الأطر التشريعية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في عدة دول عربية، وبخاصة في مجال الخدمات المالية، العقارية والاتصالات، إضافة إلى أن خصخصة تلك الخدمات مثلت عامل جذب لحصص أكبر من الاستثمارات،<sup>3</sup> وبالرغم من ذلك يبقى نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر دوماً منخفض مقارنة بباقي مناطق العالم، حيث يرجع ذلك وبالدرجة الأولى إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني التي تشهدها المنطقة العربية منذ سنوات طويلة.

### خلاصة الفصل الأول:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة من أدوات الشركات متعددة الجنسيات والتي هي بدورها أداة العولمة حيث تجمعها علاقة طردية، فالشركات متعددة الجنسيات والتي يقدر عددها

<sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، النشرة الفصلية لضمان الاستثمار 2007، السنة الخامسة والعشرون، العدد الفصلي الرابع، الكويت، 2007، ص:6.

\* - دول مجلس التعاون الخليجي تظم ستة دول وهي: السعودية، الإمارات، قطر، البحرين، الكويت، سلطنة عمان.

<sup>2</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، النشرة الفصلية لضمان الاستثمار 2007، السنة الخامسة والعشرون، العدد الفصلي الرابع، الكويت، 2007، ص:6، 8.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص:8.

سنة 2006 حسب تقديرات الأونكتاد حوالي 78000 شركة ونحو 780000 فرع من فروعها تساهم في تدفق الاستثمارات وتوسع التكتلات الاقتصادية وتكرس العولمة وتساعد على نقل المعرفة والمهارات التكنولوجية وبذلك تضيق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية، لذلك هي تعتبر من أهم محركات الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا زاد نشاطها وقوتها زاد نشاط وتدقيق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويمكن القول وبوجه عام أن الوضع السائد حالياً في معظم الدول النامية هو التنافس على اجتذاب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أصبحت الحوافز الممنوحة لإجتذاب هذا النوع من الاستثمار أوسع انتشاراً وأكثر سخاءً، إلا أن الأمر لا يقف عند ذلك فتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب التعرف على الفوائد أو المزايا التي يمكن أن يضيفها للاقتصاد هذا من جهة والتعرف على المحاذير أو السلبيات المرتبطة به، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس كله خير وليس كله إيجابي وإنما تشوبه بعض السلبيات التي يجب أخذها بعين الاعتبار قبل الموافقة على -أو- الشروع في السماح له بالاستثمار والنظر إلى تلك المحاذير أو السلبيات بكل حذر من أجل تعظيم المنافع المختلفة اللازمة لتطوير الاقتصاد.

ومنه فبالرغم من الفوائد الكبيرة التي يجنيها البلد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار وبشيء من الحذر لآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر ويجب أن تركز التوصيات في الدول النامية على تحسين المناخ الاستثماري لكافة أنواع رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على حد سواء.

## مقدمة الفصل الثاني:

إن السياسات التي تقوي جاذبية البلدان للاستثمارات الأجنبية تتركز أكثر فأكثر على المحيط الاقتصادي للمؤسسة وتسيير العوامل غير المرتبطة بالمشاريع الاستثمارية أي مناخ الاستثمار المحيط بها، وهنا يأتي دور الدولة في محاولة لإيجاد محيط ملائم جاذب للمستثمرين وكذا إعطاء الدافع اللازم لتنمية الاستثمارات.

حيث يتم تقييم مناخ الاستثمار باستخدام عدة مؤشرات تعتمد على هيئات ومنظمات دولية وفق معايير اقتصادية، سياسية واجتماعية، وذلك لتزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية تساعدهم في اتخاذ القرار وأيضاً تساعدهم على معرفة وضع كل دولة على انفراد، وتحديد أهم النواقص التي تعاني منها تلك الدول التي تمنعها من جذب المستثمرين الأجانب، ولقد أثبتت الدراسات الإحصائية بأن هناك صلة قوية بين ترتيب القطر أو درجته في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من الاستثمار الأجنبي، كما لوحظ وجود علاقة إحصائية قوية بين موقع الدول في هذه المؤشرات، فالدولة التي تنخفض فيها نسبة المخاطرة وفق إحدى المؤشرات تحظى بموقع متقدم في مؤشر الحرية الاقتصادية، والقطر الذي يحرز موقع متقدم في مجال التنمية البشرية يحقق درجة عالية في مؤشر ثروة الأمم الناهضة وهكذا... الخ.

من هذا المنطلق سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى أهم المحطات الاقتصادية التي يعمل من خلالها الاستثمار الأجنبي المباشر، وما مدى ملائمة الأوضاع المتوفرة للعمل الذي يقوم به، والمتمثل في المناخ الاستثماري وتقييم هذا الأخير يكون باستعمال عدة مؤشرات اقتصادية، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول يتناول البيئة التشريعية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث نتعرض فيه إلى المنظومة القانونية منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2006 وكيف عالجت، وما هي نقاط القوة ونقاط الضعف فيها، ثم نقف على الضمانات والالتزامات التي أبرمتها الجزائر مع دول العالم.

أما المبحث الثاني فيتناول عرض تفصيلي لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال استعمال طرق إحصائية جد دقيقة والمتعامل بها دولياً، وسنتوقف عند بعض هذه القوانين لمعرفة محتواها ومضمونها من حيث مدى تشجيعها للاستثمار في الجزائر.

أما المبحث الثالث فنحاول فيه التأكد بالأرقام والمعطيات ما أفرزه المحيط الدولي من جلب للاستثمارات الأجنبية في كل القطاعات.

المبحث الأول: بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

لا يمكن بأي حال من الأحوال، أن يستمر أي موضوع اقتصادي كان أو اجتماعي دون أن يكون مبنياً على أسس وقواعد وقوانين تشريعية، حيث تضمن له الاستمرارية نحو تحقيق الأهداف، هذا وما يتعلق بموضوع الاستثمارات الأجنبية وخاصة منها المباشرة، ومجمل القوانين والتشريعات التي تسمح لها البقاء لمدة أطول.

### المطلب الأول: التطور التشريعي في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن النظرة للاستثمار الأجنبي المباشر تختلف حسب إيديولوجية النظام الاقتصادي السائد وتتجسد هذه النظرة من خلال الإطار القانوني الذي يعبر عن إرادة سياسية، من أجل ذلك قمنا بتسليط الضوء على التشريع الذي عرفته الجزائر بدءاً بالاقتصاد الموجه والذي يتميز بالحذر والتحفظ تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم في مرحلة الانفتاح على اقتصاد السوق أين بدأ الوعي بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

### الفرع الأول: في ظل الاقتصاد الموجه.

عمدت الجزائر خلال هذه الفترة إلى تبني عدة قوانين متعلقة بالاستثمار يمكن تناولها فيما يلي:

يلي:

#### 1- قانون الاستثمار لسنة 1963:

يعتبر أول قانون خاص بالاستثمار صدر بعد الاستقلال، وقد نص هذا القانون على حرية الاستثمار وذلك حسب المادة (3)، وكان يهدف بصورة عامة إلى المحافظة على رؤوس الأموال التي كانت موجودة قبل الاستقلال، وكان ينتظر منه أيضاً إجتذاب الاستثمارات الأجنبية التي تساهم في سد الفراغ بين حجم الموارد المحلية المتاحة والحاجيات الوطنية،<sup>1</sup> غير أنه وبوجود سببين رئيسيين، لم يتم السماح لهذا القانون بتحقيق أهدافه وهما:<sup>2</sup>

- **السبب الأول:** حركة التأميمات والتي كانت متعارضة مع أهداف هذا القانون، حيث أدت إلى انعدام الثقة بين المستثمرين الأجانب والجزائريين.

- **السبب الثاني:** نقص المهارات الفنية والهياكل الأساسية، وارتفاع تكاليف الإنتاج أفضى إلى إحداث اختلال بين أهداف القانون.

بالإضافة إلى هذا بيّنت الإدارة الجزائرية نيتها في عدم تطبيق القانون مادامت لم تقم بدراسة أي ملف من الملفات التي أودعت لديها.

#### 2- قانون الاستثمار لسنة 1966:

<sup>1</sup> - أنظر: قانون رقم 63-277 الصادر في 26 جويلية 1963 يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادرة لـ 2 أوت 1963.

<sup>2</sup> - محفوظ لشعب، دراسات في القانون الاقتصادي، المطبعة الرسمية، الجزائر، دون ذكر سنة النشر، ص: 91 - 93.

جاء هذا القانون مباشرة بعد فشل القانون الأول والذي لم يعطي أي نتيجة خاصة بعد التغيير الذي طرأ على الساحة السياسية في البلاد بعد عملية التصحيح الثوري.<sup>1</sup> ولقد أعطى هذا القانون الأهمية للاستثمار الوطني وهذا ما يعكس رغبة الحكومة في تمويل الاقتصاد، وذلك عن طريق الوسائل الوطنية مع تضمنه لأحكام لم تكن تحفز أي شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي خاصة في ظل سياسة التأميمات، ولقد ارتكز هذا القانون على مبدئين أساسيين هما:<sup>2</sup>

- **المبدأ الأول:** إن الاستثمارات الخاصة لا تتجز بحرية في الجزائر، حيث حددت في هذا الإطار القطاعات الحيوية التي يمكن للدولة فقط أو الهيئات التابعة لها الاستثمار فيها، وتكون للدولة الأولوية في الاستثمار في القطاعات الحيوية (المادة 2)، وبهذا أصبحت الدولة وهيئاتها تحتكر الاستثمار في هذه القطاعات، أما بالنسبة لرأس المال الأجنبي فيمكن له أن يستثمر في قطاعات أخرى وهذا بعد حصوله على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية، ويمكن للدولة أن تكون لها مبادرة الاستثمار إما عن طريق الشركات المختلطة وإما عن طريق إجراء مناقصات لإحداث مؤسسات معينة (المادة 5).

- **المبدأ الثاني:** وهو يتعلق بمنح الاعتمادات والضمانات والامتيازات. وفيما يخص الاعتمادات فهناك:

- اعتمادات ممنوحة من طرف والي الولاية بمبلغ 500.000 دج. خاصة بالمؤسسات الصغيرة.
- اعتمادات ممنوحة من طرف وزير المالية والوزير التقني المعني واللجنة الوطنية للاستثمارات.

أما فيما يخص الضمانات والامتيازات المالية فتتمثل فيما يلي:

- المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية.
- حرية تحويل الأموال من الأرباح الصافية والمنتوج المتنازل عليه.
- الضمان من التأميم، أما في حالة قرار التأميم بموجب نص تشريعي يؤدي هذا إلى تعويض المستثمر خلال 09 أشهر، قيمة التعويض الصافية مساوية للأموال المستثمرة والمحولة إلى الدولة.

بعد إصدار هذا القانون وصل حجم الاستثمار الخاص حوالي 880 مليون دج للفترة (1967-1974) حيث ساهمت هذه المشاريع في خلق حوالي 27300 منصب وإقامة 800 مشروع

<sup>1</sup> - Abdelhamid Brahimi, L'Economie Algérienne: OPU, 1991, P:121.

<sup>2</sup> - أنظر قانون رقم 66-284 الصادر في 15 سبتمبر 1966 يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 80، الصادرة في 17 سبتمبر 1966.

استثماري، وهو ما يدل على أن النتائج المحققة في ظل هذا القانون كانت أفضل من النتائج السابقة، لكن رغم ذلك بقي حجم الاستثمار الخاص في تلك الفترة جد ضعيف ولا يستجيب للحاجات الفعلية للاقتصاد من أجل القضاء على البطالة والتي كانت جد مرتفعة في تلك الفترة ورفع معدلات النمو.<sup>1</sup>

### 3- قانون الاستثمار لسنة 1982:

ينص هذا القانون على أن الاستثمارات الأجنبية لا تنجز في الجزائر إلا في إطار الشركات المختلطة، أي السماح لرأس المال الخاص (المحلي أو الأجنبي) من تكوين الشركات الاقتصادية المختلطة على عدم زيادة المشاركة الأجنبية 49 من رأس مال الشركة، ومن بين الأهداف الموكلة للقطاع الخاص في إطار هذا القانون نجد:<sup>2</sup>

- المساهمة في إنجاز سياسة التنمية الجهوية.
- مساهمة القطاع الخاص في توسيع قدرات الإنتاج الوطنية.
- المساهمة في خلق مناصب الشغل.

لكن بالرغم من المحفزات التي جاء بها هذا القانون، إلا أنها لم تكن كافية من حيث إقصائه للقطاع الوطني الخاص من الشراكة من جهة، والضمانات المقدمة لم تكن كافية لجلب رؤوس الأموال الأجنبية من جهة أخرى، لذلك كانت النتائج المحققة جد محدودة إذ تم تسجيل إنشاء شركتين مختلطتين فقط خلال الفترة (1982-1986)، مما أدى إلى تعديل هذا القانون بالقانون 13-86.<sup>3</sup>

### 4- قانون الاستثمار لسنة 1986:

جاء هذا القانون من أجل النهوض بالقطاع الخاص الوطني وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، خاصة بعد تأثر الاقتصاد بالأزمة البترولية، حيث انخفضت إيرادات المحروقات بحوالي النصف، مما استدعى ضرورة مراجعة قانون الاستثمارات، حيث عمدت السلطات إلى لإفصاح المجال أكثر لرأس المال الأجنبي خاصة عندما أدركت أن القانون السابق لم يحقق الأهداف المرجوة منه ولقد كان ذلك بتبني قانون جديد وهو قانون 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986 فهو قانون معدل ومتمم، حيث تم إصدار هذا الأخير من أجل تعديل قواعد متعلق بالمشاركة في الإدارة.<sup>4</sup>

وعلى الرغم من ذلك لم يكن لهذا القانون نتائج تذكر فيما يخص إستقدام الاستثمار الأجنبي، ويرجع ذلك إلى عدم رغبة الأجانب للاستثمار في الجزائر بسبب طبيعة الإجراءات الإدارية التي تتسم بالبيروقراطية.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007، ص:112.

<sup>2</sup> - أنظر قانون 82-13 الصادر في 21 أوت 1982 متعلق بتأسيس الشركات المختلطة للاقتصاد، الجريدة الرسمية، العدد 35.

<sup>3</sup> - ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص:114.

<sup>4</sup> - الجريدة الرسمية الصادرة في 27 أوت 1986.

<sup>5</sup> - ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص:115.

## 5- قانون الاستثمار لسنة 1988:

القانون رقم 88-25 الصادر في 27 جويلية 1988 جاء متوافقا مع الإصلاحات الاقتصادية، حيث اعترفت السلطات العمومية بأهمية الدور الاقتصادي للقطاع الخاص، ولقد حدد هذا القانون القطاعات ذات الأولوية للقطاع الخاص وهي: الصناعة (سلع التجهيز، المنتجات النصف مصنعة، الصناعات الغذائية، الصيانة) والخدمات (السياحة، النقل، الهياكل الرياضية والترفيهية) والبناء والأشغال العمومية.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: في ظل المرحلة الانتقالية والانفتاح على اقتصاد السوق.

تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل في الاقتصاد الجزائري حيث تميزت بصور أهم القوانين المنظمة والمسيرة للاستثمار بصفة عامة.

## 1- قانون النقد والقرض 90-10:

إن أول ما جاء به هذا القانون في مجال الاستثمار الأجنبي هو استبدال معيار الجنسية الذي يفرق بين المستثمرين الأجانب والمستثمرين الوطنيين، بمعيار الإقامة الذي يفرق بين المقيمين وغير المقيمين،\* وأكد هذا القانون على حرية الاستثمار الأجنبي في الجزائر وهذا حسب المادة 214 منه ولقد تم إلغاء كل المواد والقوانين السابقة لهذا القانون والمتعلقة بالاستثمار.

ويهدف هذا القانون إلى تشجيع الاستثمارات والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية،<sup>2</sup> ولقد أعطى الحق لبنك الجزائر في مراقبة الاستثمارات الأجنبية وهذا عن طريق المراقبة لكل عملية تمويل وإعطاء الرأي بالقبول من طرف بنك الجزائر، هذا حسب المادة 185 من القانون 90-10.

وحسب المادة 183 من القانون 90-10، جاء هذا القانون لصالح المستثمرين لكنه اشترط

منهم:

- خلق مناصب شغل.
- تكوين وتطوير مستوى الإطار الجزائري وكذا العمال.
- استعمال تكنولوجيا حديثة.
- إحداث التوازن في سوق الصرف.

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص: 115.

\*- نصت المادة (2) من النظام رقم 90-03 المؤرخ في 18 صفر عام 1411 هـ. الموافق لـ 8 سبتمبر 1990، الذي يحدد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر، لتمويل النشاطات الاقتصادية وإعادة تحويلها إلى الخارج - الجريدة الرسمية، العدد 45، ص: 1439: يقصد بغير المقيمين في المادة 181 من القانون 90-10: كل شخص طبيعي أو معنوي. جزائريا كان أم أجنبيا يكون المركز الرئيسي لمصالحه الاقتصادية خارج الجزائر منذ سنتين على الأقل، وفي بلد له علاقات دبلوماسية مع الجزائر.

ويقصد بالمقيمين المذكورين في المادة 182 من القانون، كل شخص طبيعي، أو معنوي جزائريا كان أم أجنبيا، يكون المركز الرئيسي لمصالحه الاقتصادية في الجزائر منذ سنتين على الأقل.

<sup>2</sup> - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص: 188.

لم ينص هذا القانون صراحة على الامتيازات الممنوحة للمستثمرين رغم أنه نص على الضمانات المقدمة لهم وهذا لأن الامتيازات المعمول بها بقيت نفسها والمنصوص عليها في قانون 88-25 والمتعلقة بالشركات المختلطة الاقتصاد.

إن قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض اعتبره الملاحظون نقطة بداية التي من خلالها أقرت الجزائر مبدأ القطيعة مع الممارسات السابقة في مجال التعامل مع الاستثمار الأجنبي عموماً وخاصة المباشر فقد كرس مبدأ الانفتاح لصالح رؤوس الأموال الأجنبية، وظهرت نتائج هذا القانون اعتباراً من سنة 1992 حيث صادق مجلس النقد والقرض خلال هذا العام على حوالي 20 مشروعاً واعتماد 14 مشروعاً من أجل تكوين مؤسسات اقتصادية مختلطة.

## 2- قانون الاستثمار لسنة 1993:

إن المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار جاء موافقاً للإصلاحات الاقتصادية، التي بدأت منذ سنة 1988 بإنشاء المؤسسات العمومية الاقتصادية. وكان متزامناً أيضاً مع الإصلاحات الجبائية المجسدة ابتداء من مارس 1992.

ويهدف هذا القانون إلى تحرير الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال إرساء قواعد اقتصاد السوق، وتشجيع استثمار القطاع الخاص بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر على وجه الخصوص،<sup>1</sup> فبفضل هذا القانون تم فتح الباب أمام رأس المال الخاص الوطني والأجنبي، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، غير أن الهدف الحقيقي هو البحث عن الحل للخروج من أزمة المديونية.<sup>2</sup>

ولقد استحدث هذا القانون نظاماً جديداً للاستثمار يقوم على وجود عدة مؤسسات من أهمها وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI)، وهي على شكل شبك يضم كل الهيئات والمؤسسات والإدارات المعنية بالاستثمار في الجزائر، والهدف من هذا الشباك هو ضمان أحسن التسهيلات في عمليات الاستثمار، كما تتم على مستوى هذا الشباك العمليات التالية:<sup>3</sup>

- دفع وتسجيل الاستثمار.
- جمع المعلومات.
- الاستشارة والتوجيه والمساعدة في كل جوانب المشروع.

## 3- قانون الاستثمار لسنة 2001:

<sup>1</sup>-Ahmed Bouyacoub, *les investissements étrangers en Algérie (1990-1996)*, revue- Algérienne d'économie et gestion , université d'Oran , Algérie , n° 2 , Mai 1998, P:42.

<sup>2</sup>- كمال عليوش قربوع، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص:16.

<sup>3</sup>- يحيى سعدي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007، ص:173.

يعتبر الأمر رقم 03-01 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار والذي ألغى المرسوم التشريعي رقم 93-12، من أهم القوانين التي يركز عليها الاستثمار الأجنبي في الجزائر، إذ أنه جاء مشجعاً للاستثمار الحر، بإلغاء مصطلح الأنشطة المخصصة للدولة أو فروعها وفتح الاستثمارات أمام المستثمرين الوطنيين أو الأجانب في إطار تشريع قانوني يندرج ضمن مسعى تحرير الاقتصاد، والجديد في هذا القانون:<sup>1</sup>

- إلغاء التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب.
- إنشاء شبك موحد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) خلفاً لوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات (APSI)، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

بالإضافة إلى ما سبق فإنه توجد قوانين أخرى تعتبر مكملة لقوانين الاستثمار السابقة الذكر حيث تساهم في توفير المناخ الاستثماري الملائم ونذكر منها:

- أمر رقم 08-06 الموافق لـ 15 جويلية سنة 2006، المعدل والمتمم للأمر رقم 03-01 الموافق لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.
  - نظام رقم 02-06 الموافق لـ 24 سبتمبر 2006، يحدد شروط تأسيس بنك ومؤسسة مالية وشروط إقامة فرع بنك ومؤسسة مالية أجنبية.
  - مرسوم تنفيذي رقم 357-06 الموافق لـ 9 أكتوبر 2006، والمتضمن تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار وتنظيمها وكذلك سيرها.
- المطلب الثاني: الحوافز والمزايا ومختلف الضمانات المقدمة للمستثمرين.**

من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتنمية الاستثمار المحلي قدمت الجزائر بعضاً من الحوافز والامتيازات وذلك بهدف الوصول إلى تنمية متوازنة وتحفيز الاستثمار في قطاعات معينة بتقديم تسهيلات وضمانات متعددة، من هذا المنطلق جاء الأمر 03-01 يتمشى ومتطلبات المستثمرين.

### **الفرع الأول: المزايا والحوافز.**

حسب الأمر 03-01 نجد أن نظام الامتيازات انطوى على نظامين أساسيين وهما النظام العام، والنظام الاستثنائي وذلك حسب المادة 09 و 11 من هذا الأمر.

### **1 - النظام العام:**

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص: 173.

تمنح الامتيازات الخاصة بالنظام العام للاستثمارات التي تنجز في المناطق غير التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، فخلال مدة إنجازها في الآجال المتفق عليها، وزيادة على الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية التي تم إقرارها في القانون العام، يمكن أن تستفيد الاستثمارات التي حدد نظامها ومفهومها هذا الأمر بالمزايا التالية:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

## 2 - النظام الاستثنائي:

يخص الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، خاصة إذا كانت تستعمل تقنيات عالية (تكنولوجيا) من شأنها أن تحافظ على البيئة وتدخر الطاقة وتؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة، وفي هذا السياق فإن المجلس الوطني للاستثمار هو الذي يحدد هذه المناطق المذكورة.

وتستفيد الاستثمارات التي تنجز ضمن هذا الإطار من المزايا التالية وذلك على مرحلتين كما

يلي:

أ- **مرحلة بدأ المشروع:** عند إنشاء المؤسسة، بمعنى بداية إنجاز المشروع الاستثماري يستفيد المستثمرون من الإعفاءات الجبائية التالية:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية للمقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال، بالإضافة إلى الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مقتناة من السوق المحلية أو تم استيرادها، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للرسم على القيمة المضافة.
- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

ب- **مرحلة انطلاق الاستغلال:** في هذه الفترة تستفيد المؤسسات المنتجة للسلع والخدمات من تحفيزات جبائية إضافية، والتي تعتبر أكثر تحفيزاً مقارنة بالنظام العام، وبعد معاينة انطلاق مرحلة الاستغلال تمنح التحفيزات التالية:

- إعفاء لمدة لا تزيد عن 10 سنوات ولا تقل عن 05 سنوات منذ بداية النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، ومن الدفع الجزافي (VF)، ومن الرسم على النشاط المهني (TAP)، وقد عدلت المدة لتصبح ثابتة ومحددة بـ 10 سنوات وفقاً للأمر رقم 03/01 لسنة 2001.

- بعد انقضاء فترة الإعفاء تستفيد المؤسسات في المناطق الخاصة من تخفيض قدره 50% من الربح المعاد استثماره والخاضع لمعدل منخفض 33%.

- إعفاء دائم وتام من الضريبة في حالة التصدير على الأرباح، والدفع الجزافي، والرسم على النشاط المهني، وذلك بنسبة رقم الأعمال المصدر على رقم الأعمال الإجمالي وذلك بعد فترة الإعفاء.

- منح مزايا إضافية من شأنها أن تساعد على تحسين وتسهيل الاستثمار مثل: تأجيل العجز وأجال الاستهلاك.

والجدول رقم (7) يوضح هذه المزايا.

الجدول رقم (7): الامتيازات الممنوحة للمستثمرين.

المساعدات عند الإنجاز	النظام العام	المناطق الخاصة	الطوق الثاني للجنوب	الجنوب الكبير
المدة	إلى 3 سنوات	3 سنوات	3 سنوات	3 سنوات
إعفاء من حقوق التمويل	دفع قيمة محدودة 0.5%	نعم	نعم	نعم
إعفاء من حقوق التسجيل لعقود تأسيس الشركات ورفع رأس مالها	نعم	نعم	نعم	نعم
إعفاء من الرسم العقاري	نعم	نعم	نعم	نعم
الرسم على القيمة المضافة المطبقة على المتاع والخدمات الداخلة في الاستثمار	نعم	نعم	نعم	نعم
الحقوق الجمركية على العتاد المستورد (نسبة مخفضة 3%)	نعم	نعم	نعم	نعم
المساهمة في أشغال المنشآت القاعدية	نعم	نعم	نعم	نعم
التنازل عن الأراضي العمومية	نعم	نعم	نعم	نعم
الحصول على الملكية العقارية بالدينار الرمزي	لا	لا	نعم	نعم
تخفيض نسبة الفوائد	لا	لا	نعم 25%	نعم 50%
المساعدات عند الاستغلال				
الإعفاء من ضريبة أرباح شركات الدفع الجزافي والرسوم على النشاط المهني	سنتين حسب المشروع	5 سنوات إلى 10 سنوات حسب المشروع	7 إلى 10 سنوات	10 سنوات
مساهمة أرباب العمل في نظام الضمان الاجتماعي	نسبة 7%	تكفل جزئي أو كلي	تكفل كلي (5 سنوات)	تكفل كلي (5 سنوات)
الامتيازات الدائمة				
نسبة مخفضة لضريبة أرباب الشركات والأرباح المعاد استثمارها	33%	16.5%	16.5%	16.5%
الإعفاء من ضريبة أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني بالنسبة إلى رقم الأعمال المنجز عن التصدير	نعم	نعم	نعم	نعم
امتيازات أخرى	لا	لا	لا	تخفيض 50% على IBS وعلى الدخل العام

لا: نقصد به عدم منح الامتياز. نعم: نقصد به منح الامتياز.

المصدر: منشورات وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI).

### الفرع الثاني: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتتمثل في أن الضمانات الممنوحة والمنصوص عليها قانونياً تتطوي على معاملة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الوطنيين في مجال الواجبات والحقوق ذات الصلة بالاستثمار وهكذا نجد أن الأمر المؤرخ في 20 أوت 2002 والقانون التجاري الجزائري ينصان على الضمانات التالية:

#### 1- تكريس مبدأ حرية الاستثمار:

بمقتضى الأمر 03-01، تنجز الاستثمارات بحرية تامة مع الأخذ بعين الاعتبار التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة\* وحماية البيئة، من هذا المنطلق نجد بأن حرية الاستثمار مفتوحة في كل المجالات باستثناء النشاطات التي تحتاج إلى تراخيص، وذلك من أجل المحافظة على الصحة العمومية، وضمان الأمن والنظام العام.

#### 2- ضمان المساواة في المعاملة:

أي ضمان عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب والمستثمرين الوطنيين في مجال الحقوق والواجبات، أي أن لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع دولهم الأصلية.<sup>1</sup>

#### 3- عدم اللجوء إلى التأميم:

لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية، إلا ضمن الحالات التي ينص عليها التشريع المعمول به وينجم عن ذلك تعويض عادل ومنصف.

#### 4- الضمان من الأخطار التشريعية:

وذلك في حالة تغيير التشريع المعمول به، حيث تتعهد الدولة بعدم تطبيق أي مراجعات أو إلغاءات قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا بطلب من المستثمر صراحة.

#### 5- حرية تحويل رؤوس الأموال:

حسب المادة 31 من الأمر 03-01 يمكن تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها، وذلك بأن لا تشمل إلا الاستثمارات المنجزة بتقديم مساهمة في رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر، وأن تكون مسعرة من قبل بنك الجزائر الذي يتأكد قانوناً من استيرادها.

\*- الأنشطة المقننة يقصد بها كل الأنشطة التي تكون خاضعة لقواعد تنظيمية خاصة.  
1- المواد 14-15-16 من الأمر 03-01.

#### 6- عدم اللجوء إلى التأميم:

لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية، إلا في الحالات التي ينص عليها التشريع المعمول به وفي هذا الحالات يكون هناك تعويض عادل ومنصف.

#### 7- إمكانية اللجوء للتحكيم الدولي:

لقد أشارت المادة 17 من قانون الاستثمار لسنة 2001 بأن حل أي خلاف بين الدولة الجزائرية والمستثمر الأجنبي، مهما كان السبب، سواء بسبب المستثمر أو بسبب إجراء اتخذته الدولة، يخضع للجهات القضائية المختصة، وهذا في حالة عدم وجود اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف مبرمة بين الدولة الجزائرية والطرف الآخر تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة عدم وجود أي اتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق باللجوء إلى تحكيم خاص.

وقد أقرت الجزائر مبدأ التحكيم الدولي في عقود الاستثمارات وهذا بغية تقوية التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية ودعم مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا السياق قامت الحكومة الجزائرية بالمصادقة على اتفاقيتين دوليتين تسمحان لها بضمان هذه الاستثمارات من جهة، وإمكانية اللجوء إلى المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بها وذلك لحماية المتعاملين من جهة أخرى، وقد تم تناول هاتين الاتفاقيتين:<sup>1</sup>

- المصادقة على معاهدة الانضمام إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (AMGI).
- المصادقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا البلدان الأجنبية.

#### 8 - الضمانات في إطار المعاهدات الثنائية:

لقد وقعت الجزائر على حوالي 31 اتفاقية تتعلق بعدم الازدواج الضريبي وعلى نحو 50 اتفاقية ثنائية لحماية الاستثمار -أنظر الجدول رقم (8)-، إضافة إلى توقيع اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، واتفاق مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن التجارة والتنمية سنة 2001.

#### الجدول رقم (8): المعاهدات الثنائية المبرمة.

<sup>1</sup> - الأمر رقم 95-05 والأمر 95-04 الصادران بتاريخ 21 جانفي 1995.

الفصل الثاني: مناخ وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المعاهدات الثنائية لتجنب الازدواج الضريبي:				معاهدات الاستثمار الثنائية لحماية وتشجيع الاستثمارات:			
السنة:	الدولة:	السنة:	الدولة:	السنة:	الدولة:	السنة:	الدولة:
سنة 2004	أوكرانيا	سنة 1981	بريطانيا	سنة 2000	عمان	سنة 1990	الوم أ
سنة 2005	إسبانيا	سنة 1982	فرنسا	سنة 2001	ج إفريقيا	سنة 1991	بلجيكا
سنة 2006	روسيا	سنة 1985	تونس	سنة 2001	الإمارات	سنة 1991	إيطاليا
سنة 2006	سويسرا	سنة 1988	ليبيا	سنة 2002	بلغاريا	سنة 1993	فرنسا
		سنة 1990	المغرب	سنة 2002	التشيك	سنة 1994	رومانيا
		سنة 1991	بلجيكا	سنة 2003	النمسا	سنة 1994	إسبانيا
		سنة 1991	إيطاليا	سنة 2003	البحرين	سنة 1996	الصين
		سنة 1994	رومانيا	سنة 2003	الدانمارك	سنة 1996	ألمانيا
		سنة 1994	تركيا	سنة 2003	إثيوبيا	سنة 1996	الأردن
		سنة 1997	سوريا	سنة 2003	إيران	سنة 1996	مالي
		سنة 1998	بلغاريا	سنة 2003	الكويت	سنة 1996	قطر
		سنة 1998	قطر	سنة 2003	ليبيا	سنة 1996	الهند
		سنة 1999	كندا	سنة 2003	نيجيريا	سنة 1997	مصر
		سنة 1999	مالي	سنة 2003	السودان	سنة 1997	سوريا
		سنة 1999	فيتنام	سنة 2003	السويد	سنة 1998	بلغاريا
		سنة 2000	البحرين	سنة 2004	النمسا	سنة 1998	موزامبيق
		سنة 2000	الأردن	سنة 2004	البرتغال	سنة 1998	النيجر
		سنة 2000	عمان	سنة 2004	السويد	سنة 1998	تركيا
		سنة 2000	بولندا	سنة 2004	سويسرا	سنة 1999	كوبا
		سنة 2001	كوريا	سنة 2005	فلندا	سنة 1999	الدانمارك
		سنة 2001	الإمارات	سنة 2005	البرتغال	سنة 1999	كوريا
		سنة 2002	إثيوبيا	سنة 2006	روسيا	سنة 1999	اليمن
		سنة 2002	لبنان	سنة 2006	تونس	سنة 2000	الأرجنتين
		سنة 2002	إسبانيا			سنة 2000	التشيك
		سنة 2002	اليمن			سنة 2000	اليونان
		سنة 2003	البرتغال			سنة 2000	أندونيسيا
		سنة 2003	النمسا			سنة 2000	ماليزيا

المصدر:

Unctad, World Investment Directory 2008, Volume X Africa , Op.Cit, P:75.

المطلب الثالث: أجهزة ومؤسسات ترقية الاستثمار.

بالإضافة إلى الضمانات والمزايا والحوافز، كان لابد من وضع نظام مؤسساتي مهمته تنظيم الاستثمارات ومتابعة المشروعات الاستثمارية والإشراف عليها.

#### الفرع الأول: المجلس الوطني للاستثمار (CNI).

يوضع المجلس تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته، وقد أوكلت له المهام

التالية:<sup>1</sup>

- صياغة إستراتيجية وألويات الاستثمار.
- اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار لمسايرة التطورات الملحوظة.
- يدرس البرنامج الوطني لترقية الاستثمار الذي يسند إليه ويوافق عليه ويحدد الأهداف في مجال تطوير الاستثمار.
- إقرار الإجراءات والمزايا التحفيزية.
- يدرس مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ويوافق عليها.
- يقيم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الاستثمار.
- يحث على إنشاء وتطوير مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار، ويشجع على ذلك.

#### الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

وضعت تحت إشراف رئيس الحكومة، ونظمت في شكل شبك وحيد يضم مجموعة من الإدارات والأجهزة المعنية بالاستثمار مثل: بنك الجزائر، إدارة الجمارك، إدارة الضرائب، أملاك الدولة، وأوكلت لها المهام التالية:<sup>2</sup>

- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
  - ترافق وتساعد المستثمرين في استكمال الإجراءات وإنشاء المشروعات الاستثمارية.
  - تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار.
  - متابعة الاستثمارات وذلك للتأكد من احترام الالتزامات الموقعة من طرف المستثمر.
- الفرع الثالث: الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار

#### (MDCGCPPI).

وضعت هذه الهيئة تحت رئيس الحكومة، وهي تضطلع بالمهام التالية:

- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخوصصة.
- تحديد مختلف الامتيازات المتعلقة بالاستثمار.

<sup>1</sup>- راجع المرسوم التنفيذي 355-06 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره.  
<sup>2</sup>- راجع المرسوم التنفيذي 282-01 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تنظيمها وسيرها.

لقد شهد قانون الاستثمار الجزائري تحولاً جذرياً منذ الاستقلال وإلى غاية قانون سنة 2001 (التعديلات مستمرة عليه كان آخرها وليس آخراً سنة 2007)<sup>1</sup>، ذلك ما يؤكد رغبة الجزائر في جلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ورغبتها في تشجيع الاستثمار الوطني الخاص، وبما أن شروط نجاح أي قانون للاستثمارات يركز على أربعة مبادئ وهي: حرية الاستثمار، دفع القيود الإدارية المفروضة عليها وعدم اللجوء إلى التأميم، وحرية تحويل رؤوس الأموال والعوائد الناتجة عنها، والتحكيم الدولي، وبذلك نعتقد أن قانون الاستثمار في الجزائر يتماشى في كثير من جوانبه مع هذه المبادئ.

### المبحث الثاني: دراسة تقييمية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

سوف يتم تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر من خلال عدة مؤشرات تعتمد على هيئات ومنظمات دولية مختلفة، والملاحظ هو زيادة أهمية ودور هذه المؤشرات في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار، حيث أثبتت العديد من الشواهد الواقعية أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يستقطبه من استثمار أجنبي مباشر، وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات لم تصل إلى درجة الدقة والموضوعية الكاملة، إلا أن رجال الأعمال وصانعي القرار يسترشدون بمدلولاتها التأثيرية.

### المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري ومقوماته.

يمثل مناخ الاستثمار لبلد ما الأرضية التي تجمع العديد من العوامل الضرورية لتسهيل تحقيق الاستثمارات في البلد المعني، حيث لا ينتقل رأس المال من بلده الأصلي إلى البلد المضيف إلا إذا توفر له مناخ استثماري جيد يكون فيه عنصر المخاطرة أقل ما يمكن من تعظيم العائد.

### الفرع الأول: مفهوم مناخ الاستثمار.

لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجياً إلى أن أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يسعى من خلالها البلد المعني إلى التأثير على ثقة المستثمر وإقناعه بالاستثمار في هذا البلد.

وفي هذا السياق وردت عدة تعاريف لمناخ الاستثمار نذكر منها على سبيل الذكر لا

الحصر:

أ- **التعريف الأول:** مناخ الاستثمار هو: "مناخ عام ومستمر يضمن نشاط المنشآت الاقتصادية على نحو ديناميكي دائم يجتذب الاستثمارات، فالمناخ الجيد للاستثمار لا يحتاج لتشريعات خاصة أو استثنائية لجذب بعض الاستثمارات، بل تكون مجمل تشريعاته مشجعة للاستثمار، وهو يشمل جميع

<sup>1</sup> - المرسوم التنفيذي رقم 07-08 الموافق 11 جانفي 2007، يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 01-03 الموافق 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار.

جوانب نشاط الشركة ومحيطها الذي تنشط فيه منذ إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية وتأمين الموافقات والتراخيص وتأمين التمويل ومستلزمات التشغيل، وتسويق الإنتاج في الداخل والخارج، والتعامل النقدي والمالي والضريبي بل وحتى مجمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية العامة التي تنشط الشركة فيها فتؤثر عليها سلباً وإيجاباً".<sup>1</sup>

**ب- التعريف الثاني:** يقصد بمناخ الاستثمار: "مجمل الظروف والأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والإدارية والمؤسسية السائدة في بلد والتي تؤثر على نجاح المشروع الاستثماري".<sup>2</sup>

**ت- التعريف الثالث:** يعرّف تقرير التنمية في العالم لعام 2005 الصادر عن البنك الدولي مناخ الاستثمار على أنه: "مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد، التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمارية العمل بطريقة منتجة"، ويرى التقرير أن السياسات وسلوك الإدارة الحكومية وبخاصة قضية الفساد والمصادقية تمارس تأثيراً قوياً على مناخ الاستثمار، من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق المفروضة على المنافسة، لأن القرار الاستثماري مدفوع بالسعي لتحقيق الربحية، وتتأثر الربحية بالتكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة، وبدرجة توفر الأمن والاستقرار، وبخاصة أمن حقوق الملكية، ودرجة التقييد باللوائح التنظيمية والقوانين، ونظام الضرائب، التي تترك آثاراً بالغة الأهمية على التكاليف والمخاطر، وبينت البحوث التطبيقية، أن غالبية الشركات المتعددة الجنسية تعطي لعنصر الاستقرار الاقتصادي في الدول المضيفة أهمية كبيرة عند تقديرها لحجم المخاطر المترتبة على الاستثمار.

**ث- التعريف الرابع:** مناخ الاستثمار هو: "مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر، وهذه مسألة تتفاعل فيها العوامل الموضوعية مع العوامل النفسية، كما أن عناصر مناخ الاستثمار تتفاوت من بلد إلى آخر، والتي تتمثل أهمها في سياسات الاقتصاد الكلي (التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة... الخ)، والأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري والنظام الضريبي، قوانين العمل والنظام القضائي وفعاليته في حسم النزاعات التي قد تواجه المستثمر".<sup>3</sup>

يمكننا أن نستخلص مما سبق أن مناخ الاستثمار هو مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية، التي تكوّن البيئة التي ينمو فيها أي مشروع استثماري، فكل هذه العناصر تؤثر في اتجاهات رؤوس الأموال وفي توجيهها إلى بلد معين دون الآخر.

<sup>1</sup> - سمير سعيان، مقالات في الاقتصاد والإدارة في سوريا، الطبعة الأولى، دار نشر القرن 21، دمشق، سوريا، كانون الثاني 2000، ص:108.

<sup>2</sup> - عبد الحميد زعباط، تحسين مناخ الاستثمار الخاص- حالة الجزائر-، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 2005، ص:4.

<sup>3</sup> - سعيد النجار، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1991، ص:126.

## الفرع الثاني: مقومات مناخ الاستثمار.

تتمثل مقومات المناخ الاستثماري في العناصر التالية:

### 1- المناخ السياسي والأمني:

يعتبر العامل السياسي والأمني من أكثر العوامل أهمية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث أن عدم توافر الاستقرار السياسي والأمني والذي نقصد به غياب الأمن والطمأنينة نتيجة الانقلابات العسكرية أو العمليات الإرهابية أو التغيرات المتتالية للحكومات، يدفع بالمستثمر إلى فقدان الثقة في استقرار الجهاز الحاكم، الأمر الذي يدفعه إلى البحث عن المناطق الأكثر استقراراً وأمناً لتوطين استثماراته وعدم المغامرة في هذا البلد.

ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل، والتي يمكن تلخيصها في العوامل

التالية:<sup>1</sup>

- موقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات الأجنبية.
- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف ودرجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.
- النمط السياسي المتبع في البلد من حيث كونه نظاماً ديمقراطياً أو دكتاتورياً.
- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

### 2- المناخ الاقتصادي:

ويمكن إجمال أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاقتصادي ضمن الآتي:<sup>2</sup>

- واقعية النظام الضريبي.
- مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر والتسهيلات الائتمانية، ومدى كفاءة سوق المال داخل الدولة واستقرار العملة.
- درجة وضوح واستقرار قوانين الاستثمار.
- وفرة الموارد الطبيعية (المياه، الطاقة، المعادن، المواد الأولية، الأراضي،...الخ)، والموارد البشرية (اليد العاملة)، والموارد التكنولوجية (المخابر، مراكز الأبحاث،...الخ)، الموارد المالية (وفرة رأس المال المحلي).
- درجة المنافسة المتاحة داخل الدولة والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية.

1- منصور الزين، آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص:81.

2- محمد قويدري و محمد فرحي، أهمية الاستثمار العربية البيئية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، الندوة الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 08-09 ماي 2004، ص:4.

- مرونة السياسة المالية والنقدية، وما تحتويه من تحفييزات.
- درجة وضوح واستقرار قوانين الاستثمار ومقدار القيود المفروضة على رأس المال المستثمر.
- مدى استقرار السياسات السعرية ومعدلات التضخم.
- درجة الحماية المتبعة داخل الدولة، من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال والأرباح.
- مقدار البنية التحتية والتي تتمثل في: المناطق الصناعية، وسائل الاتصال (الطرق، النقل بالسكك الحديدية، النقل الجوي، الموانئ، الاتصالات السلكية واللاسلكية) والكهرباء والغاز.

### 3- المناخ الثقافي والاجتماعي:

- يشتمل المناخ الثقافي والاجتماعي على مجموعة من العوامل والتي تؤثر في نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب، ويبرز ذلك من خلال:<sup>1</sup>
- القيم الأخلاقية والدينية والاجتماعية.
  - درجة الوعي بعناصر وشروط التقدم الاقتصادي، ومدى تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية.
  - النقابات العمالية (عدد ومدة الإضرابات، معدل الغيابات، مواظبة العمال... الخ).
  - مقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة، ودرجة الوعي الصحي.

### المطلب الثاني: التقييم الكمي لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

قبل القيام بالتقييم الكمي لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كان لابد من التطرق إلى البيئة التي يعمل من خلالها وتحليلها، وذلك من خلال عرض بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية.

### الفرع الأول: تحليل البيئة الاقتصادية.

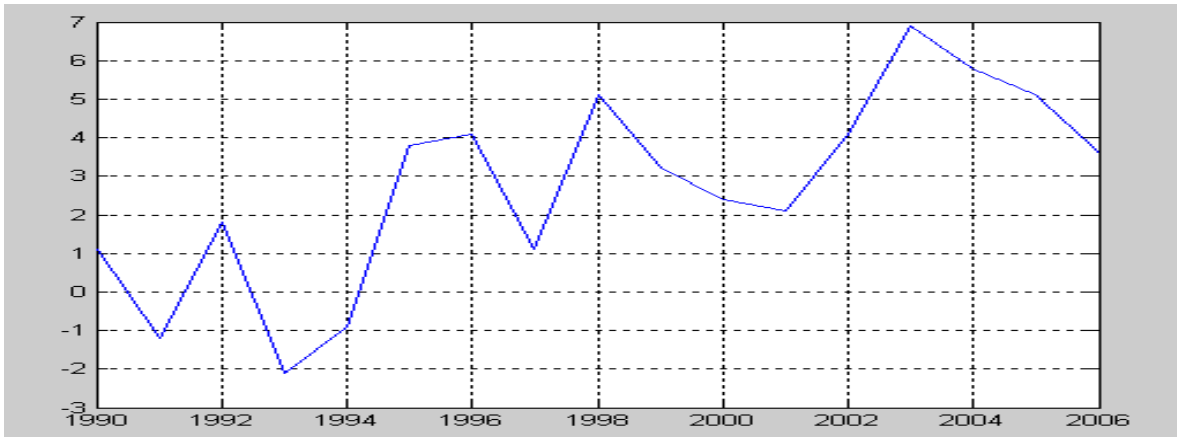
لقد عرف الاقتصاد الجزائري مشاكل جمة غداة انخفاض أسعار البترول سنة 1986، وتجلّى ذلك في تراجع إيرادات الصادرات وفي الجباية البترولية وعجز الميزانية وفي تدهور معدلات التبادل الصافية ومعدلات التبادل الداخلية وتراجع احتياطي الصرف، وكان من نتيجة ذلك المزيد من اللجوء إلى الاقتراض الخارجي الذي ترتب عنه ارتفاع المديونية الخارجية، وتسجيل معدلات نمو سالبة، وارتفاع معدل التضخم، حيث بلغت أعلى نسبة له سنة 1992 بمعدل 31.7%، وكان من نتيجة تطبيق برامج التصحيح الهيكلي تحسن المؤشرات الاقتصادية ابتداءً من سنة 1995، حيث تراجع معدل التضخم وحجم المديونية، وتسجيل تحسن في احتياطيات الصرف، وتحسن نسبي في معدل النمو، واستمرار هذا الوضع على حاله، وفيما يلي نرد بعض المؤشرات:

<sup>1</sup> - منصورى الزين، آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

### 1- معدل النمو الاقتصادي:

غالباً ما يستخدم معدل النمو الاقتصادي للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة أخرى، فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالباً ما يحوّل دون توسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر، ولعل التطور الذي شهده معدل النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة دليل على نجاح البرامج التنموية والإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الوطني ولو نسبياً، والشكل رقم (8) يوضح تطورات معدل نمو الناتج الداخلي الخام:

الشكل رقم (8): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام % (1990-2006).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، 2007 باستخدام (Matlab 6).

من المنحنى السابق نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي اضطرت نسبته بين ضعيف تارة ومقبول تارة أخرى، حيث أن معدل النمو الاقتصادي شهد معدلات نمو سلبية خلال السنوات: 1991 و1993 و1994 حيث بلغت نسبته على التوالي: -0.26% و-1.87% و-1.11%، ليشهد بعد ذلك معدل النمو الاقتصادي تحسناً ملحوظاً ليصل سنة 1996 ما نسبته 3.8% ثم ينخفض ليصل سنة 2000 إلى 2.2% ويرجع ذلك بصفة عامة إلى أزمة الإنتاج الفلاحي، ثم يشهد بعد ذلك تحسناً مضطرباً ليصل سنة 2006 إلى 3.6%، ويرجع سبب تحسن معدل النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة إلى استقرار الوضع الأمني وتحسن أسعار النفط بالإضافة إلى البرامج الاقتصادية التنموية المتتالية المتبناة من قبل الحكومة الجزائرية. لكن بالرغم من التحسّنات التي عرفها معدل النمو الاقتصادي إلا أنه يبقى منخفض وغير كافي لمواجهة أزمة البطالة واستيعاب العدد الفائض من اليد العاملة النشيطة.

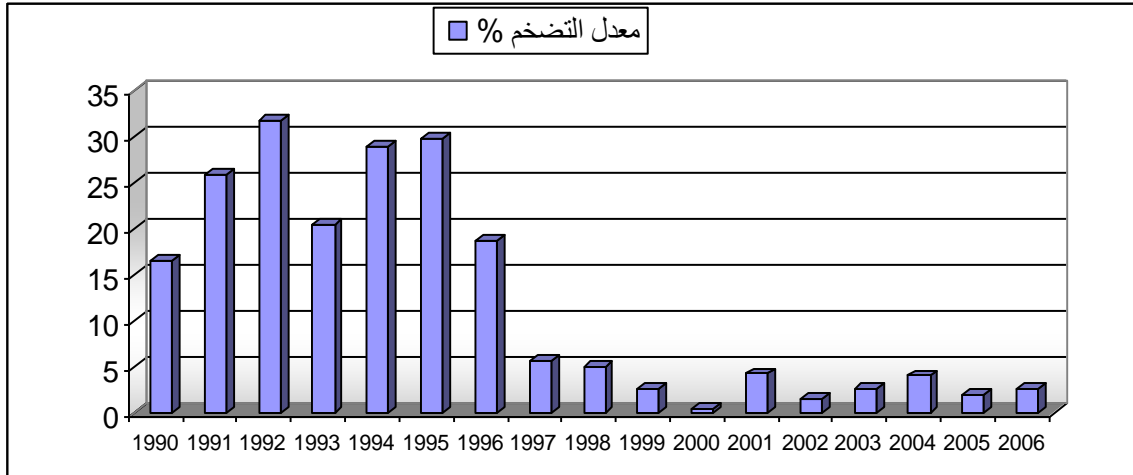
### 2- السياسة النقدية (معدل التضخم):

عادةً ما يتم اللجوء إلى استخدام معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية والذي يمكن ترجمته كأحد مؤشرات التوازن الداخلي في مقابلة تامة للعجز في الموازنة العامة ومعدل نمو

الكتلة النقدية، إذ أن الارتفاع في معدلات التضخم يؤدي إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية وما يترتب عن ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج ورأس المال والأرباح، كما أنه ينظر إليه في بعض الأحيان باعتباره مؤشر لدرجة الاستقرار السياسي خصوصاً في الأقطار التي تعاني من معدلات مرتفعة من التضخم الأمر الذي سيساعد على انتشار ظاهرة الدولار\* والذي سينعكس في شكل ارتفاع معدلات هروب المدخرات المحلية إلى الخارج، كما يؤدي التضخم إلى تشويه النمط الاستثماري حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة ذات الأجل القصير أو المضاربة في المباني أو المعادن النفيسة ويبتعد عن الاستثمارات المنتجة ذات الأجل الطويل، وقد تتبع حكومة بلد ما لعلاج التضخم سياسة نقدية انكماشية أو توسعية وفقاً لطبيعة اختلال الوضع الاقتصادي للبلد.<sup>1</sup>

ولقد واصلت الحكومة الجزائرية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي مستخدمة في ذلك سياسة نقدية غير توسعية وذلك للسيطرة على معدل التضخم والذي بلغ أعلى نسبة له سنة 1992 حيث بلغ معدل التضخم فيها 31.7% ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (9): تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1990-2006).



**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر لعدة سنوات. من المنحنى السابق نلاحظ أن معدلات التضخم شهدت ارتفاعاً قياسيًّا خلال الفترة 1990 و1996 لتشهد بعد ذلك انخفاضاً حيث بلغ معدل التضخم 2.5% سنة 2006 ويفسر الانخفاض في معدلات التضخم في السنوات الأخيرة إلى انخفاض قيمة الدينار والتعديلات التي أجريت على أسعار السلع المدعومة من طرف الدولة، وبإد هذا الانخفاض على نجاح سياسات التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي المتبعة من طرف الدولة.

\*- الدولارization: يقصد بها أن تحل العملة الأجنبية وتحديداً الدولار محل العملة الوطنية كوسيط للمبادلة ومخزن للقيمة.  
<sup>1</sup> - - فلاح خلف علي الربيعي، أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في البلدان العربية، مجلة العلوم الإنسانية، مجلة إلكترونية: [www.uluminsania.net/al33.htm](http://www.uluminsania.net/al33.htm)، ديسمبر 2005.

### 3- سياسة التوازن الخارجي:

ويقصد به العجز الجاري في ميزان المدفوعات والذي لا يعكس فقط حصيلة المعاملات الخارجية في الميزان التجاري للصادرات والواردات، بل يعكس أيضا حصيلة موقف ميزان الخدمات والذي يشتمل على التحويلات والفوائد والأرباح والتوزيعات، وبداية من سنة 2001 وبعد ارتفاع أسعار البترول تدعمت وضعية ميزان المدفوعات وأيضا تم تحقيق رقم قياسي فيما يتعلق باحتياطي النقد الأجنبي والذي بلغ سنة 2006 حوالي 78 مليار دولار أمريكي، إضافة إلى تخفيض الدين الخارجي إلى أقل من 6 مليار دولار أمريكي سنة 2006 والذي كان يقدر بنحو 34 مليار دولار أمريكي سنة 1992. -الجدول رقم (9)-

#### الجدول رقم (9): وضعية الخزينة العمومية خلال الفترة 1994-2006.

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	إيرادات الخزينة	نفقات الخزينة	الرصيد للخزينة	الإجمالي	سعر البترول (برميل/\$)
1994	434.2	461.9	27.7-		16.3
1995	600.8	589.1	11.7		17.6
1996	825.2	724.6	100.6		21.7
1997	926.7	845.2	81.5		19.5
1998	774.5	875.7	101.2-		12.9
1999	950.5	961.68	11.18-		17.9
2000	1124.9	1178.12	53.22-		28.5
2001	1389.7	1321	68.7		24.9
2002	1603.2	1550.6	52.6		25.24
2003	1974.4	1690.2	284.2		29.03
2004	2229.7	1891.8	337.9		38.66
2005	3082.6	2052	1030.6		54.64
2006	3582.3	2428.5	1153.8		65.85

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر 2006.

#### الجدول رقم (10): وضعية الحساب الجاري وحساب رأس المال في ميزان المدفوعات.

الوحدة: مليار دولار

السنوات	رصيد الحساب الجاري	رصيد حساب رأس المال	رصيد ميزان المدفوعات
1994	1.82-	1.94	4.3-
1995	2.52-	1.15	6.2-

الفصل الثاني: مناخ وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

2.1-	0.50	0.93	1996
0.3	0.36	3.01	1997
1.7-	0.25-	0.92-	1998
2.4-	2.47-	0.03	1999
7.57	1.37-	8.93	2000
6.19	0.87-	6.76	2001
3.66	0.71-	4.37	2002
7.47	1.37-	8.84	2003
9.25	1.87-	11.12	2004
16.94	4.24-	21.18	2005
17.73	11.22-	28.95	2006

**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، 2006.

إن نسبة العجز الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي تعتبر من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي، حيث أن اتجاه هذه النسبة نحو الانخفاض يشير إلى نجاح السياسات في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي، وتوضح الأدبيات المتخصصة أن العبرة فيما يتعلق بهذا المؤشر تكمن في عدم قابلية العجز للاستمرار وأنه لا توجد قاعدة جامدة تبين حجم العجز الذي يمكن تحمله،<sup>1</sup> وتوضح المعلومات المتاحة فيما يخص الجزائر، أن العجز الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي بلغ 4.28% و5.99% على التوالي سنة 1994 و1995، ثم تحول هذا العجز إلى فائض سنة 1996 و1997 إلى عجز سنة 1998، وخلال الفترة 2000-2006 بينت التقديرات استمرار الجزائر في تحقيق فائض في حسابها الجاري، حيث ارتفعت نسبته لتصل إلى 21.62% سنة 2006، ويمكن توضيح هذه النتائج في الجدول التالي:

**الجدول رقم (11): الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).**

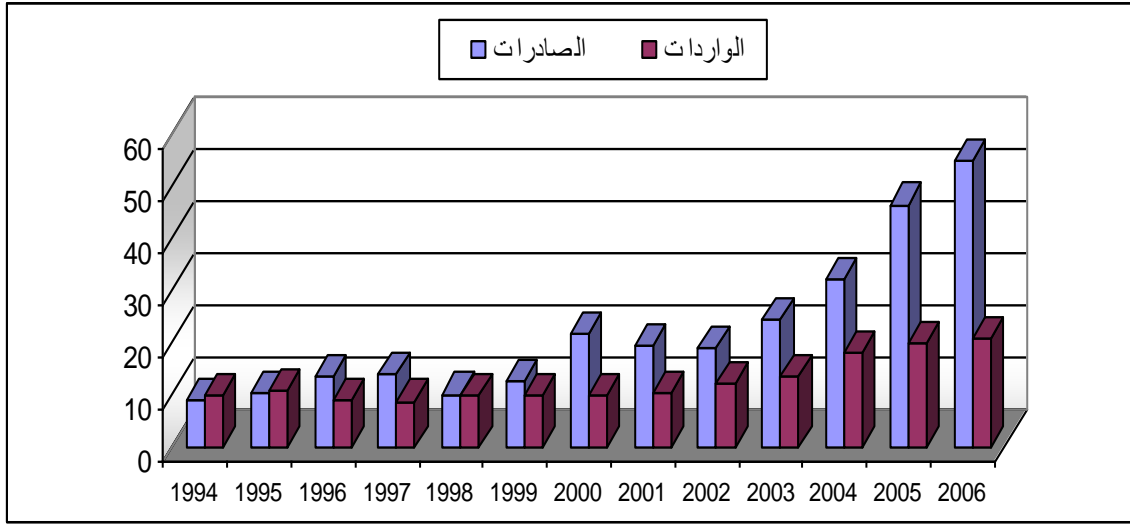
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الحساب الجاري (%) PIB	1.98	6.24	1.9-	0.06	16.29	12.27	7.66	12.99	13.07	20.72	21.62

**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، 2006.

<sup>1</sup> - - فلاح خلف علي الربيعي، مرجع سبق ذكره.

4- التجارة الخارجية:

الشكل رقم (10): تطور الصادرات والواردات خلال الفترة (1994-2006).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Banque d Algérie, **Annuel Rapport 2006 'Evolution Economique Et Monétaire En Algérie'**, Juin 2007.

فيما يخص التبادلات الخارجية للجزائر، عرفت النتائج المسجلة في سنة 2006 فائضاً في الميزان التجاري قدره 34.06 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة زيادة تقدر بـ 28.67% بالنسبة لسنة 2005 وهذا راجع للزيادة المعتبرة للصادرات بنسبة 18.15% حيث بلغت الصادرات 54.74 مليار دولار أمريكي سنة 2006، وبلغت الواردات 20.68 مليار دولار أمريكي أي بمعدل زيادة 4.12% عن سنة 2005، وجدير بالذكر أن المحروقات تعتبر المصدر الرئيسي لمداخيل الدولة الجزائرية حيث بلغت الصادرات من المحروقات سنة 2006 نحو 53.61 مليار دولار أمريكي أي بنسبة 97.93% من الحجم الإجمالي للصادرات، وفيما يخص الصادرات خارج المحروقات تبقى دائماً ضعيفة حيث بلغت سنة 2006 نحو 1.13 مليار دولار أمريكي أي بنسبة 2.06% من إجمالي الصادرات، أما الواردات فقد بلغت سنة 2006 نحو 20.68 مليار دولار أمريكي بنسبة زيادة قدرها 4.12% عن سنة 2005، بحيث يرجع هذا الارتفاع ولو جزئياً إلى الانخفاض الشديد في قيمة الدولار مقارنة بالأورو.

الفرع الثاني: المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار.

في محاولة لقياس الأداء الاقتصادي للدول العربية، وتوصيف مناخ الاستثمار فيها قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار منذ سنة 1996 بتأسيس مؤشر مركب يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية،<sup>1</sup> ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة

<sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2000، الكويت، 2000، ص: 16.

والمحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري، وتقع الخصائص الأربعة الأولى ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محصلة ونتائج لسياسات تم إتباعها خلال فترات زمنية محددة يمكن الأخذ بها ومقارنتها مع فترات سابقة.

وقد شمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي: مجموعة السياسات المالية، مجموعة السياسات النقدية، مجموعة سياسات المعاملات الخارجية، أما في ما يتعلق بالتطورات النوعية المتعددة التي تؤثر على مجمل المناخ مثل: درجة الاستقرار السياسي، والتطورات التشريعية والمؤسسية، وتنمية الموارد البشرية، وما يتم من خطوات في مجال الترويج للقطر أو قطاعات الاقتصاد أو المشاريع، فإن المؤشر لا يعكسها، حيث يحتاج إلى ترقية أسلوب تقديرها لقياس كفاءة وفعالية هذه النظم، وعليه فالمؤشر المركب يتكون من المؤشرات الفرعية الآتية:<sup>1</sup>

- **مؤشر العجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:** ويستخدم لتلخيص تطورات السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد.
- **مؤشر العجز في ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:** ويستخدم لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد.
- **مؤشر معدل التضخم:** ويستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد.

ويعرّف المؤشر المركب حسابياً بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط مؤشر السياسة المالية، متوسط مؤشر السياسة النقدية، متوسط مؤشر سياسة المعاملات الخارجية).

وسنعمد في تقييمنا لمناخ الاستثمار في الجزائر على حساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار والجدول التالي يعرض أهم المؤشرات الخاصة بالبيئة الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2002-2006.

**الجدول رقم (12): المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر (2002-2006).**

التغير في المؤشر سنة 2006	قيمة المؤشر سنة 2006	التغير في المؤشر سنة 2005	قيمة المؤشر سنة 2005	التغير في المؤشر سنة 2004	قيمة المؤشر سنة 2004	التغير في المؤشر سنة 2003	قيمة المؤشر سنة 2003	التغير في المؤشر سنة 2002	قيمة المؤشر سنة 2002	نوع المؤشر
2.12+	8.45	14.2-	1.13+	6.33	6.9-	0.5+	4.0-	0.4-	0.1	مؤشر

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص: 16، 17.

الفصل الثاني: مناخ وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

										السياسة المالية: عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
25.30-	25.30	21.30-	11.4-	20.83-	13.10-	15.7-	9.9-	15.7-	12.9-	مؤشر سياسة التوازن الخارجي: عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
0.89+	2.53	2-	0.97+	1.64	3.6	0.4+	0.6+	1.8	1.4	مؤشر السياسة النقدية: يتم التعبير عليه من خلال معدل التضخم

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية للسنوات: 2003، 2004، 2005، 2006.

جدير بالذكر أنه يتم حساب درجة المؤشر حسب تغير قيمة كل مؤشر فرعي من المؤشرات المكونة له، وعليه فإنه تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر وذلك وفقاً للجدول التالي:

الجدول رقم (13): درجات تقييم المؤشرات الفرعية لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الاستثمار.

مؤشر	انخفاض	انخفاض	انخفاض	انخفاض	ارتفاع	ارتفاع	ارتفاع
سياسة	العجز من	العجز من	العجز من	العجز من	العجز أكثر	العجز من	العجز بأكثر
التوازن	من 3.5	إلى 2.5	إلى 1	من 1 إلى 2.5	من 1 إلى 5	إلى أقل	من 10
الداخلي	نقطة مئوية	3.5 نقطة	نقطة مئوية	ارتفاع حتى	أقل من 5	من 10	نقاط مئوية

الفصل الثاني: مناخ وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

	نقاط مئوية	نقطة مئوية	1 نقطة مئوية		مئوية		
	3-	2-	1-	0	1+	2+	3+
ارتفاع العجز بأكثر من 10 نقاط مئوية	ارتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية	ارتفاع العجز من 2.5 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	انخفاض العجز أقل من 1 ارتفاع 2 نقطة مئوية	انخفاض العجز من 1 إلى أقل من 2 نقطة مئوية	انخفاض العجز من 2 إلى أقل من 4 نقاط مئوية	انخفاض العجز بأكثر من 4 نقاط مئوية	مؤشر سياسة التوازن الخارجي
	3-	2-	1-	0	1+	2+	3+
			انخفاض معدل التضخم أقل من 1 إلى ارتفاع أكثر من 7 نقاط مئوية	انخفاض معدل التضخم من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	انخفاض معدل التضخم من 5 إلى أقل من 25 نقطة مئوية	انخفاض معدل التضخم بأكثر من 25 نقطة مئوية	مؤشر السياسة النقدية
			0	1+	2+	3+	

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006.

وعليه فإن درجات المؤشر للسنوات 2002 حتى 2006 تكون وفق الجدول التالي:  
الجدول رقم (14): المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر  
(2002-2006).

درجات المؤشر	درجات المؤشر	درجات المؤشر	درجات المؤشر	درجات المؤشر	نوع المؤشر
لسنة 2006	لسنة 2005	لسنة 2004	لسنة 2003	لسنة 2002	

1+	3+	1-	0	3+	مؤشر سياسة التوازن الداخلي
3+	3+	3+	3+	3+	مؤشر سياسة التوازن الخارجي
0	1+	0	0	0	مؤشر السياسة النقدية

**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات: 2003، 2004، 2005، 2006.

ويتم الحكم على التطورات في مناخ الاستثمار باستخدام قيمة المؤشر المركب كما يلي:

- أقل من 1: تشير إلى عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار.
  - من 1 إلى 2: تشير إلى وجود تحسن في مناخ الاستثمار.
  - من 2 إلى 3: تشير إلى وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار.
- من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (14) يمكننا حساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر والذي يساوي متوسط المؤشرات الثلاث السابقة:

- سنة 2002:  $2 = [3/(0+3+3)]$  تحسن كبير في مناخ الاستثمار.
- سنة 2003:  $1 = [3/(0+3+0)]$  تحسن مناخ الاستثمار.
- سنة 2004:  $0.67 = [3/(0+3+1-)]$  عدم تحسن مناخ الاستثمار.
- سنة 2005:  $2.33 = [3/(1+3+3)]$  تحسن كبير لمناخ الاستثمار.
- سنة 2006:  $1.33 = [3/(0+3+1)]$  تحسن في مناخ الاستثمار.

ويمكن حساب متوسط المتوسطات للسنوات 2002-2006 كما يلي:

$[5/(1.33+2.33+0.67+1+2)] = 1.46$  وهو ما يشير إلى تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر بالاستناد إلى مكونات السياسة الاقتصادية، ويرجع الفضل في ذلك إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية واستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، خاصة بعد موجة ارتفاع أسعار النفط وانعكاس ذلك إيجابياً على الإيرادات العامة، إلا أن ذلك لم يسمح للجزائر بأن تصنف ضمن الدول الأكثر جذباً

للاستثمار الأجنبي المباشر رغم ما تحظى به من إمكانيات لذلك يتم اللجوء إلى مؤشرات نوعية (كيفية) تأخذ بها الكثير من المؤسسات الدولية في تصنيفاتها الاستثمارية لدول العالم. **المطلب الثالث: تقييم وضعية الجزائر لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام المؤشرات النوعية.**

بهدف تسليط الضوء على مكانة الجزائر في المؤشرات النوعية المعتمدة، سنعرض عدد من المؤشرات المرتبطة بمناخ الاستثمار وذلك في محاولة لتقديره، وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر لم يتم تصنيفها بعد في بعض المؤشرات النوعية وذلك لحداثة استخدام هذه المؤشرات أو في أغلب الأحيان لعدم توفيرها الدوري للبيانات التي تطلبها الهيئات التي تُصدِر هذه المؤشرات.

#### الفرع الأول: مؤشرات تقويم المخاطر القطرية.

سنعرض فيما يلي عدد من مؤشرات المخاطر القطرية:

#### 1- المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر شهرياً عن مجموعة (PRS) منذ سنة 1980، وهو مؤشر لقياس المخاطرة المتعلقة بالاستثمار، من خلال دراسة ثلاث مؤشرات فرعية تتعلق بتقويم المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية، باعتبارها أهم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر الأجنبي في الدولة المضيفة، ويعتبر هذا المؤشر مرجعاً مهماً للباحثين والمستثمرين وأصحاب القرار للاستفادة منه في مخططاتهم وهذا لكونه يصدر شهرياً، وبالتالي فهو أداة مهمة لمحلي المخاطر في المؤسسات المالية خاصة تلك التي تعمل في مجال ضمان المخاطر السياسية (المخاطر غير التجارية) وفي مجال التأمين وإعادة التأمين.

من 0 إلى 49.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جداً.

- من 50 إلى 59.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة.

- من 60 إلى 69.5 نقطة درجة مخاطرة معتدلة.

- من 70 إلى 79.5 نقطة درجة مخاطرة منخفضة.

- من 80 إلى 100 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جداً.

#### جدول رقم (15): المؤشر المركب للمخاطر القطرية (2005-2006).

المؤشر المركب للمخاطر القطرية				البلد
2006		2005		
رصيد البلد ضمن حسابات المؤشر	درجة المخاطر	رصيد البلد ضمن حسابات المؤشر	درجة المخاطر	
77.8	منخفضة	77.3	منخفضة	الجزائر
73.3	منخفضة	72.8	منخفضة	تونس

المغرب	منخفضة	73	منخفضة	76.3
--------	--------	----	--------	------

**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك تحسن في وضعية الجزائر فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بالاستثمار حيث تحصلت الجزائر سنة 2006 على 77.8 نقطة مقارنة بسنة 2004 بحصولها على 47.5 نقطة، واحتلت بذلك المرتبة 80، مما أهّلها بأن تكون ضمن مجموعة البلدان ذات المخاطرة المنخفضة، وهي نفس المجموعة التي تنتمي إليها كل من تونس والمغرب.

## 2- مؤشر اليورموني للمخاطر القطرية:

هو مؤشر لقياس قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الإيرادات أو السماح بتحويل الأرباح وهو يصدر عن مجلة اليورموني مرتين في السنة، ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من صفر إلى 100 نقطة مئوية، وكلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم السداد والوفاء بالتزامات القطر.

### الجدول رقم (16): مؤشر اليورموني للمخاطر القطرية (2005-2006).

مؤشر اليورموني للمخاطر القطرية				البلد
2006		2005		
رصيد البلد ضمن حسابات المؤشر	درجة المخاطر	رصيد البلد ضمن حسابات المؤشر	درجة المخاطر	
45.97	مرتفعة	41.8	مرتفعة	الجزائر
55.77	معتدلة	55.78	معتدلة	تونس
53.54	معتدلة	51.71	معتدلة	المغرب

**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006.

على الرغم من التحسن الطفيف الذي حصل في رصيد الجزائر ضمن حسابات المؤشر حيث ارتفعت قيمة المؤشر من 41.8 نقطة مئوية سنة 2005 إلى 45.97 نقطة مئوية سنة 2006 بقيت الجزائر في نفس وضعية المخاطرة أي أنها مصنفة ضمن مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة على غرار كل من تونس والمغرب المصنفة في مجموعة الدول ذات المخاطر المعتدلة.

## 3- مؤشر أنستيتيوشنال أنفستور للتقويم القطري:

يصدر هذا المؤشر عن مجلة الأنستيتيوشنال أنفستور منذ سنة 1998 بمعدل مرتين في السنة، ويتم حساب المؤشر المكون من 100 نقطة مئوية بالاستناد إلى مسح استقصائية تستهدف كبار رجال الاقتصاد والمحليين في البنوك العالمية والشركات المالية الكبرى.

وبخصوص وضعية الجزائر في هذا المؤشر نجد أن هناك تحسن طفيف في سنة 2006 عن سنة 2005 لكن بالرغم من ذلك مازالت تصنف ضمن مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة. **الجدول رقم (17): مؤشر أنستيتيوشنال أنفستور للتقويم القطري (2005-2006).**

مؤشر أنستيتيوشنال أنفستور للتقويم القطري				البلد
2006		2005		
رصيد البلد ضمن حسابات المؤشر	درجة المخاطر	رصيد البلد ضمن حسابات المؤشر	درجة المخاطر	
48.9	مرتفعة	47.5	مرتفعة	الجزائر
59.9	معتدلة	57.2	معتدلة	تونس
49.7	مرتفعة	51.8	معتدلة	المغرب

**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006.

#### 4- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية المحلية والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، بالاستناد إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحبيات رأسمالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى.

**دليل المؤشر:**

**درجة الاستثمار A وتقسم إلى أربع مستويات:**

**(A1):** البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جداً، وأن إمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جداً.

**(A2):** احتمال عدم السداد يبقى ضعيفاً جداً حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقراراً أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبياً عن الدول المصنفة ضمن A1.

**(A3):** بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة والتي قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلاً لأن يصبح أكثر انخفاضاً من الفئات السابقة رغم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.

**(A4):** سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالاً مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، ورغم ذلك، فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جداً.

**درجة المضاربة وتقسم إلى ثلاثة مستويات:**

**(B):** يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلاً.

**(C):** قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة النقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلاً

**(D):** ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جداً أكثر سوءاً.

**الجدول رقم (18): مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية (2005-2006).**

مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية		البلد
الترتيب سنة 2006	الترتيب سنة 2005	
الدرجة الاستثمارية A4	الدرجة الاستثمارية A4	الجزائر
الدرجة الاستثمارية A4	الدرجة الاستثمارية A4	تونس
الدرجة الاستثمارية A4	الدرجة الاستثمارية A4	المغرب

**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006.

منذ سنوات والجزائر مصنفة حسب هذا المؤشر في درجة المضاربة (B) أي أن قدرتها على السداد سيئة وذلك راجع إلى عدم الاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر خلال سنوات التسعينات، وفي سنة 2005 أصبحت الجزائر مصنفة ضمن حسابات هذا المؤشر في الدرجة الاستثمارية (A4) وذلك لأول مرة منذ وضع المؤشر مما يعني أن درجة المخاطرة فيها انخفضت، ولقد حافظت الجزائر على نفس الدرجة سنة 2006، ويرجع السبب الرئيسي لتحسن وضعية الجزائر في المؤشر إلى تحسن الوضعية المالية لها.

**الفرع الثاني: مؤشرات التنافسية.**

سوف يتم التطرق إلى مؤشر التنافسية العالمية ومؤشر التنافسية العربية.

**1- مؤشر التنافسية العالمية:**

يصدر هذا المؤشر سنوياً منذ سنة 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع أكاديميين عالميين وشبكات عالمية تتألف من 109 مؤسسة شريكة، يقيس مؤشر النمو للتنافسية قدرة الاقتصاديات العالمية على تحقيق معدلات دائمة من النمو الاقتصادي وأدائها الكلي على المديين

المتوسط والبعيد، بينما يقيس مؤشر الأعمال للتنافسية قدرة الوحدات الاقتصادية على صعيد المنشأة في تحقيق التنافسية.

**الجدول رقم (19): مؤشر التنافسية العالمية (2005-2006).**

مؤشر الأعمال للتنافسية الترتيب عالمياً	قيمة المؤشر 2006	مؤشر النمو للتنافسية الترتيب عالمياً		الدولة	الترتيب عربياً
		2006 (125 دولة)	2005 (117 دولة)		
2006 (121 دولة)	2005 (116 دولة)	2006 (125 دولة)	2005 (117 دولة)		
85	95	76	82	الجزائر	9
26	35	30	37	تونس	1
66	79	70	76	المغرب	8

**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006.

لقد تحسنت وضعية الجزائر في المؤشر تراجع ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية سنة 2006 عن سنة 2005 إلا أنها تبقى متأخرة عن تونس والمغرب.

**2- مؤشر التنافسية العربية (بيئة الأعمال في البلدان العربية):**

قام فريق عمل التنافسية التابع للمعهد العربي للتخطيط بالكويت، بتطوير مؤشر مركب يتكون من مؤشرين فرعيين (مؤشر التنافسية الجارية، ومؤشر التنافسية الكامنة)، ويُندرج تحت كل منهما مؤشرات فرعية أخرى، تشمل على 65 مكوناً تشكل جميعها المؤشر الإجمالي.

يتكون المؤشر الفرعي الأول (التنافسية الجارية) من أربع مؤشرات تحت فرعية تشمل:

أ- **مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي:** ويتكون من متوسط 7 متغيرات هي: معدل النمو الحقيقي، نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي، استقرار أسعار الصرف، نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي، ومعدل تخفيض العملة، معدل التضخم، نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي.

ب- **مؤشر بيئة الأعمال والجاذبية:** يشمل متوسط أربعة مؤشرات تحت فرعية هي:

- **مؤشر البنية التحتية لنقل وتوزيع السلع:** يتكون من خمسة عشرة (15) متغيراً هي عدد الموانئ وطاقتها السنوية، نسبة الطرق المعبدة، كثافة خطوط الهاتف الثابت، طاقة الشحن الجوي، طاقة نقل المسافرين جواً، رحلات الطيران، طول السكك وطاقاتها في نقل المسافرين، طول السكك الحديدية وطاقاتها في نقل السلع، حصة المركبات التجارية للفرد، واستهلاك الطاقة الكهربائية للفرد.

- **مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد:** يتكون من أربعة (4) متغيرات هي: نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي، نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الإجمالي، حصة استثمار القطاع العام لإجمالي الاستثمار، نسبة التحويلات والإعانات للناتج المحلي الإجمالي.

- مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات: ويتكون من ثلاث متغيرات هي: احترام القانون والنظام، البيروقراطية، والفساد الإداري.

- مؤشر جاذبية الاستثمار: ويتكون من ثمانية (8) متغيرات هي: حجم وسيولة الأسواق المالية (الرسملة ومعدل دوران الأسهم)، نسبة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للنتاج المحلي الإجمالي، حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي، ملامح الاستثمار، مؤشر الجدارة الائتمانية، نسبة استثمار المحفظة للنتاج المحلي الإجمالي، نسبة الضرائب للنتاج المحلي الإجمالي.

ج- مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص: يتكون من إحدى عشرة (11) متغيراً هي: نسبة الميزان التجاري للنتاج المحلي الإجمالي، حصة الصادرات العربية من التجارة العالمية، معدل نمو حصة الصادرات، معدل نمو الصادرات التحويلية، الصادرات للفرد، سرعة التكامل التجاري، معدل نمو الصادرات الناجم عن الطلب العالمي، معدل نمو الصادرات الناتج عن حصة السوق، معدل نمو الصادرات الناجم عن التنوع، متوسط التعريف الجمركية ونسبة السلع المصنفة المصدرة.

د- مؤشر الإنتاجية والكلفة: يتكون من تسعة (9) متغيرات هي: معدل الضريبة، حصة الصناعات التحويلية، معدل نمو الصناعات التحويلية، إنتاجية العمل في القطاع التحويلي، معدل الأجور، نسبة الأجور في القيمة المضافة، سعر الصرف الحقيقي، الإنتاجية الكلية للعوامل، وأسعار الفائدة على الإقراض.

أما المؤشر الفرعي الثاني، فيتكون من ثلاث مؤشرات تحت فرعية وهي:

أ- مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية: يتكون من متوسط أربعة متغيرات هي: عدد المقالات العلمية، نسبة الاستثمار الخارجي من إجمالي الاستثمار، نسبة الواردات من السلع الرأسمالية إلى إجمالي الواردات، ونسبة الصادرات ذات التقنية العالية.

ب- مؤشر رأس المال البشري: يتكون من خمسة متغيرات هي: معدل التمدد في المرحلة الجامعية، معدل التمدد في المرحلة الثانوية، معدل توقع الحياة، معدل انخفاض الأمية، معدل الإنفاق على التعليم.

ج- مؤشر نوعية البنى التحتية للاتصالات: يتكون من متوسط أربعة متغيرات تشمل: الربط بشبكة الإنترنت، عدد أجهزة الحاسوب المستخدمة، كثافة استخدام خطوط الهاتف النقال، عدد الهاتف الثابت لكل ألف شخص.

وقد صدر التقرير الثاني للتنافسية العربية 2006 الذي يهتم برصد وتحليل مستويات التنافسية في 16 دولة عربية توفرت حولها البيانات وذلك مقارنة بعينة من الدول تضم كل من التشيلي، كوريا الجنوبية، ماليزيا، جنوب إفريقيا والبرتغال، تم اختيارها لتقارب مستوى التنافسية فيها

مع مستوى الدول العربية، باستثناء كوريا الجنوبية التي تعتبر هدف مرجعي يمكن للدول العربية الإقتراء به نظراً لمكانة كوريا الجنوبية المرموقة عالمياً، ويمكن استخدام نتائج المؤشرات الفرعية كأدوات تحليلية لاتخاذ القرارات الصحيحة أو تحديد السياسات التي يجب تطبيقها لتعزيز الوضع التنافسي للاقتصاد العربي المعني.<sup>1</sup>

وقد خلص التقرير إلى إن الوضع التنافسي للدول العربية التي يغطيها المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية، لم يتعد نصف ما حققته دول المقارنة، وأنه قد سجل تراجعاً مقارنة مع 2003.

#### الجدول رقم (20): الترتيب ضمن مؤشر التنافسية العربية (2006).

الدولة	مؤشر التنافسية الجارية	مؤشر التنافسية الكامنة	مؤشر بيئة الأعمال	مؤشر التنافسية العربية
تونس	0.55	0.27	0.53	0.41
الجزائر	0.28	0.22	0.13	0.20
المغرب	0.43	0.15	0.42	0.28
متوسط الدول العربية	0.44	0.37	0.25	0.33
متوسط دول المقارنة	0.74	0.77	0.66	0.69
كوريا الجنوبية	1.0	1.0	1.0	1.0

**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات الواردة في تقرير التنافسية العربية 2006.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن متوسط الدول العربية في كل المؤشرات الأربع لم يصل إلى نصف ما حققته بلدان المقارنة، كما يتبين لنا أن تونس تتصدر صدارة الترتيب في هذه المؤشرات، وتأتي الجزائر في مؤخرة ترتيب دول المغرب العربي في هذه المؤشرات.

#### الفرع الثالث: مؤشر سهولة أداء الأعمال.

لقد أستخدمت مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنوياً عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وهو مؤشر مركب يتكون من المؤشرات الفرعية العشر التي تتكون منها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، يقيس المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على قطاع المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، بهدف وضع أسس للقياس والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية.

#### الجدول رقم (21): المؤشر المركب سهولة أداء الأعمال (2005-2006).

<sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، النشرة الفصلية لضمان الاستثمار 2007، السنة الخامسة والعشرون، العدد الفصلي الأول، الكويت، مارس 2007، ص:7.

الفصل الثاني: مناخ وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الترتيب عربياً 2006	الدولة	سهولة أداء الأعمال الترتيب عالمياً 2005 (155 دولة)	سهولة أداء الأعمال الترتيب عالمياً 2006 (175 دولة)
10	الجزائر	128	116
6	تونس	58	80
9	المغرب	102	115

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006.

الجدول رقم (22): ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية العشرة للمؤشر المركب سهولة أداء الأعمال (2006).

الدولة	تأسيس المشروع	التجارة عبر الحدود	استخراج التراخيص	حماية المستثمر	توظيف العمالة	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	دفع الضرائب	إنفاذ العقود	تصفية وإغلاق المشروع
الجزائر	120	109	117	60	93	152	117	169	61	41
تونس	59	39	110	151	92	71	101	139	40	29
المغرب	47	77	133	118	156	45	143	128	127	61

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006.

الفرع الرابع: مؤشرات بيئة الأعمال.

الجدول رقم (23): ترتيب الجزائر ضمن عدد من المؤشرات الدولية.

الدولة	مؤشر الحرية الاقتصادية 2006 (161 دولة)	مؤشر التنمية البشرية 2005 (177 دولة)	مؤشر الاستدامة البيئية 2004 (144 دولة)
الجزائر	119	103	96
تونس	99	89	55
المغرب	97	124	105

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: النشرة الفصلية لضمان الاستثمار 2006، العدد الفصلي الثالث، 2006/3، ص:19، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2004، ص:200، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005، العدد الثاني، ص:136.

### 1- مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر هذا المؤشر سنوياً منذ عام 1995 عن معهد "هيرتاج فاوند ينشن" وصحيفة "وول ستريت جورنال" وذلك لقياس درجة السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، وغطى مؤشر الحرية الاقتصادية 161 دولة سنة 2006.

#### دليل المؤشر:

• (1-1.95) حرية اقتصادية كاملة.

• (2-2.95) حرية اقتصادية شبه كاملة.

• (3-3.95) حرية اقتصادية ضعيفة.

وتعتبر الجزائر من بين الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة حيث بلغت قيمة المؤشر 3.46، وصنفت أيضاً كل من تونس والمغرب على أنها دول ذات حرية اقتصادية ضعيفة، حيث بلغت قيمة المؤشر على التوالي: 3.14، و 3.18.

### 2- مؤشر التنمية البشرية:

يصدر هذا المؤشر منذ سنة 1990 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويعتبر أداة هامة لقياس توجهات التنمية البشرية في العالم، وهو مؤشر مركب يقيس متوسط ما تم تحقيقه في الدولة لجهة تعزيز التنمية البشرية ( الصحة والتعليم ومعدل دخل الفرد)، غطى المؤشر 177 دولة سنة 2005، ويتم احتساب المؤشر على أساس متوسط ثلاث مؤشرات فرعية تقيس متوسط التقدم الذي تم تحقيقه على مدى (5 سنوات) في ثلاث أبعاد رئيسية من التنمية البشرية: طول العمر (متوسط معدل العمر المتوقع عند الولادة)، العلم والمعرفة (معدل محو الأمية ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية)، ومستوى المعيشة (معدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي) وتمنح أوزاناً متساوية.

#### دليل المؤشر:

• 80 % فأكثر: تنمية بشرية مرتفعة.

• 50 % إلى 79 % : تنمية بشرية متوسطة.

• أقل من 50 %: تنمية بشرية منخفضة.

وقد صنفت الجزائر وفق هذا المؤشر ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، وهو نفس تصنيف كل من تونس والمغرب، إلا أن ترتيب تونس أفضل حيث احتلت المرتبة 89 من بين 177 دولة.

### 3- مؤشر الاستدامة البيئية:

يصدر هذا المؤشر منذ سنة 2001 بالتعاون مع جامعة يال (yale) وجامعة كولومبيا الأمريكيتين والمنتدى الاقتصادي العالمي، حيث يقصد بالاستدامة البيئية المحافظة على المصادر الطبيعية على المدى الطويل في محيط بشري متغير ومتحول، وقد غطى المؤشر 146 دولة سنة 2004، وفيما يخص وضعية الجزائر في المؤشر فقد احتلت المرتبة 96، وتصدرت تونس مجموعة الدول العربية حيث احتلت المرتبة 55.

الفرع الخامس: مؤشرات الإدارة الرشيدة.

**الجدول رقم (24): مقارنة وضعية الجزائر في بعض المؤشرات المختارة لسنة 2004.**

المؤشر	الاضطرابات السياسية	فعالية الحكومة	البيروقراطية	سيادة القانون
الجزائر	8.3	36.5	17.7	27.5
تونس	51.9	69.7	44.8	58
المغرب	39.8	56.3	42.4	51.7

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، مرجع سبق ذكره ص: 128-131.

**دليل المؤشر:** تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر و 100%، ويقسم إلى خمس مستويات كما يلي:

- أعلى من 75% تقييم ممتاز.
- أعلى من 50% تقييم جيد.
- أعلى من 25% تقييم متوسط.
- أعلى من 10% تقييم ضعيف.
- أقل من 10% تقييم ضعيف جداً.

1- **مؤشر الاضطرابات السياسية:** يقيس مؤشر الاضطرابات السياسية مدى وجود احتمالات تهديد بالعنف أو تغيير الحكومات بما في ذلك الإرهاب، وبالنسبة لوضعية الجزائر في المؤشر فقد كان رصيدها 8.3% أي أن تقييمها ضعيف جداً، وهي بذلك تعتبر جد متأخرة مقارنة بكل من تونس والمغرب.

**2- مؤشر فعالية الحكومة:**

يقيس هذا المؤشر مستوى تقديم الخدمات العامة وأداء القطاع العام، وقد تحصلت الجزائر على رصيد 36.5% أي أن تقييمها متوسط على غرار كل من تونس والمغرب التي كان تقييمهما جيد.

**3- البيروقراطية:**

يقيس هذا المؤشر تأثير السياسات غير الملائمة والإجراءات المعقدة على الإدارة الرشيدة، وبمراجعة وضعية الجزائر في المؤشر فقد تحصلت على رصيد 17.7% أي أن تقييمها ضعيف بخلاف تونس والمغرب التي تحصلتا على تقييم متوسط.

**4- سيادة القانون:**

يشتمل على العديد من المؤشرات التي تقيس درجة الثقة في جهاز العدالة ومدى احترام القوانين وفعالية تطبيقها وخاصة مدى استقلالية جهاز العدالة، وقد تحصلت الجزائر على رصيد 27.5% بتقييم متوسط، مما يعني عدم تحقيق دولة القانون من وجهة المستثمرين الأجانب على الرغم من توقيع الجزائر على العديد من المعاهدات الدولية التي تضمن الحق في اللجوء إلى التحكيم الدولي.

الفرع السادس: مؤشر الشفافية .

الجدول رقم (25): ترتيب الجزائر في مؤشر الشفافية.

الشفافية الدولية سنة 2006 (163 دولة)			الشفافية الدولية سنة 2005 (159 دولة)*			المؤشر
الدولة	الترتيب عالمياً	الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً	الترتيب عربياً	
الجزائر	97	12	الجزائر	84	11	
تونس	43	6	تونس	51	7	
المغرب	78	11	المغرب	79	10	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

\*: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، مرجع سبق ذكره، ص:136.

Transparency International, **Rapport mondial sur la corruption 2006**, Paris, France, 2006.

مؤشر الشفافية:

يصدر مؤشر الشفافية سنوياً منذ سنة 1995 عن منظمة الشفافية الدولية (internationaltransparency)، لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد ويشترط إجراء ثلاث مُسوح على الأقل لدخول الدولة في المؤشر، ووفق مؤشر الشفافية لسنة 2006، والذي غطى 163 دولة، نجد أن الجزائر صنفت ضمن الدول ذات درجة الشفافية المنخفضة وبالتالي ترتفع فيها مستويات الفساد، وكذلك الأمر بالنسبة للمغرب عدا تونس التي صنفت بدرجة شفافية متوسطة.

الفرع السابع: مؤشر العولمة "كوف" **Kof, index of globalisation**.

يصدر هذا المؤشر عن معهد "كوف" السويسري المتخصص بدراسات الدورة الاقتصادية، وهو مؤشر يُعنى بقياس العولمة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية: اقتصادية-اجتماعية-سياسية، ويغطي المؤشر الكلي للعولمة 123 دولة منها 12 دولة عربية، ويستند إلى سلسلة بيانات من 1971 إلى 2003، وقد تصدرت المؤشر الدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات الأمريكية برصيد 5.41 نقطة من عشرة.

### 1- مكونات المؤشر:

يتم احتساب المؤشر الكلي للعولمة من خلال ثلاثة مؤشرات فرعية تقيس الأبعاد الثلاثة:  
**أ- العولمة الاقتصادية:** الوزن النسبي لهذا المؤشر 34% يتكون هذا المؤشر الفرعي من 8 عناصر وهي: حصة التجارة للنتائج المحلي الإجمالي، حصة الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلي الإجمالي، حصة الاستثمار المحلي للنتائج المحلي الإجمالي، دخول الرعايا الأجانب، عوائق على الإيرادات، معدل التعريف الجمركية، نسبة الضرائب على التجارة الدولية للإيرادات الجارية، قيود على الحساب الرأسمالي.

**ب- العولمة الاجتماعية:** الوزن النسبي لهذا المؤشر 37% يتكون هذا المؤشر الفرعي من 11 عنصر وهي: حجم المكالمات مع العالم الخارجي، نسبة التحويلات للنتائج الإجمالي، الحصة من السياحة الدولية كلفة المكالمات الهاتفية للولايات المتحدة الأمريكية، نسبة الأجانب من إجمالي السكان، عدد خطوط الهاتف الثابت، عدد مزودي خدمة الإنترنت، عدد مستخدمي الإنترنت، عدد مشترك خدمة الكبل، عدد الصحف اليومية، نسبة الاستماع للإذاعة.

**ت- العولمة السياسية:** الوزن النسبي لهذا المؤشر 28% يتكون هذا المؤشر الفرعي من 3 عناصر وهي: عدد السفارات في البلد، عضوية المنظمات الدولية، المشاركة في بعثات مجلس الأمن الدولي.  
**2- دليل المؤشر:**

سمحت التغيرات التي تم قياسها تدرجاً قياسيماً من صفر إلى عشرة، حيث عشرة (10) هي القيمة الأعلى، وصفر (0) هي القيمة الأدنى، وتدل القيم الأعلى على درجة عولمة أكبر.

### 3- وضعية الجزائر في المؤشر:

#### الجدول رقم (26): مؤشر العولمة 2006.

الدولة	مؤشر العولمة الكلي			العولمة الاقتصادية		العولمة الاجتماعية		العولمة السياسية	
	الترتيب عريباً	الترتيب عالمياً	الرصيد	الترتيب عريباً	الرصيد	الترتيب عريباً	الرصيد	الترتيب عريباً	الرصيد
الجزائر	8	83	1.97	6	3.26	10	0.43	4	2.46
تونس	7	82	1.98	8	3.06	7	0.58	3	2.51
المغرب	9	82	1.87	7	3.14	9	0.52	5	2.12

المصدر: [www.globalitation-index.org](http://www.globalitation-index.org).

لقد احتلت الجزائر في مؤشر العولمة الكلي المرتبة 83 عالمياً من أصل 122 دولة والمرتبة الثامنة عربياً من أصل 11 دولة عربية داخلية في المؤشر، وهذا يعني أن وضعية الجزائر في المؤشر ما زالت غير جيدة وهذا يعني أن الجزائر لا تزال دولة أقل جذبا للاستثمار الأجنبي.

#### الفرع الثامن: مؤشر جاهزية البنية الرقمية Networked Readiness Index.

منذ بدأ صدور التقرير الدولي لتكنولوجيا المعلومات Global information technology Report عام 2001، برزت أهميته كأداة قياس قيمة ومميزة في تحديد نقاط قوة وضعف الدول المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك في تقييم تقدمها في هذا المجال، إضافة إلى ذلك يسلط التقرير الضوء على الأهمية المتزايدة لتطبيق وتنمية تكنولوجيا المعلومات في النمو الاقتصادي. ويشتمل التقرير على مؤشر جاهزية البنية الرقمية الذي يقيس مدى جاهزية الدولة للمساهمة في تطوير وتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومدى استفادتها من التطور المستمر في هذا القطاع، ويهدف المؤشر بشكل رئيسي إلى مساعدة صانعي القرار على فهم العوامل المركبة المتنوعة الواجب توفرها لتحقيق التقدم في هذا المجال، وبالتالي مساعدتهم على تحقيق أهداف التنمية المرجوة، حيث امتد الغطاء الجغرافي للمؤشر سنة 2005 بدخول 11 دولة جديدة منها دولتين عربيتين (الكويت وقطر)، ليغطي 115 دولة مقارنة بـ 104 دولة سنة 2004، منها سبع دول عربية.<sup>1</sup>

#### - مكونات المؤشر:

المؤشر أحد ثلاثة أجزاء يتكون منها التقرير، وهو عبارة عن دراسة تحليلية حول انتشار واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول، وتقييم لمستوى تطورها عالمياً، وذلك استناداً إلى بيانات ومعلومات تم جمعها عن مصادر دولية بارزة منها البنك الدولي، إتحاد الاتصالات الدولي والمنندى الاقتصادي العالمي، ويتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

- بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل أفراد هذه الشريحة.
- مدى جاهزية مجتمع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المؤلفة من الشرائح الرئيسية التالية: الأفراد، رجال الأعمال والحكومات.

#### الجدول رقم (27): مؤشر جاهزية البنية الرقمية (2004-2006).

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً		الرصيد	
		2006	2004	2006	2004
9	الجزائر	80	87	0.72-	0.66-
2	تونس	31	36	0.33	0.39

<sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، النشرة الفصلية لضمان الاستثمار 2006، العدد الفصلي الثاني 2006، الكويت، 2006، ص: 18.

8	المغرب	54	77	0.17-	0.51-
---	--------	----	----	-------	-------

**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2006 و2007.

لقد تراجعت مرتبة الجزائر في المؤشر من المرتبة 80 عالمياً سنة 2004 إلى المرتبة 87 من أصل 115 دولة سنة 2006 بتراجع قدره سبع (7) مراتب، أما عربياً فقد حصلت على الترتيب 9 من أصل 9 دول عربية داخلة في المؤشر وهي بذلك تعتبر في المرتبة الأخيرة عربياً، وهذا ما يعني أن الجزائر ما تزال ضعيفة فيما يخص مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقارنة مع دول الجوار، حيث حصلت كل من تونس والمغرب على المرتبة 36 و77 عالمياً على التوالي، أما عربياً فقد حصلنا على المرتبة 2 و8 أيضاً على التوالي.

#### المبحث الثالث: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

بعد التطرق إلى المجهودات المبذولة من طرف الجزائر في إطار تشريعي وقانوني من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والمتعرض لها سابقاً، نحاول في هذا المبحث تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من خلال عرض تطور هذه التدفقات، مصادرها وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية.

#### المطلب الأول: تحليل التدفقات حسب السنوات.

يمكن تقسيم تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر\* إلى الجزائر إلى مرحلتين أساسيتين

هما:

#### الفرع الأول: المرحلة الأولى (1970-1994).

تضم هذه المرحلة أقل تدفق حققته الجزائر في هذا المجال، وذلك في سنة 1971 إثر قانون تأميم المحروقات وذلك بالنظر إلى كون هذا القطاع الوحيد الذي كان يهتم المستثمر الأجنبي ومع عدم وجود حق ملكية الآبار للمستثمرين الأجانب، فتحت الحكومة آنذاك إمكانية الصناعة في هذا المجال لرؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي دفع بالعديد من الشركات الأجنبية للاستثمار في مشروعات التكرير والاكتشاف والإنتاج ونقل المحروقات وذلك بالنظر إلى عدم توفر الجزائر على التكنولوجيا الكافية في ذلك الوقت.

إن جاذبية هذا القطاع قد زادت خلال فترة السبعينات أين ارتفعت أسعار النفط، ومن ثم فإن التدفقات كانت تتناسب طردياً مع أسعار النفط.

\*- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يعني به ما دخل فعلاً في تلك السنة كاستثمارات جديدة، أو الفرق بين مخزون الاستثمارات أو التغيير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة لسنتين متتاليتين.

وفي سنة 1982 وبصدور القانون الذي ينص على أن الاستثمارات الأجنبية لا تتم إلا في إطار الشركات المختلطة وهذا ما يترجم رفض الحكومات المتعاقبة لأي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية، مما أدى إلى هروب للاستثمار الأجنبي المباشر والأسباب مختلفة، ففي البداية القوانين والتشريعات الوطنية هي التي كانت عائقاً أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة والأزمة التي مرت بها الجزائر أدت إلى نفور الاستثمارات الأجنبية المباشرة منها خاصة بعد انخفاض أسعار البترول.

وفي بداية التسعينات بقي الوضع على حاله بالرغم من قانون ترقية الاستثمار في سنة 1993، حيث أن الوضعية الأمنية والسياسية المتدهورة عمقت من أزمة الجزائر، وهذا ما أدى بها إلى الدخول في إصلاحات من أجل التأقلم مع النظام العالمي الجديد.

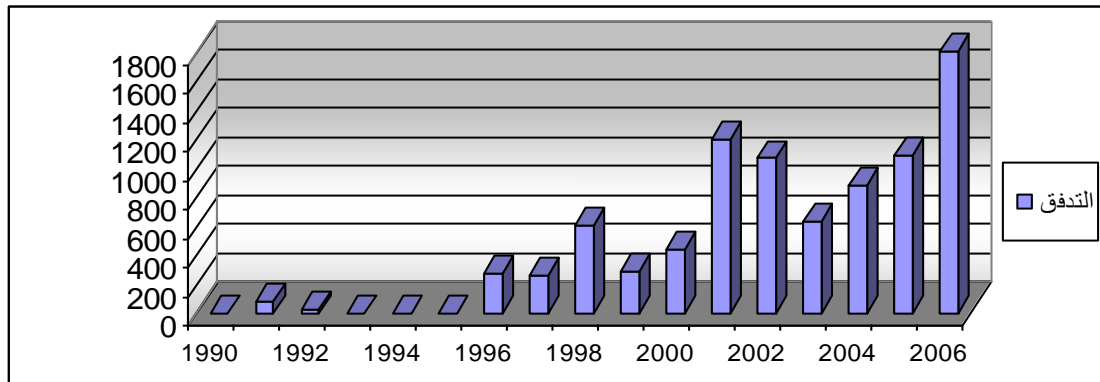
#### الفرع الثاني: المرحلة الثانية (1995-2006).

بداية من سنة 1995 نلاحظ أن هناك نوع من التحسن في وضع التدفقات، ويمكن إرجاع ذلك إلى تيقن الحكومة آنذاك من عدم قدرتها على تحمل العبء الاقتصادي الناتج عن ثقل المديونية، وبالتالي كان لابد من وضع إصلاحات اقتصادية أدت بالدولة إلى الانسحاب تدريجياً وفتح الباب أمام الخصخصة.

وبالرغم من أن برنامج الخصخصة قد وجد عدة عراقيل كالأزمة الأمنية، البطالة المرتفعة ووزن الإتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) في القضايا السياسية، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد تحفز نوعاً ما بالتشريع الجديد من خلال قانون الاستثمار لسنة 1993 المعدل والمتمم بالأمر 01-03 لسنة 2001، كما أن لبرنامج الإنعاش الاقتصادي المعلن سنة 2001 دوراً في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر - الشكل رقم 11-.

#### الشكل رقم (11): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2006).

الوحدة: مليون دولار



المصدر:

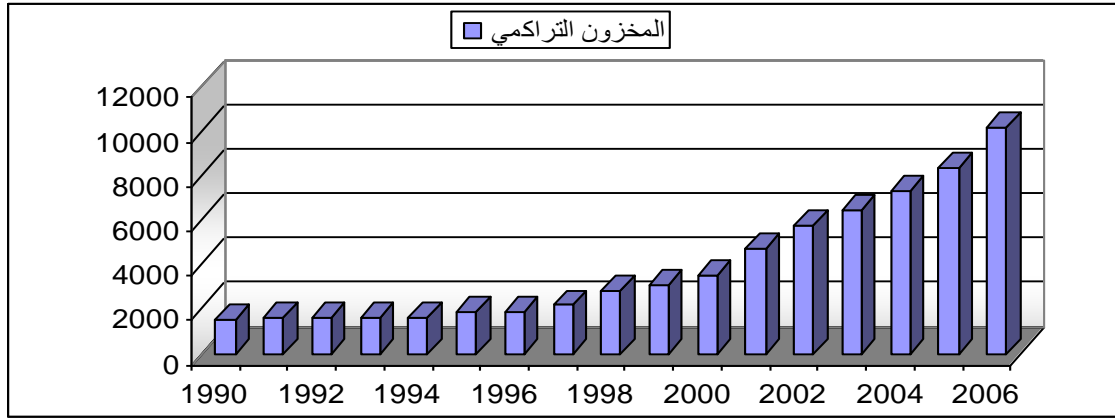
Unctad, World Investment Directory, Volume X Africa, Op.Cit, P:62.

إن التطور المسجل في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال السنوات الأخيرة قد دعم الإرادة السياسية للسلطات الجزائرية في إعطاء بعد جديد للاستثمار، وتظهر هذه الإرادة أيضاً من خلال قيام الحكومة الجزائرية بمنح عدة ضمانات للمستثمرين وذلك عن طريق قيامها بالتوقيع على عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف تتعلق بالاستثمار.<sup>1</sup>

هذا التطور يظهر من خلال المخزون التراكمي لهذه الاستثمارات،\* الذي شهد ارتفاعاً محسوساً خلال السنوات الأخيرة، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (12): مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2006)

الوحدة: مليون دولار (2006).



المصدر:

Unctad, base de données FDI (<http://www.unctad.org/fdistatistics>)

من خلال الشكل السابق يتبين لنا أن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 1980-2006 قد شهد تطوراً ملحوظاً خاصة بعد سنة 2000، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة النظام التشريعي المحفز الذي اعتمده الجزائر، وقيامها بفتح التجارة وتحريرها وخصوصة بعض المؤسسات العمومية، الأمر الذي شجع بعض المستثمرين الأجانب إلى توجيه استثماراتهم نحو الجزائر.

من خلال ما سبق يظهر لنا التطور الملحوظ الذي شهدته الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصاً مع بداية الألفية الثالثة وتزامن ذلك مع برنامج الإنعاش الاقتصادي لكن الملفت للانتباه هو أن قطاع المحروقات هو الذي يحظى بالنصيب الأكبر في كل سنة، فمثلاً في سنة 2000 كانت التدفقات الاستثمارية الأجنبية تساوي 438 مليون دولار نصيب قطاع المحروقات منها هو 320 مليون دولار أما الباقي فهو موجه إلى باقي القطاعات، هذا التوجه الكبير نحو قطاع المحروقات

<sup>1</sup> - Unctad, Examen de la politique de l'investissement en Algerie, Nations unies, New york et Genève, 2004, p: 7.

\*- نقصد بالمخزون التراكمي تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الباقي فعلا في الجزائر عبر السنوات.

أدى إلى ضعف التدفقات الاستثمارية في القطاعات الأخرى وعدم إمكانية حصولها على تدفقات أكبر.

#### المطلب الثاني: تحليل التدفقات حسب أصل التدفق.

في محاولة لتحليل التدفقات حسب أصل التدفق، كان لابد من التطرق وبالدراسة إلى مصادر هذه التدفقات حسب المنشأ الجغرافي، ثم معرفة نصيب القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات من هذه التدفقات على اعتبار أن معظم رؤوس الأموال الأجنبية تذهب إلى قطاع المحروقات، وأخيراً معرفة حجم رؤوس الأموال الأجنبية العربية المستثمرة في الجزائر. الفرع الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب بلد المنشأ الجغرافي.

للإطلاع بصورة واضحة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يجب التعرف على أهم رؤوس الأموال الأجنبية كما هو ممثل في الجدول التالي -الجدول رقم (28)-:

الجدول رقم (28): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من قبل المنشأ الجغرافي خلال الفترة (1998-2001). الوحدة: مليون دولار

الدولة أو المنطقة	1998	1999	2000	2001	المجموع
الدول المتقدمة	565.4	271	418.5	794.3	2049.2
أوروبا	286.2	177.4	188.6	429.5	1081.7
الإتحاد الأوروبي	285.5	177.3	186.4	429.5	1078.7
النمسا	1.2	0.4	2.7	5.1	9.4
بلجيكا	14.6	0.6	4.5	12.4	32.1
التشيك	0	0.2	2.4	1.1	3.7
فرنسا	76.7	137.5	49.5	80.4	344.1
ألمانيا	20.1	7.8	66.5	37.8	132.2

الفصل الثاني: مناخ وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

148.3	34.4	9.3	11.8	92.8	إيطاليا
76.3	71.9	1.3	0.6	2.8	هولندا
221.1	152.9	35.6	16.4	16.2	إسبانيا
26.8	1.1	0.5	0.1	25.1	السويد
75.5	23.3	14.2	2	36	المملكة المتحدة
5	5	-	-	-	أيسلندا
12.2	9.2	2.1	0.1	0.7	سويسرا
918.2	356	208.9	90.8	262.5	أمريكا الشمالية
11.4	1.6	3.2	0.9	5.7	كندا
906.9	354.4	205.7	89.9	256.9	الولايات المتحدة
49.3	8.8	21.1	2.8	16.6	الدول المتقدمة الأخرى
49.3	8.8	21.1	2.8	16.6	اليابان
451.5	381.3	38	6.5	25.7	الدول النامية
367.5	363.3	3.7	0.1	0.4	إفريقيا
2.7	-	1.7	0.9	0.1	أمريكا اللاتينية والكاريبي
2.7	-	1.7	0.9	0.1	البرازيل
81.2	17.9	32.5	5.5	25.3	آسيا
63.9	17.9	20.2	3.6	22.2	غرب آسيا
26.4	2.5	0.1	1.8	22	تركيا
14.4	-	12.2	1.8	0.4	الصين
3.0	0.1	0.1	0.1	2.7	كوريا الجنوبية

المصدر: Unctad , World Investment Directory, Volume X Africa , Op.Cit, P:64.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا ما يلي:

احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى من بين الدول الأكثر استثماراً في الجزائر حيث بلغت استثماراتها نحو 906.9 مليون دولار خلال الفترة 1998-2001، وتتركز أهم استثماراتها في قطاع المحروقات (Petrofac Resources International Inc)، إلا أنها في الآونة الأخيرة تبنت بعض المشروعات في قطاع الكيمياء والصيدلة ولكنها تبقى ضعيفة أمام قوة ولهفة المستثمر الأمريكي للاستثمار في القطاع السابق.<sup>1</sup>

1- Unctad ,Examen de la politique de l'investissement en Algérie, Op Cit, P:12.

وتأتي في المرتبة الثانية مصر بالرغم من أنها لم تحقق مشاريع كثيرة قبل سنة 2001 إلا أنها عادت بقوة وحصلت على المرتبة الثانية في مجموع التدفقات وذلك بمشروع الهاتف النقال GSM الذي تطور ونمى بسرعة هائلة.

أما المرتبة الثالثة فهي لفرنسا بحكم أن لها علاقات متواصلة مع الجزائر بحكم التاريخ، وتبقى الجزائر الأقل استفادة من الاستثمارات الفرنسية وذلك مقارنة مع كل من تونس والمغرب، ثم تأتي بعدها الدول الأخرى.

#### الفرع الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات حسب بلد المنشأ.

وفيما يخص مصادر أهم رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الجزائر وذلك خارج قطاع المحروقات فهي موضحة في الجدول التالي:

#### الجدول رقم (29): الدول العشرة الأولى المستثمرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات.

الوحدة: مليون دولار

الترتيب	البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع
1	مصر	245.128	1274.52	22.425	8.424	208.52	1143.233	2902.25
2	الكويت	0	0	0	0	1150.825	0	1150.825
3	جنوب إفريقيا	0	0	0	426.4	0	0	426.4
4	فرنسا	139.984	9.36	92.768	26.143	47.892	23.036	339.183
5	ليبيا	179.283	0	55.809	2.483	14.846	0.364	252.785
6	الو م أ	12.571	0.728	0	1.118	218.933	3.016	236.366
7	العربية السعودية	0	0	0	0	214.903	0	214.903
8	الصين	11.414	0.598	0.117	194.48	2.067	1.872	210.548
9	الهند	0	176.8	0.195	0.299	0	0	177.294
10	هولندا	1.677	0	172.38	0	0	0	174.057

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، 2006.

**1- مصر:** تعتبر المستثمر الرئيسي في الجزائر وذلك بمبلغ 2902.25 مليون دولار وذلك بعد دخول شركة أوراسكوم تيليكوم والتي تعمل في مجال الاتصالات حيث استفادة هذه الشركة -والتي تعمل تحت اسم Djezzy - من ثاني رخصة للهاتف النقال بعد إبرام اتفاقية سنة 2001 بقيمة 737 مليون دولار،<sup>1</sup> وبلغت قيمة استثماراتها من سنة 2001 حتى سنة 2005 نحو 150.886 مليار دينار جزائري لتساهم في خلق حوالي 2390 منصب شغل،<sup>2</sup> وتجدر الإشارة إلى أن شركة أوراسكوم قامت بتتويج استثماراتها في الجزائر، إذ نسجل دخولها بقوة في مجال صناعة الإسمنت حيث نجد

<sup>1</sup> - صندوق النقد العربي، تطورات وإنجازات الخصخصة في الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الكويت، 2002، ص:20.  
<sup>2</sup> -A. Benachenhou, Les Nouveaux Investisseurs. Ed. Alpha design, Alger, 2006, P:53.

الشركة الجزائرية للإسمنت (ACC) حيث دخل هذا المشروع حيز التنفيذ في مارس 2004 بمدينة المسيلة، باستثمار قدره 420 مليون دولار سنويا وطاقة إنتاجية تقدر بـ 4 مليون طن سنويا وهو ما يغطي 15% من السوق المحلية للإسمنت، ويتوقع أن يصل حجم الإنتاج إلى 17 مليون طن سنة 2010.

**2- الكويت:** تعتبر الكويت المستثمر الثاني بعد مصر حيث بلغ حجم استثماراتها نحو 1150.825 مليون دولار، وذلك بعد دخول شركة الوطنية للاتصالات وحصولها على الرخصة الثالثة للهاتف النقال سنة 2004، وقد سمح ذلك بخلق نحو 1500 منصب شغل حيث تسعى إلى استثمار حوالي مليار دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة.<sup>1</sup>

**3- جنوب إفريقيا:** احتلت المرتبة الثالثة وذلك بمبلغ 426.4 مليون دولار وذلك سنة 2003 بمشروع Kahrama لإنشاء محطة تحلية المياه ومحطة إنتاج الكهرباء بأرزيو.

**4- فرنسا:** احتلت المرتبة الرابعة وذلك بمبلغ 339.183 مليون دولار، وقد تركزت معظم هذه الاستثمارات في الصناعات الغذائية، فنجد شركة DANONE بعد شراكتها مع شركة جرجرة سمح ذلك بخلق نحو 900 منصب شغل، وشركة CANASTEL للمشروبات الغازية والتي بلغ حجم استثماراتها نحو 100 مليون دولار لتساهم في خلق 800 منصب شغل، إضافة إلى الاستثمارات أخرى في مجال الخزف، الصناعات المصنعة (MECHLELIN)، والكيمياء والصيدلة، ونجد أيضا بعض الاستثمارات في القطاع المصرفي مثل: بنك سوسيتي جنرال (Société Générale) والبنك الوطني الباريسي (BNP)، وتجدر الإشارة في الأخير إلى أنه في شهر ديسمبر سنة 2002 تم التوقيع على اتفاقية مع فرنسا تتضمن تحويل جزء من المديونية الجزائرية الخارجية إلى استثمارات بقيمة 60.9 مليون أورو سنة 2002 و 288 مليون أورو سنة 2004.<sup>2</sup> كما أنه ومع نهاية سنة 2004 قررت فرنسا تحويل ما يعادل 288 مليون أورو من الديون في ذمة الجزائر إلى استثمار مباشر.<sup>3</sup>

**5- ليبيا:** احتلت المرتبة الخامسة بإجمالي قدره 252.785 مليون دولار ومن أهم المشاريع إنشاء ثلاث فنادق في الجزائر من طرف الشركة العربية الليبية للاستثمار الخارجي (LAFICO).<sup>4</sup>

**6- الولايات المتحدة الأمريكية:** حصلت على المرتبة السادسة من حيث التدفقات بإجمالي قدره 236.366 مليون دولار، من خلال قطاع الصيدلة فنجد قيام شركة صيدال بإبرام عقد شراكة مع المخبر العالمي الأمريكي بفايزر (Pfizer) باستثمار قدره 25 مليون دولار، ورون بوفلانك

<sup>1</sup> - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، الكويت، العدد الخامس والعشرون، 2005، ص: 21.

<sup>2</sup> - A. Benachhou, Op.Cit, P:30.

<sup>3</sup> - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

<sup>4</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، النشرة الفصلية لضمان الاستثمار 2004، السنة الثانية والعشرون، العدد الفصلي الثاني، 2004، ص: 11.

(Rhone Pouvelenc) و بيارفابر (Piere Fabre) باستثمار قدره 28 مليون دولار،<sup>1</sup> ونجد أيضا شركة (HWD) لإنشاء محطة تحلية المياه والتي سمحت بخلق 60 منصب شغل.

7- السعودية: احتلت المرتبة السابعة بمبلغ إجمالي قدره 214.903 مليون دولار، بمشروع تأسيس قريتين سياحيتين في الجزائر عن طريق المجمع السعودي سيدار.

8- الصين: احتلت المرتبة الثامنة بمبلغ إجمالي قدره 210.548 مليون دولار، وتركزت معظم استثماراتها في مجال الأشغال العمومية.

9- الهند: احتلت المرتبة التاسعة بمبلغ إجمالي قدره 177.294 مليون دولار، وذلك من خلال شراء شركة إسبات (ISPAT) الهندية 70% من أسهم الشركة الوطنية للحديد والصلب بالحجار سنة 2001، هذه الشركة أظهرت رغبة في توسيع مشاركتها إلى فروع أخرى من نفس القطاع وقد تمكنت من رفع الإنتاج سنة 2005 بـ 70% مقارنة بسنة 2001 ليبلغ 1.2 مليون طن، وتمكنت الشركة كذلك من زيادة حجم مبيعاتها في السوق الوطني لتصل إلى 80 ألف طن شهرياً بعدما كانت تقدر بـ 33 ألف طن، وارتفعت الصادرات لتصل إلى نحو 10 آلاف طن شهرياً، وهو ما يعزز ترقية التعاون جنوب جنوب.

10- هولندا: احتلت المرتبة العاشرة بمبلغ إجمالي قدره 147.057 مليون دولار.

#### الفرع الثالث: تدفقات الاستثمارات العربية الأجنبية المباشرة.

ونظراً للإجراءات التحفيزية فقد تعاضم حجم الاستثمارات العربية في الجزائر والجدول التالي-

الجدول رقم (30)- يوضح ذلك:

الجدول رقم (30): حجم الاستثمارات العربية الأجنبية المباشرة في الجزائر للفترة (1995-2005).

#### الوحدة: مليون دولار

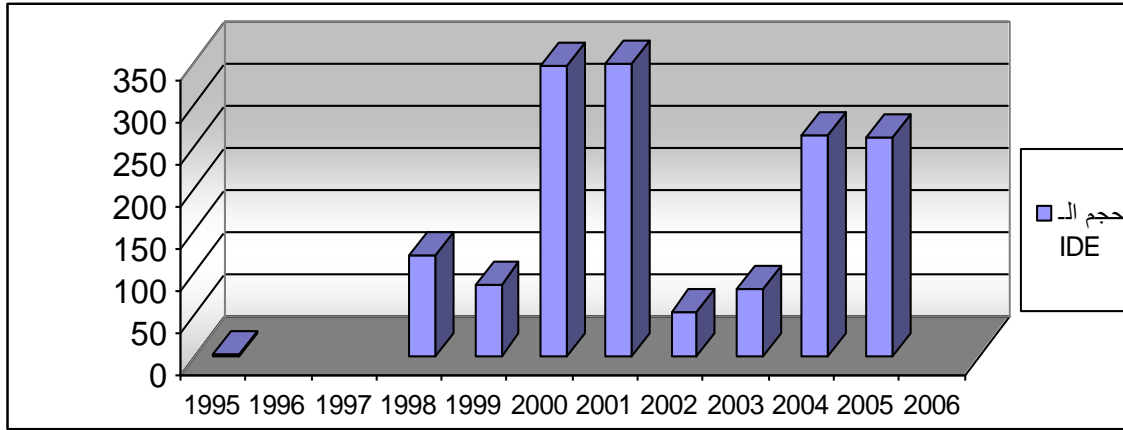
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المجموع
حجم IDE	3.50	-	-	122	85.8	347.5	350	54.6	80.4	263.3	260.55	-	1567.65

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، ص:189.

الشكل رقم (13): حجم الاستثمارات العربية الأجنبية المباشرة في الجزائر للفترة (1995-2005).

#### الوحدة: مليون دولار

<sup>1</sup> - عبد الحميد برحومة، محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها - إعداد نموذج قياسي للاستثمار بالجزائر للفترة: 1994-2004، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007، ص: 201، 202.



**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، ص:189.

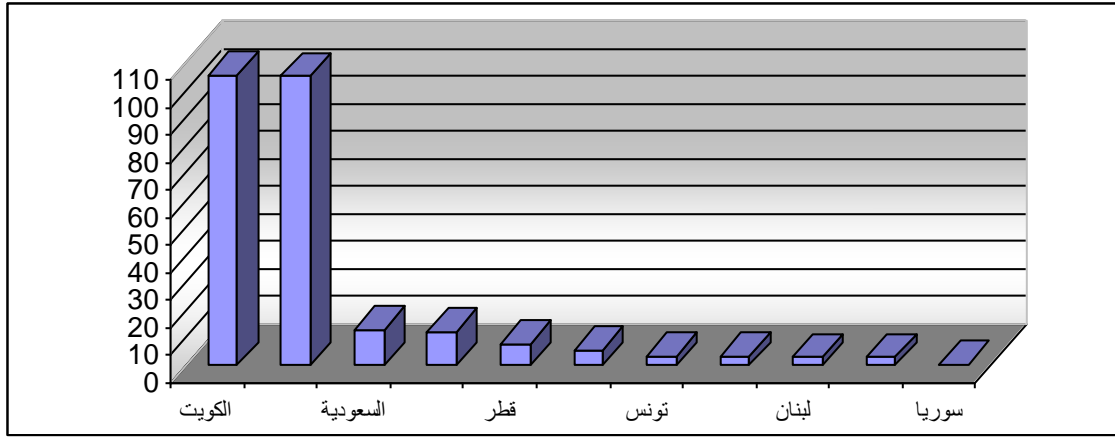
من خلال الجدول رقم (30) يتضح لنا أن المبلغ الإجمالي للاستثمارات العربية الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (1995-2005) بلغ نحو 1567.65 مليون دولار، وقد شهدت هذه الاستثمارات نمواً كبيراً خلال السنوات الأخيرة، وتعتبر سنتي 2000 و 2001 الأحسن من حيث التدفقات، أما مصادر هذه الاستثمارات فهي مختلفة، والجدول التالي يوضح المصادر العربية المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وذلك لسنة 2005:

**الجدول رقم (31): الاستثمارات العربية الأجنبية المباشرة في الجزائر موزعة حسب بلد المنشأ لسنة 2005.**  
الوحدة: مليون دولار

البلد	الكويت	مصر	السعودية	الأردن	قطر	الإمارات	تونس	ليبيا	لبنان	البحرين	سوريا	المجموع
المبلغ	105.01	104.88	12.86	12.03	7.82	5.69	3.26	3.06	2.88	2.79	0.27	260.6

**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2006.

**الشكل رقم (14): الاستثمارات العربية الأجنبية المباشرة في الجزائر موزعة حسب بلد المنشأ لسنة 2005.**  
الوحدة: مليون دولار



**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2006.

من خلال الشكل (14) يتضح لنا أنه تعد كل من الكويت ومصر أهم الدول المستثمرة في الجزائر خاصة في قطاع الخدمات.

#### المطلب الثالث: تحليل التدفقات حسب نصيب القطاعات الاقتصادية.

بعد التعرض للاستثمارات الأجنبية من حيث تدفقاتها إلى الجزائر وتحليلها ودراسة تطوراتها ثم التعرض إلى أهم البلدان أو الشركاء الأساسيين وذلك بدراستها حسب الدول الأصلية، نقوم الآن بتحليل أكثر للوقوف على جميع جوانب هذه الاستثمارات وذلك بتحليلها حسب القطاعات الاقتصادية وما مدى نصيب كل قطاع من التدفقات السابقة، حيث سنتعرض إلى الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات ثم في القطاعات الأخرى مجتمعة.

#### الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات.

يلعب هذا القطاع دوراً أساسياً في مجال الاستثمارات الأجنبية الموجهة إليه، وذلك راجع إلى ما تمتلكه الجزائر من ثروات طبيعية تفتح المجال للاستثمار فيها، كما يكتسي هذا القطاع أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الجزائري إذ يمثل نحو 97% من إجمالي الصادرات حيث قفزت حصيلة الصادرات النفطية من 18.11 مليار دولار سنة 2002 إلى 53.61 مليار دولار سنة 2006 بينما بلغت صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات سنة 2002 نحو 0.61 مليار دولار و1.13 مليار دولار سنة 2006 وهذا ما يؤكد أهمية هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد الوطني،<sup>1</sup> وقد تم فتح المجال للمشاركة منذ تأميم المحروقات سنة 1971 حيث كانت السياسة الوطنية القائمة حينها تقوم على أساس الاقتصاد الموجه مما أدى إلى فرض قيود إنتاجية، الأمر الذي نتج عنه الحد من تحقيق أقصى استفادة من جهود الاستكشاف.

<sup>1</sup> - Banque d'Algérie, **Annuel Rapport 2006**, Op.Cit, P:61.

وبموجب قانون الاستثمار لسنة 1991 تم فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع والذي تجسد في شكل شراكة، حيث تم التوقيع على عقد شراكة بين شركة "أركو" Arco وسوناطراك في 15 أبريل 1996 بقيمة 225 مليون دولار، علماً أن عقد النية تم توقيعه من طرف هذه الشركة في جويلية 1994 وأعقبته مفاوضات دامت سنتين، وهذا ما يعني أن الشراكة الأجنبية في هذا القطاع تجسدت بشكل فعلي منذ 1996.<sup>1</sup>

ومن أهم العقود التي تم توقيعها في هذا المجال عقد مع شركة 'بريتش بيتروليوم' في مجال الاستكشاف بمشروع يمتد على 23 ألف كلم<sup>2</sup>، وعقد مع شركة 'أميرداهاس' بقيمة 900 مليون دولار، ونلاحظ عودة كبرى الشركات النفطية الأمريكية للاستثمار في الجزائر مثل شركة 'أناداركو' التي تبلغ قيمة مشاريعها الاستثمارية في الجزائر 4.5 مليار دولار،<sup>2</sup> وتتوي شركة 'شل' استثمار أكثر من 100 مليون دولار حتى عام 2008 في أنشطة متنوعة من بينها التنقيب عن النفط والغاز بعد حصولها عام 2005 على ترخيصين جديدين لهذا الغرض،<sup>3</sup> وقد تم التركيز أيضاً على الغاز الطبيعي وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجزائر تمثل ما نسبته 8.5% من الاحتياطي العربي من الغاز،<sup>4</sup> وقد تم التوقيع على عقد مع شركة BP&MOCO سنة 2000 لإنتاج الغاز الطبيعي وذلك بقيمة 2.5 مليار دولار، وفي سنة 2005 تم إبرام عقد مع شركة إيني الإيطالية لتوسيع خط أنبوب الغاز الذي يمتد على 600 ميل (965,61 كيلومتر) يربط حاسي الرمل بإيطاليا عبر الأراضي التونسية "ترانس ميد" لزيادة طاقته الإنتاجية بنحو 6.5 مليار م<sup>3</sup> سنوياً و3.2 مليار م<sup>3</sup> سنة 2008 و3.3 مليار م<sup>3</sup> سنة 2012.<sup>5</sup> وما نستنتجه في الأخير أن الاستثمار في هذا المجال لا يحتاج وإلى حد ما للتحفيزات، فالحافز الوحيد في هذا المجال للمستثمر الأجنبي هو توفر الموارد النفطية وبشكل كبير، حيث يمكن أن نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر موجود في الجزائر منذ السبعينات رغم أن المنهج المتبع في ذلك الوقت هو المنهج الاشتراكي، بالإضافة إلى القوانين الخانقة له من جهة ووجوده في العشرية السوداء من جهة أخرى، وعليه ما يجب أن نشير إليه في هذه الحالة أن قطاع المحروقات من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر لا يخضع خضوعاً كلياً للمحددات التي تم التطرق إليها في الفصل الأول، بل المحدد الوحيد بالنسبة لهذه الاستثمارات هو توفر المادة الأولية (النفط والغاز) حيث أن تلك المحددات تعمل على تحسين الجو والمناخ وزيادة تدفقاته.

**الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية الأخرى.**

<sup>1</sup> - عبد الحميد برحومة، مرجع سبق ذكره، ص: 200.

<sup>2</sup> - ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 209.

<sup>3</sup> - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، الكويت، العدد السابع والعشرون، 2007، ص: 74، 75.

<sup>4</sup> - نفس المرجع، ص: 93.

<sup>5</sup> - صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، الكويت، العدد السادس والعشرون، سبتمبر 2006، ص: 78.

في الواقع لا توجد هناك إحصائيات كافية عن نصيب كل قطاع اقتصادي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ذلك أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) لا توضح سوى الاستثمارات المصرح بها لديها والمرخص لها دون التطرق إلى الاستثمارات المنجزة، أما بنك الجزائر فلا يشير إلا لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية دون الإشارة إلى القطاعات الاقتصادية، في حين تكتفي مديرية الجمارك بإحصاء تدفقات الآلات والمعدات ووسائل الإنتاج.

رغم ذلك نحاول الإشارة إلى أهم القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ضمن الجدول التالي:

الجدول رقم (32): توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خارج القطاعات المحروقات خلال الفترة (2000-2005).

القطاع	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دينار)	النسبة %
الاتصالات	4	260627	46.08%
الصناعة	322	229407	40.30%
الخدمات	87	36348	6.42%
البناء والأشغال العمومية	54	19799	3.50%
السياحة	9	14685	2.9%
الزراعة	10	2110	0.37%
النقل	12	1624	0.28%
الصحة	4	891	0.15%
المجموع	502	565491	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2006.

**1- قطاع الاتصالات:** يعتبر هذا القطاع من بين أهم القطاعات لاحتلاله المرتبة الأولى من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت نسبة التدفقات 46.08% من إجمالي التدفقات التي تقدر بـ 260627 مليون دينار، حيث أنه تم سنة 2000 إعادة هيكلة القطاع من خلال قانون حدد صلاحيات كل من البريد والاتصالات، وأوكل لهذه الأخيرة مهمة إدارة عمليات الخطوط الهاتفية الثابتة وخدمات الهاتف النقال، بالإضافة إلى ذلك فقد تم فتح سوق الاتصالات أمام الاستثمارات الأجنبية، وتجسد ذلك بمنح ثاني ترخيص للشركة المصرية أوراسكوم سنة 2001، وثالث ترخيص للشركة الكويتية "الوطنية" (نجمة) سنة 2004 بمبلغ 88500 مليون دينار.

أما فيما يخص التكنولوجيات الحديثة للاتصال، فيمكن اعتبار السوق الجزائرية واعدة خاصة ما تعلق بالإعلام الآلي والإنترنت، حيث حازت مؤسسة WANADOO الفرنسية على 20% من

أسهم المؤسسة الخاصة EPAD لتدعيم استثماراتها في المعلوماتية وخدمات الإنترنت،<sup>1</sup> وبتيح هذا القطاع فرص جيدة لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة مع السوق الداخلية التي تعتبر أكبر الأسواق على الساحة المغربية.

**2- قطاع الصناعة:** يعتبر هذا القطاع ثاني قطاع بعد قطاع الاتصالات، حيث بلغت نسبة التدفقات 40.30% من إجمالي التدفقات التي تقدر بـ 229407 مليون دينار، ويعد هذا القطاع من بين المصادر ذات المداخل المرتفعة، حيث يساهم في تحقيق مستويات أفضل للمعيشة وهذا من خلال تأثيراته التوسعية التراكمية على حجم الإنتاج وتأمين مستلزمات التنمية الاقتصادية وزيادة حجم الاستخدام والناتج الحقيقي للفرد، ويشمل هذا القطاع:

- **الصناعة الميكانيكية:** مثالنا عن هذه الصناعة الشركة الفرنسية MECHLIN والتي عادت إلى النشاط في أكتوبر 2002 بعد توقف دام 9 سنوات وهذا بهدف تلبية حاجيات السوق المحلي بـ 40% ثم تصدير الإنتاج بنسبة 60% وتبلغ قيمة المشروع 20 مليون أورو ويسمح بتشغيل 500 عامل.

- **الصناعة الغذائية:** لقد عرفت هذه الصناعة انتعاشاً في السنوات الأخيرة خاصة في مجال الشراكة، مثل شركة "دانون" الفرنسية التي وقعت عقد شراكة مع شركة جرجرة.

كما أنه من المرتقب أن يتم إنجاز مشروع مندمج ضخم لاستغلال الاحتياطي من الفوسفات بمنطقة جيجل بمساهمة أجنبية، حيث أبدت مجموعة أوروبية وأمريكية وأخرى أوروبية رغبتها في هذا المشروع والذي تم عرضه في 25 ديسمبر 2004 خلال الندوة الخاصة بتطوير الفوسفات والأسمدة الفوسفاتية الذي نظم بفندق "ميركور" بالجزائر،<sup>2</sup> أما المجالات الصناعية الأخرى التي استقطبت إليها الاستثمار الأجنبي المباشر فنجد صناعة الحديد والصلب والتعدين (الشركة الهندية ISPAT) وصناعة الكيمياء والكهرباء.

**3- قطاع الخدمات:** احتل المرتبة الثالثة حيث بلغت نسبة التدفقات 6.42% من إجمالي التدفقات التي تقدر بـ 36348 مليون دينار.

**4- قطاع البناء والأشغال العمومية:** احتل المرتبة الرابعة حيث بلغت نسبة التدفقات 3.50% من إجمالي التدفقات التي تقدر بـ 19799 مليون دينار، وقد قدرت نسبة نمو هذا القطاع حسب إحصائيات بنك الجزائر بـ 7.1% سنة 2005 والملاحظ هنا انخفاض هذه النسبة حيث قدرت سنة

<sup>1</sup> - كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي في الدول المتخلفة - حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004، ص: 357.  
<sup>2</sup> - عبد الحميد برحومة، مرجع سبق ذكره، ص: 202..

2004 بـ 8%،<sup>1</sup> ولقد زاد اهتمام الدولة بهذا القطاع خاصة فيما يتعلق ببرنامج دعم النمو الاقتصادي (مشروع الطريق السيار شرق - غرب ومشروع بناء مليون وحدة سكنية).

**5- قطاع السياحة:** نظراً لما يكتسبه قطاع السياحة من أهمية بالغة سواء من حيث المساهمة في التنمية الاقتصادية أو من حيث تنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات، أدى بالسلطات إلى محاولة النهوض به من خلال الإعلان عن برامج خوصصة المؤسسات السياحية التابعة للقطاع العام، إما للقطاع الخاص المحلي أو للمستثمرين الأجانب مع تقديم تسهيلات التسديد والإعفاء الضريبي والجمركي،<sup>2</sup> لكن وبالرغم من ذلك تبقى نسبة التدفق من الاستثمارات الأجنبية ضعيفة مقارنة بالجارتين تونس والمغرب، حيث بلغت نسبة التدفق إلى غاية سنة 2005 نحو 2.6% من إجمالي التدفقات، وأهم المشاريع في هذا القطاع نجد مشروع المركب السياحي بسيدي فرج بقيمة 22.11 مليون دولار والذي يسمح بخلق 5000 منصب شغل، ومشروع المجمع السعودي سידار لتأسيس قرينتين سياحيتين بالجزائر العاصمة بقيمة 29.126 مليون دولار والذي يسمح بخلق 240 منصب شغل.<sup>3</sup>

**6- قطاع الفلاحة:** رغم الإمكانيات الزراعية التي تتوفر عليها الجزائر في هذا القطاع حيث تبلغ المساحة القابلة للزراع 5.7 مليون هكتار، منها 19% قابلة للتكثيف، علما أن المساحة المستخدمة تقدر بنحو 50% من الأراضي القابلة للزراعة، منها 45% مخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية خصوصا القمح والذرة والحبوب، و30% للمحاصيل المطرية، و17% للمحاصيل المستديمة (زراعة الزيتون والنخيل) أما المساحة المروية فتشكل 8% من المجموع المستغل،<sup>4</sup> إلا أن هذا القطاع لا يزال يعاني التهميش وذلك بسبب الاهتمام بالقطاعات المنافسة الأخرى، وهذا ما تبينه نسبة التدفقات إلى غاية 2005 حيث بلغت النسبة 0.37% وهذا ما يبين ضعف المحفزات القانونية والمحفزات المتعلقة بالمرودية والتي جعلت منه قطاع مهمش.

**7- قطاع النقل:** يبقى ضعيفاً رغم أهمية القطاع اقتصادياً، حيث بلغت نسبة التدفقات 0.28% بمبلغ قدره 1624 مليون دينار.

**8- قطاع الصحة:** تبقى نسبة التدفقات ضعيفة حيث قدرت حتى نهاية 2005 بـ 0.15% من إجمالي التدفقات وتبقى محصورة في مجال الصناعة الصيدلانية، وفي هذا الإطار أبرمت صيدال عقود شراكة مع أكبر المخابر العالمية منها:<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - Banque d Algérie, *Annuel Rapport 2005 'Evolution Economique Et Monétaire En Algérie'*, avril 2006, P:31.

<sup>2</sup> - الجزائر فرصة للأعمال والاستثمار، مجلة الاقتصاد والأعمال، نوفمبر 1999، ص:31.

<sup>3</sup> - الشروق اليومي، العدد 1575، 02 جانفي 2006.

<sup>4</sup> - الجزائر فرصة للأعمال والاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص:31.

<sup>5</sup> - عبد الحميد برحومة، مرجع سبق ذكره، ص:201، 202.

- بفايز (Pfizer) بالولايات المتحدة الأمريكية باستثمار قدره 25 مليون دولار.
  - رون بوفلانك (Rhone Pouvelenc) و بيارفابر (Piere Fabre) باستثمار قدره 28 مليون دولار.
  - نوفونور ديسك الدانيماركية.
  - سولفاي فارما (Solvay Pharma) الألمانية.
  - دار الدواء (الأردن) برأس مال قدره 120 مليون دولار سنة 2003.
- ولقد تم إبرام اتفاق مع مصر وذلك للدخول في مشروعات تصنيع مشتركة، لتغطية احتياجات الجزائر من الأدوية المصرية المتميزة والقادرة على منافسة الأدوية الأمريكية والأوروبية، وذلك بالتعاون بين شركات دواء مصرية وشركة صيدال،<sup>1</sup> وفي سنة 2003 استفاد القطاع من توقيع اتفاق بقيمة 15 مليون دولار بين شركة "غلاسكوسمين كلاين" والمخبر الصيدلاني الجزائري،<sup>2</sup> وسنة 2004 تم إبرام اتفاقية مع شركة (Aladaph) للصناعات الصيدلانية بمبلغ 890 مليون دينار ويتوقع أن يسمح هذا المشروع بخلق 115 منصب شغل.
- وبصفة عامة فإن نسبة الاستثمارات الموجهة للقطاعات خارج المحروقات هي نسبة محتشمة ودون طموحات الاقتصاد الجزائري بالنظر إلى الفرص الموجودة فيه.

---

<sup>1</sup> -، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002، الكويت، العدد الثاني والعشرون، 2002، ص: 67.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص: 202.

### خلاصة الفصل الثاني:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى عرض أهم الإجراءات والامتيازات التي اتخذت في إطار عملية التنمية والتي تتماشى مع الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية فكانت أول تلك الإصلاحات فرض سياسة اقتصادية تنموية ووضع قوانين أو مراسيم أو تعديلات تخدم الاقتصاد وتسهل من عملية استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث أنه لا يمكن إنكار أن الجزائر قد قامت بجهود لتحسين وتلطيف البيئة الاستثمارية.

ومما سبق عرضه فإن الملاحظ تحسن وتطور المناخ الاستثماري في الجزائر، وذلك من خلال الإصلاحات الاقتصادية والقوانين والضمانات الممنوحة للمستثمرين لاسيما قانون 1993 الذي اعتبره الملاحظون من أحسن القوانين العربية الخاصة بالاستثمار.

إلا أنه وبالرغم من ذلك لا تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ضعيفة ولا ترقى إلى المستوى المطلوب رغم الإمكانيات المتوفرة والمحفزات المقترحة، حيث أن حجم التدفق لم يتعدى في أحسن أحواله 2 مليار دولار وهو مبلغ ضئيل إذا ما قورن بالإمكانيات الاستثمارية الضخمة، مع العلم أن معظم التدفقات تتوجه إلى قطاع المحروقات في حين نجد أن نسبة ضئيلة تتوجه إلى القطاعات الأخرى.

إن تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر للدخول إلى بلد ما يستدعي كسب ثقته من خلال التصدي للعراقيل التي تحول دون إقدامه على الاستقرار فيها سواء تعلق الأمر بتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية وإصلاح السياسة الاقتصادية والتعريف بالفرص الاستثمارية الممكن القيام بها والامتيازات الممنوحة لها، أخذاً في الحسبان الأوضاع المماثلة في البلدان المنافسة أي تحسين مناخ الاستثمار ومقارنته بنظيره في الدول المنافسة.

لذلك فإن عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتوقف فقط على نوعية الحوافز المقدمة للمستثمرين الأجانب، بل تتعدى إلى عوامل أخرى لها تأثير أكبر على تدفق هذه الاستثمارات، هذه العوامل تتمثل في المعوقات التي تعيق تدفق هذه الاستثمارات والتي سيتم التطرق لها في الفصل الموالي.

### مقدمة الفصل الثالث:

رغم ما تتوفر عليه الجزائر من مناخ استثماري ذو خصائص إيجابية وبالرغم من الإصلاحات التي قامت بها منذ مطلع التسعينات في المجال القانوني والمجال الاقتصادي، وكذا بالرغم من التسهيلات والمزايا المتعددة والحوافز الممنوحة للمستثمرين، وذلك لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يبقى هدف إدخال هذا العنصر في الاقتصاد الوطني غير محققاً بصورة مرضية، حيث نجد أن نسبة تحقيق أو إنجاز المشاريع الموعود بها ضعيفة، إذ لا تتجاوز 25% من مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، كذلك فإن كثرة زيارات وفود رجال الأعمال الأجانب وتصريحاتهم المؤكدة على مدى اهتمامهم بإمكانيات البلاد لا تخفي ترددهم في تجاوز مرحلة النية.

حيث يلقى الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مجموعة من العراقيل المرتبطة ببعضها البعض، والتي تعتبر سبباً في عدم تحقق الهدف الأساسي من هذا النوع من الاستثمارات، مما انعكس سلباً على التنمية في جميع الميادين، إلا أنه إذا ما قوبلت هذه العراقيل ببذل مجهودات لتغييرها وإزاحتها فإنه من الممكن مستقبلاً أن نحصل على نتائج أفضل من التي هي عليه الآن، وعلى هذا الأساس سنقوم في هذا الفصل بعرض مجموعة المعوقات التي تقف سداً منيعاً في وجه انسياب وتطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ثم نحاول معرفة محددات قرار الاستثمار في الجزائر لنتعرف على أهم هذه المعوقات وذلك من خلال الإحصائيات المتوفرة، وأخيراً نحاول التطرق إلى أهم السبل وأنجعها التي تساهم في التقليل من هذه المعوقات وإزاحتها قدر الإمكان لجعل من بيئة الاستثمار في الجزائر بيئة جذابة لرأس المال الأجنبي.

### المبحث الأول: الصعوبات والعراقيل أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

لقد حظي موضوع معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام الكثير من الباحثين والدارسين، وطورت في هذا الصدد العديد من النظريات لنمذجة قرار الاستثمار لاكتشاف أهم العوامل المحددة والمعوّقة له، ويعتبر الاقتصادي الإنجليزي الشهير 'كينز' أول من لفت الأنظار إلى وجود قرار مستقل يختص بالاستثمار. إنه عند تقييمنا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر تبين لنا أن حصتها من هذه التدفقات مازالت ضعيفة بالمقارنة بحصص المناطق الأخرى المنضوية تحت لواء الدول النامية بالرغم من الجهود التي بذلتها وتبذلها الجزائر عبر التوجه نحو الانفتاح أكثر على الاستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من الإمكانيات المادية والبشرية التي تتمتع بها والتي تشكل لها ميزة في هذا الشأن مقارنة بالمناطق الأخرى، هذا ما يدفعنا إلى الوصول إلى حقيقة جوهرية مفادها أن هناك صعوبات وعراقيل تحول دون تمكن الجزائر من استقطاب المزيد من تلك التدفقات وزيادة حصتها منها، وقبل التطرق لهذه العراقيل التي تعيق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر كان جلياً بنا التعرف وبصفة عامة على أهم العراقيل التي تعيق تدفق هذه الاستثمارات إلى الدول المضيفة وذلك على اختلافها من دولة لأخرى، على اعتبار أن الجزائر واحدة من بين هذه الدول المضيفة والتي تسعى إلى استقطاب هذه الاستثمارات.

### المطلب الأول: لمحة عن الصعوبات والعراقيل أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة.

لقد سبقت الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف متفق عليه ينطبق على كافة أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث يمكن من خلاله معرفة المعوقات التي تحكم اتجاهاته وتحركاته، الأمر الذي ترتب عليه وجود العديد من العوامل التي تؤثر على تحركات وتمركز الاستثمار الأجنبي المباشر. وإذا ما اعتبرنا أن عملية جذب الاستثمارات الأجنبية وانتقالها بين الدول تخضع لقوانين السوق العالمية (الطلب والعرض)، فإنه يمكن اعتبار المستثمرين الأجانب يمثلون جانب الطلب ببحثهم عن أماكن جديدة لمشاريعهم، وأن الدول المضيفة لتلك الاستثمارات تمثل جانب العرض بتوفيرها المناخ الاستثماري المناسب، لذلك يمكن على هذا الأساس القول بوجود ثلاثة عوامل رئيسية يعتمدها المستثمرون الأجانب للمفاضلة بين الدول المضيفة، وهي:<sup>1</sup>

- سياسة الدولة المضيفة للاستثمار.
  - الإجراءات المسبقة التي قامت الدول المضيفة بتطبيقها لتشجيع وتسهيل الاستثمارات.
  - المواصفات الاقتصادية للدول المضيفة للاستثمارات.
- ويمكن تفصيل معوقات الاستثمار بالدول المضيفة ضمن ثلاث عناوين رئيسية وهي:

<sup>1</sup> - محمد مسعود خليفة الثعلب و خالد علي أحمد كاجيجي، الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرده، التمويل الخارجي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر والإمارات العربية المتحدة، 2006، ص:5.

- إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- المعوقات الاقتصادية.
- تيسير الأعمال.

والتي سيتم عرضها من خلال الشكل التالي:

**الشكل رقم (15): معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة.**

إطار سياسات الاستثمار الأجنبي:	تيسير الأعمال:
<ul style="list-style-type: none"> <li>● الاستقرار الاقتصادي، السياسي والاجتماعي.</li> <li>● القوانين المتعلقة بالدخل والعمل.</li> <li>● معايير معاملة فروع الشركات الأجنبية.</li> <li>● سياسات العمل وهيكل الأسواق (خاصة المنافسة، الدمج والتمليك).</li> <li>● سياسة الخصخصة.</li> <li>● السياسات التجارية (التعريف الجمركية، الحماية الوطنية) وترابط الاستثمار الأجنبي والسياسات التجارية.</li> <li>● السياسة الضريبية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● دعم وتعزيز الاستثمار بتحسين المناخ الاستثماري، وسمعة الدولة، وتوفير الخدمات التمويلية اللازمة.</li> <li>● الحوافز الاستثمارية.</li> <li>● التكلفة المنخفضة فيما يتعلق بالفساد وسوء الإدارة.</li> <li>● الراحة الاجتماعية كتوفير المدارس الأجنبية، ونوعية الحياة وغيرها.</li> <li>● خدمات ما بعد الاستثمار.</li> </ul>

معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول المضيفة

عوامل السوق:	المعوقات الاقتصادية: (عوامل الموارد):	عوامل الكفاءة:
<ul style="list-style-type: none"> <li>● حجم السوق ومعدل الدخل الفردي.</li> <li>● معدل نمو السوق كتكلفة.</li> <li>● قدرة الوصول للأسواق العالمية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● توفر المواد الخام.</li> <li>● عمالة رخيصة غير كفنة.</li> <li>● عمالة كفنة.</li> <li>● توفير التقنية والابتكارات الوسيطة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● تكلفة الأصول والموارد.</li> <li>● تكلفة المدخلات الأخرى.</li> <li>● تكلفة السلع.</li> </ul>

المصدر: محمد مسعود خليفة الثعلب و خالد علي أحمد كاجيجي، مرجع سبق ذكره، ص:6.

**المطلب الثاني: الصعوبات والعراقيل أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.**

رغم الجهود التي بذلتها الجزائر لتوفير الشروط المحفزة والمسهلة لانسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يبقى هدف إدخال هذا العنصر في الاقتصاد الوطني غير محققاً بصورة مرضية،

فمن جهة نسبة تحقيق أو إنجاز المشاريع الموعود بها ضعيفة جداً، إذ أن نوايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة بلغت 13.53 مليار دولار بين سنة 2001 و2006 في حين لم يتجسد إلا ربعها،<sup>1</sup> ومن جهة أخرى فإن كثرة زيارات وفود رجال الأعمال الأجانب وتصريحاتهم المؤكدة على مدى اهتمامهم بإمكانيات البلاد لا تخفي ترددهم في تجاوز مرحلة النية، لتفسير هذه النتيجة ارتأينا التعرض لبعض العوامل السياسية، الاقتصادية والثقافية- اجتماعية التي تبدو أنها المتسببة في جعل بيئة الاستثمار في الجزائر بيئة غير جذابة للأعمال.

وسنحاول جعل منطلق دراستنا لهذه العوائق من الدراسة التي أنجزت من طرف خبراء أوروبيين، والتي خلصت إلى أنه لا تزال إلى حد اليوم مجموعة من العراقيل والحواجز التي تعيق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وقد جُسدّت هذه الدراسة من خلال استطلاع آراء مجموعة من المستثمرين الذين انتهوا من إقامة مشاريعهم في الجزائر، حيث يتم استقصاء رأي بعض كبار المستثمرين الأجانب حول العوامل المشجعة وغير المشجعة على اتخاذ قرار إقامة استثماراته المباشرة في الجزائر، ووفقاً لنتائج هذه الدراسة فإن المستثمرين الأجانب يعتقدون أن بالجزائر عوامل إيجابية وأخرى سلبية - ولكن للأسف أن هذه الأخيرة أكبر من الأولى - ويعتقدون أيضاً أن هناك عائقين رئيسيين لهما تأثير كبير وهما: محدودية حجم السوق الجزائري، وتكلفة اليد العاملة الضعيفة.

وأحصت الدراسة المنجزة من قبل الخبراء الأوروبيين اثني عشر (12) عاملاً سلبياً:<sup>2</sup>

- الرشوة.
- الحكم غير الراشد.
- البنى التحتية غير متطورة.
- الخدمات الجمركية (ثقيلة).
- إنتاجية اليد العاملة (الضعيفة جداً).
- الاستقرار السياسي (السيئ).
- خدمات بنكية (رديئة).
- الوصول إلى التمويل (صعب جداً).
- انتشار السرقة وغياب الأمن العام.
- انتشار الجريمة.
- مستوى المعيشة (متدن).
- منافسة القطاع الموازي.

بالنسبة للمستثمرين الأجانب الذين شملتهم الدراسة فإن المطالبة وبصورة مستعجلة النهوض بثلاث قطاعات وهي:

- إصلاح القطاع البنكي ومراقبة الصرف (50% من الإجابات).
- تحسين الوضع الأمني في البلاد (26% من الإجابات).

<sup>1</sup> - جريدة الشروق اليومي، العدد 2368، السبت 02 أوت 2008.  
<sup>2</sup> - جريدة الشروق اليومي، العدد 1689، الخميس 18 ماي 2006.

- تخفيف الإجراءات الجمركية (26% من الإجابات)، أما تخفيف الإجراءات الإدارية فجاء في المرتبة الرابعة بنسبة (15% من الإجابات).

ومن خلال الدراسة السابقة سوف يتم الوقوف أمام مختلف العوامل المعيقة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

#### الفرع الأول: المعوقات الاقتصادية.

#### 1- مشكل العقار: (Foncier)

من الضروري لأي مستثمر يريد إنجاز استثمار دائم أن يمتلك الأرض التي سيقوم عليها مشروعه، حيث أن ذلك يجنبه تكاليف إضافية والتي تتمثل في تكاليف الكراء، والتعويضات المدفوعة لصاحب الأرض، وسيضمن لنفسه حرية استغلالها تبعاً لمتطلبات الاستثمار، كما سيبعده ذلك عن الخلافات القضائية التي قد تنشأ من تعدد الملاك (مالك الأرض، مالك الإنجاز الاستثماري... الخ)، أي بعبارة أخرى سيدعم بذلك ملكيته للمشروع، ومنه فهو عامل مساعد جداً على استقرار المستثمرين.

لقد طُرح في الآونة الأخيرة مشكل العقار في الجزائر بحدة، إذ نجد أن مشكل العقار يعتبر من أهم العقبات التي تواجه المستثمرين وذلك بالرغم من القوانين والتشريعات التي أصدرت لتسهيل الحصول عليه ولتهيئة المناطق الصناعية وتخصيص المساحات للمستثمرين وضمان كل من السلطة والنصوص التشريعية إمكانية الحصول على العقار، لدرجة أن الكثير من رجال الأعمال اعتبروه المشكل الأول، فيكون المشكل سواء في غياب أرض في المنطقة المقصودة بالاستثمار، أو جهل من المالك الأصلي للأرض، فيصعب على الهيئات العمومية المكلفة بالملفات العقارية منح عقد الملكية، أو يمنح العقد الذي سرعان ما يقع موضع تنديد من قبل طرف الذي يدعي أنه المالك الأصلي، ويحتوي هذا العقار على:<sup>1</sup>

- أصول غير مستغلة لمؤسسات عمومية نشطة.
- أراضي وأصول متاحة في المناطق الصناعية ومناطق النشاط.
- أصول الإقامة للمؤسسات العمومية المنحلة، أو المشاريع المتوقفة والتي تتشكل من أراضي وقيم عقارية تتمثل في أراضي صناعية، بنايات صناعية، بنايات التخزين، مستودعات ومرتكزات اجتماعية ومباني إدارية.

فالمشكل المطروح لا يتمثل في عدم وجود عقارات، ولكن في عدم الاستغلال الكامل للعقارات الموجودة، حيث تظهر نتائج التحقيقات المنجزة حول مسألة العقار في الجزائر أنه يوجد هناك عدد كبير من الأراضي غير المستغلة، منها حوالي 60% من الأراضي المتواجدة في مناطق

<sup>1</sup> - MPPI, Projet de dispositif de gestion du foncier destinée a l'investissement de ZI et de ZA. 2004.

النشاطات و 15% من العقارات المتواجدة في المناطق الصناعية وهذا يعني أن حوالي 30% من المساحة الكلية المتوفرة غير مستغلة.<sup>1</sup>

ويمكن تفسير هذا المشكل بعدة معطيات لعل أهمها ما يلي:

- غياب سجل كامل للأراضي ومخطط عمراني صحيح، وذلك رغم جهود الدولة لإحصاء الأراضي حيث أن واقع المعلومات المتعلقة بها يمنع من وضع رصيد وافٍ حيث أن الكثير من المتعاملين الاقتصاديين يعتبرون أن الفوضى تعم مكاتب السجل العقاري، والنتيجة أنه في كثير من الحالات لا يمكن إعطاء ضمان للمستثمر الذي اشترى أرضاً بأنه لن يواجه تنديد من يدعي ملكيتها، هذا إن لم تتجنب السلطات توزيعها لتفادي مثل هذه المشاكل، ومن جهة أخرى يساهم غياب مخطط عمراني صحيح في بعض المناطق في تجميد الاستثمارات بها كون أنه يصعب على المسؤولين تنظيم وتسيير إقليمهم بما يخدم المصالح الاقتصادية للمنطقة.
  - عدم توزيع صريح للاختصاصات، مما أدى إلى وجود تداخل في الصلاحيات ومصادر القرار وبالتالي تعدد الإجراءات والنصوص القانونية، وغياب المصادقية الحقيقية لقرار المنح، حيث تشتت المصدر بين (ANDI و CALPI... الخ) بالإضافة إلى صعوبة الحصول على عقار لإنجاز المشروع في غياب تهيئة الأراضي، وجمود العرض حيث أن نحو 40% من المؤسسات تبحث عن أراضي صناعية لإقامة مشاريعها.<sup>2</sup>
  - التشريعات المتعلقة بالعقار تعرقل المستثمرين الأجانب حيث كشف تقرير أعده مكتب الاستشارة البريطاني "أوكسفورد بيزنس غروب"، أن إستراتيجية الجزائر في جلب الاستثمارات الأجنبية لا زالت بحاجة إلى تحسين وأرجع التقرير هذا الوضع إلى الصعوبات التي تواجه المستثمر على مستوى العقار، وذلك بالرغم من المبلغ المالي المعتبر الذي رصدته الحكومة الجزائرية في سنة 2005، في إطار دعم النمو والمقدر بـ 60 مليار دولار، وأوضح التقرير أن سوق العقار في الجزائر مازال يعاني من مشاكل مازالت عالقة بسبب غلائه وكذا قلته وذلك بالرغم من وصول نسبة النمو في قطاع البناء 07% منذ سنة 2002.<sup>3</sup>
  - عدم وفرة الأراضي الصناعية، وغياب تسيير المساحات الصناعية.<sup>4</sup>
- كل هذا جعل من مشكل العقار الصناعي أحد أهم معوقات الاستثمار في الجزائر على الرغم من شساعة البلد وتنوع ميزات المناطق.

<sup>1</sup> - ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 294.

<sup>2</sup> - منصور الزين، مرجع سبق ذكره، ص: 129.

<sup>3</sup> - جريدة الشروق اليومي، العدد 2150، السبت 17 نوفمبر 2007.

<sup>4</sup> - فوزي عبد الرزاق، إشكالية تطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة بالجزائر في ظل التحولات الراهنة، مجلة العلوم الإنسانية مجلة علمية محكمة نصف سنوية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد السادس والعشرون، ديسمبر 2006، ص: 187.

إن مشكل العقار يقود إلى عراقيل أخرى تتمثل في عدم الحصول على رخصة البناء بدون وجود عقد ملكية، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على قروض بنكية، لأن البنك يفرض الرهن في حالة عدم وجود ملكية واضحة للعقار، إذ لا بد من معالجة هذا المشكل عن طريق قاعدة تشريعية واضحة تبين بوضوح مركز واحد لقرار المنح وتبين الإجراءات اللازمة للحصول على العقار من أجل إزالة الغموض عن هذا المجال، ويجب أيضاً توفير تسهيلات كبيرة للحصول عليه، وهذا بتسهيل المعاملات الخاصة بامتلاكه أو إيجاره أو التنازل عليه ويجب تبسيطها والإسراع بها لريح الوقت، وأن تكون بأسعار تشجيعية وبإجراءات مبسطة.

## 2- محدودية السوق المحلي:

رغم شساعة البلد والموقع الجغرافي الذي تتميز به الجزائر إلا أن السوق المحلية تعتبر ذات حجم صغير مقارنة بأسواق أخرى، أي أن نطاق الطاقة الاستيعابية للسوق ضيقة، لدى تعتبر السوق الجزائرية أقل جذب للمستثمرين الأجانب وهذا بالمقارنة مع أسواق آسيا وأمريكا اللاتينية، ولقد نتج هذا الأمر عن انخفاض مستوى الدخل الفردي، حيث أنه بالرغم من كون السوق الجزائرية تمثل أكثر من 32 مليون نسمة، إلا أن هذا لا يعبر عن قوة السوق المحلية، فالمعيار الأول الذي يقاس به قوة السوق المحلية هو القدرة الشرائية المتوسطة للمواطنين، حيث نجد أن هذه الأخيرة تعتبر ضعيفة، ومن هذا المنطلق سوف تظهر متاعب المستثمر في تسويق منتجات مشروعه وبالتالي انخفاض العائد الاستثماري، وإذا انخفض العائد فإن مؤشر الرغبة لدى المستثمر سوف يهبط، ولن تكون له أي نية في توسيع وتطوير مشروعه الاستثماري أو حتى الدخول في مشاريع أخرى.

## 3- مشكلة التمويل وعجز القطاع المصرفي:

منذ المرحلة الانتقالية تواجه عملية الاستفادة من التمويل عراقيل مرتبطة أساساً بتشكيلة النظام المالي والبنكي للجزائر والذي يخضع لـ<sup>1</sup>: سيطرة عالية للدولة وعدم تحرر البنوك والمؤسسات المالية من نفوذ وأثر الدولة، بالإضافة إلى هذا هناك قيود تعيق تأهيل القطاع البنكي والتي تتمثل في:<sup>2</sup>

- محدودية التشريعات المصرفية سواء من الناحية التقنية أو من الناحية القانونية.

<sup>1</sup> - المجلس الأعلى الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول، 2004، ص: 37-39.  
<sup>2</sup> - فاطمة بن عبد العزيز، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول النامية - حالة الجزائر -، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005، ص: 509.

- نقص الكفاءة المهنية لدى الموظفين البنكيين خاصة ما تعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض وتقييم المخاطر.
- تأخر كبير في الأساليب والتقنيات الحديثة في مجال الإدارة والتعامل مع المعلوماتية.
- رداءة السوق المالي بسبب ضعف أداء بورصة الجزائر.

ورغم وضع إطار قانوني وتنظيمي يهدف إلى تحسين المحيط النقدي والمالي،\* يبقى النظام البنكي من بين أهم العوائق التي تواجه المستثمرين الأجانب وذلك نظراً لعدة أسباب منها صعوبة منح القروض من طرف البنوك التجارية وعدم وجود بنوك متخصصة في عملية الاستثمار وعدم تحمل البنوك الجزائرية للمخاطرة أدى إلى غياب مصدر أساسي لتمويل المؤسسات، بالإضافة إلى ذلك صعوبة تحويل الأموال والقيود المفروضة على عملية الصرف بالعملة الصعبة وغيرها من الأسباب التي أدت إلى عدم انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

#### 4- الانفتاح على الخارج:

إن أحد الحقائق التجريبية في العقدين الأخيرين، هو أن الاقتصاديات المنفتحة تنمو بمعدلات أعلى من الاقتصاديات الأقل انفتاحاً، فمع الانفتاح تزداد فرص التبادل التجاري وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأمر الذي يتيح للدول فرص الحصول على مزايا إنتاجية على المستوى الدولي، فعن طريق الارتباط بالشركات الدولية استطاعت العديد من الدول تحقيق العديد من المزايا المكونة من مزيج من تكاليف منخفضة للتشغيل خاصة تكاليف العمالة، وأساليب الإدارة المتقدمة وأنظمة الإنتاج ذات المستوى الراقي.<sup>3</sup>

لقد تعزز دافع الانفتاح على الاقتصاد العالمي للكثير من الدول من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية لزيادة حجم التجارة البينية، فبالنسبة للدول النامية فإن الانفتاح الاقتصادي والتحرير التجاري أصبح بالنسبة لحكوماتها حتمية وليس خياراً بعد اندثار كل البدائل التي كانت متاحة أمامها غير بديل اقتصاد السوق، إن الانغلاق وعدم الانفتاح على العالم الخارجي أصبح يعني للدول النامية تهميشاً وحرماناً لها من رؤوس الأموال الأجنبية وبالتالي عدم تحقيق التنمية الاقتصادية. ويرى الكثير من الاقتصاديين أن هناك علاقة إيجابية وثيقة بين حجم التجارة الخارجية وخاصة الصادرات وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعزو ذلك إلى أن ارتفاع حجم التجارة يمنح الشركات الأجنبية

\*- قانون النقد والقروض 1990، قانون الاستثمارات 1993، قانون الصرف 1996، الأمر 03-01، الذين كرسو مبدأ حرية الاستثمار وحرية فتح بنوك أجنبية بالجزائر.

<sup>3</sup>- أمين محمد محبي الدين، البيئة الملانمة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجمهورية اليمنية، بحوث اقتصادية العربية، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، السنة الحادية عشر، العدد الثامن والعشرون، صيف 2002، ص:72.

فرصة للإنتاج والتوزيع في مناطق جغرافية تتمتع بنشاط متنامي في مجال التصدير والاستيراد وتحقق بالتالي عوائد إيجابية.<sup>1</sup>

والجزائر وكغيرها من الدول النامية أخذت في السنوات الأخيرة تتجه نحو اقتصاد السوق فاتحة المجال أمام الانسياب الحر للمنتجات وعوامل الإنتاج وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية دائماً فإنه ويهدف تجاوز التسيير الإداري للتجارة الخارجية تم تبني تنظيم قانوني جديد للتجارة الخارجية من خلال القانون رقم 10-90 والمتعلق بقانون النقد والقرض والذي يشكل المرجع الأساسي في تنظيم الاقتصاد الوطني ومدى اقترانه الوظيفي بالاقتصاد العالمي من خلال تحرير حركات رؤوس الأموال والبضائع وتحرير التجارة الخارجية.

لقد تجلى المبدأ الأساسي لهذا التنظيم الجديد في إلغاء كل احتكار من طرف الدولة، ولعل من بين أهم الأهداف لهذه النظرة الجديدة يمكن ذكر:<sup>2</sup>

- تحرير الأسعار بشكل معتبر تحفيزاً للمتعاملين الاقتصاديين.
- البحث عن الفعالية الاقتصادية والمردودية المالية لعملية التجارة الخارجية.
- ترشيد وعقلنة تسيير الموارد المالية الخارجية المحدودة.
- ضمان تموين منظم للآلة الإنتاجية.

كما سمح قانون المالية التكميلي لسنة 1990 بفتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي لإمكانية استيراد السلع الموجهة للبيع على حالها، والذي شكل الخطوة الأولى في خصوصية التجارة الخارجية وحريتها، بالإضافة إلى هذا فإن قانون المالية الصادر سنة 1996 يحث على تشجيع الصادرات خارج المحروقات من خلال إعادة النظر في بعض التعريفات الجمركية لبعض السلع وإدخال تسهيلات جمركية، ورفع الحواجز المفروضة على الصادرات وكذا تلك القيود المتعلقة بطريقة تمويل الواردات وكذلك تنظيم وتحسين مناطق الموانئ والجمارك.

لكن ورغم كل المحاولات التي اعتمدها الجزائر في مجال الانفتاح إلا أن الصورة لحد الآن لم تكتمل لخلق ذلك المجال المحفز للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا الإطار كان من الضروري العمل على:

<sup>1</sup> - حازم بدر الخطيب، أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة (حالة دراسية في الأردن)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسينية بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد الرابع، جوان 2006، ص: 108.

<sup>2</sup> - عمار عماري و سعيدة بوسعدة، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيله في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 14 و 15 نوفمبر 2005، ص: 224.

أ- تشجيع إقامة المشروعات المشتركة في المناطق الحدودية المجاورة التي تعود بالنفع على الجزائر  
أولاً.<sup>1</sup>

ب- وضوح السياسة الجمركية واستخدامها كحافز من بين الحوافز الأخرى لتشجيع استيراد مستلزمات الإنتاج والمواد الخام غير المتوفرة.<sup>2</sup>

ت- الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة: حيث أن عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة جعلها في وضعية تنافسية أقل مقارنة بالدول النامية أو المتقدمة لجذب الاستثمارات الأجنبية وهذا نظرا لما في هذه القوانين من شروط وإجراءات هي في صالح الشركات الأجنبية لم تصادق عليها الجزائر، حيث نلاحظ أن الدول التي تستقطب الاستثمارات الأجنبية كلها داخلة في المنظمة العالمية للتجارة، لأن الشركات الأجنبية تفضل الدول المنظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، ونظرا لتعدد القوانين المباشرة وغير المباشرة سوف نتعرض فقط إلى أهم القوانين الخاصة بالاستثمارات، وأهمها القانون التالي:<sup>3</sup>

- إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMs): والتي يقصد بها مجموع القوانين واللوائح والقواعد والإجراءات التي تنظم التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حينما يكون لها تأثير أو انعكاس على التجارة الدولية، ويعد هذا الاتفاق (الترميز) أول اتفاق دولي يقوم بوضع قواعد لمعاملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف للجات، حيث ألزم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بحظر تطبيق عدد من إجراءات الاستثمار التي تخالف مبدأي المعاملة الوطنية والإلغاء العام للقيود الكمية وذلك بهدف تخفيف القيود المفروضة على الاستثمار بين الدول، ومن ثم توسيع نطاق التبادل التجاري الدولي.

## 5- مشكل النمو الاقتصادي:

يمثل معدل النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، حيث كان السبب في ظهور مجموعة الاقتصاديات الناشئة وزيادة قدرتها على جذب معدلات مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة صوب البلدان النامية باعتبار أن

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص: 226.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص: 226.

<sup>3</sup> - صفوت عبد السلام عوض الله، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة للأثار المحتملة لاتفاق الترميز (TRIMs) على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية - ، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، دون ذكر السنة، ص: 1790، 1791.

\* - Trade Related Investment Measures.

معدل النمو في الناتج المحلي يمثل مظهر من مظاهر الاستقرار الاقتصادي وزيادته تعني زيادة في الطلب الكلي والمداخيل.

ومن دون شك فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة شديدة الحساسية لمعدلات النمو في البلد المضيف، نظراً لما لذلك من انعكاسات على أدائها وعلى أرباحها، فمعدلات النمو الحقيقية المرتفعة تشكل الأرضية الصالحة والمناخ المواتي للاستثمار ليس فقط الأجنبي بل بالدرجة الأولى المحلي، لذلك تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيثما النمو الاقتصادي قائم.

وتشير العديد من الدراسات إلى أن الاقتصاد الجزائري ومنذ منتصف الثمانينات وحتى منتصف التسعينات قد تعرض إلى العديد من الصدمات الداخلية والخارجية وإلى الكثير من الاضطرابات وعدم الاستقرار والتي أثرت تأثيراً مباشراً وسلبياً على مسيرة الاقتصاد ومعدلات نموه، فكان من الطبيعي أن تتباطأ معدلات النمو الحقيقية.

إلا أنه وانطلاقاً من سنة 1995 فإن الصورة تكون قد تغيرت قليلاً لعدة اعتبارات منها الذاتية كالإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدت انطلاقاً من سنة 1994 وبمساعدة الهيئات المالية العالمية أو نتيجة تلك الاعتبارات الموضوعية والمجسدة في الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط في السوق العالمية، والجدول رقم (33) يبين مثل هذا التطور في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال السنوات (1995-2006).

#### جدول رقم (33): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2006).

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل نمو pib %	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	2.4	2.1	4.1	6.9	5.8	5.1	3.6

المصدر: بيانات بنك الجزائر.

إن أهم ما يمكن استنتاجه من هذا الجدول هو أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ظهر بمقادير موجبة خلال هذه السنوات، وهذا عكس السنوات السابقة حيث كانت في معظمها سالبة، من جهة أخرى يلاحظ بأن هناك تذبذباً في هذه المعدلات ارتفاعاً وانخفاضاً رغم أنها موجبة.

نعتمد بأن هذه النتائج الموجبة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ترجع إلى عدة أسباب

لعل من أهمها:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - عمار عماري و سعيدة بوسعدة، مرجع سبق ذكره، ص:233.

- ارتفاع الحصة من إنتاج النفط مما ساعد في زيادة إيرادات الاقتصاد الوطني من الخارج إذ بلغ أكثر من مليون وأربعمائة ألف برميل يومياً بعدما كان الإنتاج لا يتجاوز 767 ألف برميل يومياً في المتوسط سنة 1995.

- الارتفاع المستمر في أسعار النفط الذي شهدته السوق العالمية خاصة في السنوات الأخيرة حيث وصل إلى 65.85 دولار للبرميل الواحد سنة 2006.

وفي هذا السياق نشير إلى أن الإحصائيات تؤكد على أن هذا المعدل خارج قطاع المحروقات لم يتعد 1% خلال هذه السنوات بل أن الكثير من فروع القطاع الصناعي ما تزال تحقق معدلات نمو سالبة رغم مختلف الإجراءات المتخذة لتعديل هذا القطاع سواء تعلق الأمر بتلك الخاصة بالجوانب المالية أو بالجوانب التنظيمية أو غيرها.

في ضوء التحليل السابق لواحد من العوامل الأساسية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، فإنه كان من المنتظر أن يؤدي هذا العامل إلى زيادة تدفق مثل هذه الاستثمارات، إلا أن النتائج جاءت مخيبة للآمال وعكس ما كان منتظراً رغم المحاولات الجادة لذلك، حيث أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال منخفضاً جداً مقارنة باحتياجات الاقتصاد الجزائري وكذا بحجمه لدى الدول المجاورة.

إن ارتباط معدلات النمو الاقتصادي بالبتروول والغاز وكذا التذبذبات التي يشهدها هذا المعدل من شأنها أن ترسم بيئة استثمارية غير مشجعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وللتغلب على هذه المشاكل يصبح من الضروري تعزيز مصادر النمو في الاقتصاد، بحيث يصل إلى معدلات تصل إلى 7-8% بما تمتلكه البلاد من زراعة متنوعة قادرة على تأمين حاجات البلاد الاستهلاكية والصناعية وأن تكون مجال رحب للاستثمار، وتضاريس متميزة صالحة لإقامة وبناء سياحة متعددة ومتنوعة وما يمكن أن تحققه من مكاسب خاصة إذا ما استقطبت المستثمر الأجنبي.

#### 6- مشكل القطاع الجزائري الخاص:

يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بعمليات الاستثمار والمشاركة، بيد أن هذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب منه بالرغم من أن نشاطه يمثل 44% من النشاط الوطني،<sup>1</sup> إضافة إلى ذلك فإن نقص الخبرة والتجربة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه، حيث أن القطاع الخاص في بعض الدول يعتبر عامل جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب.

<sup>1</sup> - بلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، العدد 4، جوان 2006، ص:80.

إضافة إلى ذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكنه أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة، ولكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري هو أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب وذلك راجع إلى كونه يحقق مردودية عالية مقارنة بالنشاط الاستثماري كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجعت الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في النشاط الاستثماري، هذا الأمر لا يدعم فحسب توجه الاقتصاد الوطني إلى لعب دور المستهلك برفع نصيب الاستيراد بل يدعم أيضاً توجه المستثمرين الأجانب إلى النظر للجزائر كسوق لمنتجاتهم وليس كقاعدة لفروع منتجة.

وفي سبيل تحسين مناخ الاستثمار الخاص قامت السلطات الجزائرية باتخاذ عدة إجراءات نذكر منها:<sup>1</sup>

- إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) من خلال المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 08 جويلية 1996، وهي مكونة من 53 وكالة وتخص فئة الشباب البطال الأقل من 35 سنة بالنسبة لكل استثمار يقل أو يساوي 10 ملايين دج.
- أما البطالون الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و55 سنة فيستفيدون من تمويل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وذلك بالنسبة لكل استثمار يقل أو يساوي 5 ملايين دج، حيث يتم منح قروض غير مكافأة من 20% إلى 25%، تخفيض نسبة الفائدة على القروض البنكية من 50% إلى 90%، والمساهمة الشخصية من 5% إلى 10% حسب الحالة.
- في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن كل استثمار بحد أقصى 50 مليون دج تخفض فيه الضريبة على أرباح الشركات من 20% إلى 30% بالنسبة لتلك المؤسسات المنشأة في الجنوب الكبير أو في الهضاب العليا.

لكن وبالرغم من كل المحاولات التي اعتمدها الجزائر في هذا مجال إلا أن الصورة لحد الآن لم تكتمل لخلق ذلك المجال المحفز للاستثمار الخاص.

#### الفرع الثاني: المعوقات الإدارية والقانونية.

تعتبر العراقيل الإدارية والقانونية أحد الكوابح الرئيسية لتحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، إذ على الرغم من جودة التشريعات الجزائرية في مجال الاستثمار وإمامها بشتى العناصر القانونية والتشريعية التي تهم المستثمر الأجنبي لحماية أمواله وتحويلها، إلا أن هذه التشريعات تفنقر إلى التجسيد والتطبيق، وبالتالي نجدها جوفاء لا تتم عن الروح الحقيقية التي تجعل التطبيق يصل إلى نفس المستوى من التشريع النظري، كما أن تنافسية التشريعات في مجال الاستثمار المعروضة في المنطقة من طرف البلدان المغاربية (تونس

<sup>1</sup> - عبد الحميد زعباط، مرجع سبق ذكره، ص:7.

(والمغرب)، تفرض على المشرع الجزائري أن يؤخذ هذا في الحسبان وذلك بإضفاء نوع من المفاضلة للقانون الجزائري وإعطائه قوة تنافسية كبيرة حتى يلقي الإقبال اللازم.

إن الملاحظ على الإدارة الجزائرية هو أنها تعرف بثقلها وجمودها وما يترتب عن ذلك في حسن سير الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمالية مهما كانت، حيث أن أهم ما يميز الإجراءات الإدارية في الجزائر هو:<sup>1</sup>

- البيروقراطية والروتين في الإجراءات وإنجاز المعاملات.
- نقص الخبرات الفنية المتخصصة في الميدان رغم توفرها في سوق العمل.
- عدم وجود أنظمة معلومات متطورة ودقة في المعلومات.
- تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار وغياب التنسيق بين هذه الأجهزة.
- كما أن الإجراءات القانونية هي الأخرى تتميز ب:<sup>2</sup>
- كثرة القوانين وتضاربها وغموضها في بعض الأحيان.
- القيود الواردة على تملك العقارات والأراضي.
- عدم استقرار قوانين الاستثمار إضافة إلى عدم تناسب هذه القوانين مع التطورات والأوضاع والمستجدات العالمية.

بالإضافة إلى ما سبق نجد أن هناك خوف كبير للمستثمرين الأجانب من ارتفاع تكاليف الاستثمار نظراً لتأخر المعاملات الإدارية المعقدة والتي على المستثمر القيام بها بعد حصوله على قرار منح المزايا، منها معاملات السجل التجاري، الضرائب، الجمارك... الخ، كل هذه المعاملات المعقدة تأخر من عملية الاستثمار.

وحسب المعطيات التي كشف عنها البنك العالمي في إطار تقريره حول واقع الأعمال في 175 دولة لسنة 2006، مصنفاً الجزائر في المرتبة 116 فيما يخص التسهيلات المتعلقة بإنشاء المؤسسات، حيث تظل الجزائر وفق هذا التقرير متأخرة مقارنة بدول الجوار المغربي (تونس والمغرب)، ففي الجزائر يتطلب إنشاء أي مشروع أو مؤسسة اعتماد 14 إجراء مختلفاً بينما يتطلب إنشاء مشروع في المغرب 6 إجراءات وفي تونس 10 إجراءات، ولقد تم تصنيف الجزائر ضمن الدول الأقل تقدماً في مجال الإجراءات الإدارية التي تشمل الضرائب والسجل التجاري وأملاك الدولة والسلطات المحلية والوزارات وقنوات أخرى مثل الغرف التجارية فالجزائر هي أصعب منطقة يمكن أن تؤسس بها مؤسسة منتجة أو استثمارية كما أنها تتعدد فيها الإجراءات وتكثر بها الوثائق الإدارية المطلوبة للقيام بمشروع استثماري.

<sup>1</sup> - عماري عمار و بوسعدة سعيدة، مرجع سبق ذكره، ص:235.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص:235.

كما أنه يتطلب تسجيل أية عملية عقارية ما لا يقل عن 15 إجراءً، بينما في المغرب يتطلب إجراء عملية عقارية 4 إجراءات، وفي تونس 5 إجراءات، ويكشف التقرير الصادر عن البنك العالمي استمرار الوضع المعقد في الجزائر والذي يشكل عاملاً كابحاً للمستثمرين، وذلك بالرغم من الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في هذا المجال وذلك لتحفيز المستثمرين من خلال تبسيط إجراءاتها القانونية وتخفيف تدابيرها المتعلقة بإنشاء المؤسسات.

كما أنه يلاحظ:

- ثقل النظام الضريبي وشبه الضريبي، من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق، وهو ما يترك المجال للتلاعبات والتفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار، وقد عبر المستجوبون في دراسة أعدها البنك الدولي سنة 2003 حول مناخ الاستثمار في الجزائر أن المشكل الضريبي يحتل المرتبة الرابعة من ضمن 18 عاملاً مقيداً أو معيقاً للاستثمار.<sup>1</sup>

- بطء وبيروقراطية الجهاز القضائي وعدم تخصص القضاة في مجال منازعات الاستثمار، حيث يستغرق فض النزاع التجاري المعروض على القضاء أكثر من 387 يوماً مقارنة مع 7 أيام في تونس.<sup>2</sup> وقد ذكر 69% من رؤساء المؤسسات في الدراسة التي أعدها البنك الدولي إلى هذه المشكلة وذكر هؤلاء أن المدة التي يخصصونها لتسوية هذه القضايا تصل إلى 13.6 أسبوع في السنة.<sup>3</sup>

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المستثمرين العرب يفضلون عدم التعامل مع الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار وذلك لتقلها وبيروقراطيتها ويطالبون بإنشاء لجنة للمشاريع الكبرى، حيث دعا المدير الإقليمي في شمال إفريقيا لمجموعة 'مال وأعمال' السلطات الجزائرية إلى ضرورة تأسيس لجنة عليا للمشاريع الكبرى وعدم ترك ملفات هذه المشاريع تمر على الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار وذلك قصد تجاوز ثقل الإجراءات البيروقراطية واستغلال فرص عروض استثمارية ضخمة وعدم تركها تفلت مثل ما تقوم به الدول المجاورة.<sup>4</sup>

انطلاقاً من هنا فإن الإصلاحات الإدارية تعتبر أكثر من ضرورة إذا ما أردنا أن نجعل من المناخ الجزائري أكثر جاذبية واستقطاباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، أو على الأقل خلق مناخ مشابه لذلك الموجود عند دول الجوار.

<sup>1</sup> - World Bank, **Pilot Algéria Investment Climate Assessment**, June 2003.in  
<http://siteresource.worldbank.org/INT/PSD/Resources/336195-1092412588748/Algeria-ICA-3pdf>  
(septembre 2006).

<sup>2</sup> - CNUCED, **Examen de la politique de l'investissement en Algérie**, Op.Cit, P :40.

<sup>3</sup> - World Bank. Op.Cit, P:11.

<sup>4</sup> - جريدة الخبر، الأربعاء 28 نوفمبر 2007.

إن الإدارة هي الصورة المعبرة عن مدى تقدم الدولة أو تخلفها، وهي تستمد قوتها وصلابتها من قوة وصلابة الدولة، كما تستمد عجزها من عجز الدولة، فالدولة القوية المتحضرة تنتج بلا شك إدارة مطابقة لها في القوة والحضارة، وكذا فإن الدولة المتخلفة لا بد وأن تنتج إدارة متخلفة وبالية. إن الجزائر من الدول التي عانت ولا تزال تعاني من التعقيدات وعدم الفعالية الإدارية، وأن الخطابات باسم الإدارة الديمقراطية والمبادرة الفردية تبقى شعارات غامضة وغير صحيحة ومفرغة من محتواها الحقيقي لعدم ترجمتها على أرض الواقع.

#### ◀ الفساد:

لقد وضع البنك الدولي تعريفاً للأنشطة التي تندرج تحت تعريف الفساد على النحو التالي: "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، فضلا على أن الفساد يحدث عن طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة".<sup>1</sup> ويشير هذا التعريف إلى آليتين رئيسيتين من آليات الفساد وهما:

- آلية دفع "الرشوة" أو "العمولة" مباشرة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة، وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات، وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية.
- وضع اليد على "المال العام" والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي، وفي قطاع الأعمال العام والخاص.

إن سيادة بعض القوانين المسنونة والصلاحيات الممنوحة للموظفين وإعطاء التراخيص المختلفة والوثائق، وعدم وضوح النظام الضريبي وعدم كفاية شفافية القوانين والإجراءات الضريبية وإعطائها صلاحيات كبيرة لمحصيلي الضرائب مع غياب الرقابة كلها عوامل تغري الموظفين الطامعين إلى جني الأرباح الطائلة،<sup>2</sup> وهذا ما يؤدي إلى الرشوة ويمكن للإشارة تقديم المعادلة التي فسر الباحث الأمريكي 'روبرت كلينغارد' الرشوة بها وهي:

$$\text{الرشوة} = \text{الاحتكار} + \text{السرية (الكتمان)} - \text{الشفافية.}$$

$$\text{Corruption} = \text{Monopole} + \text{Discretion} - \text{Transparence (C= M + D - T)}$$

1- وصاف سعدي، آليات معالجة ظاهرة الفساد الاقتصادي في البلدان النامية مع التركيز على حالة الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، نوفمبر 2006، ص: 1، 2.

2- بلوج بولعيد، تأثير الشفافية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سبق ذكره، ص: 7.

يحدث الفساد آثاراً سلبية على مستويات الاستثمار الأجنبي والمحلي، فالمستثمرون سوف يتجنبون في نهاية المطاف البيئات التي يتغلغل فيها الفساد دون حسيب أو رقيب لأنه يزيد من تكاليف تنفيذ الأعمال ويضعف سيادة القانون، كما يرتبط الفساد في أغلب الأحيان بدرجة عالية من الشك والذي يعمل دوماً على إبعاد المستثمرين ونفورهم.<sup>1</sup> حيث أن الفساد يؤثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع الاستثمارية الأجنبية وحتى المحلية.<sup>2</sup>

كما أن الفساد يؤثر على أداء القطاعات الاقتصادية ويخلق أبعاداً اجتماعية، حيث يضعف من النمو الاقتصادي، مما يؤثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التكنولوجيا، كما يضعف من حوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية، وخاصة عندما تطلب الرشاوى من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم، أو يطلب الموظفون المرتشون نصيباً من عائد الاستثمار، وفي هذا الصدد يعتبر الفساد ضريبة ذات طبيعة ضارة وبشكل خاص معيقة للاستثمار، مما يرفع التكلفة الاجتماعية للمشروعات ويخفض العائد على الاستثمار.

لقد وضعت المنظمة العالمية للشفافية الجزائر من بين دول إفريقيا والشرق الأوسط الأكثر تعرضاً لظاهرة الفساد، حيث تحتل الجزائر المرتبة 84 عالمياً بمعدل شفافية 3.1 من 10 بعد كل من تونس والمغرب بمعدل 4.6 و3.2 على التوالي، وحسب البنك الدولي فإنه وبالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبقى الكمية التي تلقتها محدودة وهو ما يمكن تفسيره بحجم الفساد السائد في الإدارات العمومية، حيث حسب الدراسة التي أجراها البنك على أكثر من 1400 مستثمر وشركة حيث أن 75% من العينة التي شملتها الدراسة أكدوا بأنهم ينفقون 6% من رقم أعمالهم في شكل رشاوي وعمولات،<sup>3</sup> وبالطبع فإن المستثمر لا يتحمل هذه التكلفة بل سيضمنها في السعر أو في العقد، فالرشوة تعتبر من العوامل المبعدة للمستثمرين الأجانب، لكونها عاملاً معرقلاً ومضيقاً للأموال والجهود والوقت حيث أن وجود الرشوة يؤثر تأثيراً مباشراً على تكلفة المعاملة.

إذاً فالرشوة تعتبر أحد العوامل التي يراعيها المستثمر في مشاريعه وتضاف في حسابات تكاليف وأعباء المشروع، وحسب تقرير البنك العالمي فإن الاستثمار في الجزائر مازال رهيناً بالبيروقراطية والرشوة.

<sup>1</sup> - محمد راتول، محاربة الفساد في دول شمال إفريقيا بين الواقع وطموح مكافحته، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، نوفمبر 2006، ص:6.

<sup>2</sup> - ناجي بن حسين، الفساد: أسبابه، آثاره واستراتيجيات مكافحته - حالة الجزائر-، مجلة الاقتصاد والمجتمع، مخبر المغرب الكبير: الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، العدد الرابع، 2006، ص:18.

<sup>3</sup> - Transparency International, **Rapport mondial sur la corruption 2006**, Op.Cit, PP:155, 156.

وفي هذا الإطار أصدرت الجزائر جملة من التشريعات تصب جلها في معالجة ظاهرة الفساد الاقتصادي، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالأمر رقم 96-22 المؤرخ في 9 يوليو 1996 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج المعدل والمتمم، وكذا الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، إضافة للأمر رقم 97-04 المؤرخ في 11 يناير 1997 المتعلق بالتصريح بالممتلكات، كما صدر قانون يتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها في 6 فيفري سنة 2005 تحت رقم 05-01، ورغم أهمية هذه التشريعات فإن أهم قانون يتعلق بشكل مباشر بالوقاية من الفساد ومكافحته القانون الصادر في 20 فيفري سنة 2006 تحت رقم 06-01، والذي يهدف إلى دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، فضلا عن تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص، إضافة إلى تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته بما في ذلك استرداد الموجودات.<sup>1</sup>

#### الفرع الثالث: المشاكل السياسية والأمنية.

من الناحية السياسية يمكن لنا أن نشير إلى الجانب الأمني ودوره الفعال في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تعتبر الأخطار الأمنية من المؤثرات الأساسية في برامج مناخ الاستثمار، حيث أن ضعف الاستقرار السياسي والأمني يجعل المستثمرين يقومون بتقليص استثماراتهم أو بالانسحاب الكلي من الساحة الاستثمارية.

ففي الجزائر ولفترة غير بعيدة سيطرت على التطورات السياسية ظاهرة الاضطرابات الأمنية، والتي أصبحت تشكل عائقاً كبيراً أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن حجم هذه الأخيرة في سنة 1993 و1994 و1995 كان معدوماً، حيث تم تشويه صورة الجزائر الاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي، وقد نتج عن هذه الحالة خسائر مادية فادحة لحقت بالممتلكات الخاصة والعامة، فقد تم تحطيم ما لا يقل عن 3000 مؤسسة منها 1060 مصنع وإحالة ما يقارب نصف مليون عامل على البطالة وهذا في مدة لا تزيد عن ست (6) سنوات.

ونظراً للوضعية السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات، فإن أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها "الكوفاس" من خلال تقديرها لخطر البلد، قامت بتصنيف الجزائر من بين مجموعة الدول ذات الخطر الجد مرتفع، ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب الاستثمار الأجنبي المباشر

<sup>1</sup> - الجريدة الرسمية، العدد 14 ، الصادر بتاريخ 8 مارس 2006.

عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الأجنبية وحتى الوطنية، جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها.<sup>1</sup>

وبعد الأحداث التي عرفها العالم ومازال يعرفها حالياً في الدول المتطورة والدول النامية، فإن عدم وجود الأمن الذي كان حكراً على الجزائر في بداية التسعينات أصبح مؤشر عالمي، وذلك بالرغم من إثارته كمشكل وعائق في وجه الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن المعطيات الحالية جعلته مشكل دولي. هذا لا يعني أن نلغي أهمية الاستقرار السياسي في جلب المستثمرين الأجانب حيث أن هذا الاستقرار يؤدي إلى استقرار كافة مؤسسات الدولة وبالتالي إعطاء حماية أضمن لمصالح المستثمرين الأجانب.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السيد 'بيار مونتورو' المدير المسير للمجموعة الفرنسية "جيوس" المتخصصة في مجال الاستشارات وتحليل المخاطر وتسيير ومصاحبة المشاريع، قد اعتبر أن العامل الأمني لم يعد كابحاً أو عائقاً أمام انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر.<sup>2</sup>

**الفرع الرابع: عراقيل أخرى.**

وهي تخص:

1- **مجال الاتصال:** حيث تتمثل في عدم وجود الوسائل الكفيلة بإعلام المستثمرين الأجانب بكل المستجدات، وعدم توفر البيانات الكافية عن الأوضاع الاقتصادية والفرص الاستثمارية القائمة.

2- **مشكل الكفاءة والتأهيل المهني:** حيث بالرغم من وجود عدد هائل من حاملي الشهادات إلا أن هذا المشكل يبقى قائماً.

3- **غياب سياسة وبرامج خصوصية واضحة ومستمرة:** حيث أظهرت تجارب البلدان النامية وجود علاقة وطيدة بين عمليات الخصخصة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أشارت تقديرات البنك العالمي إلى أن 27.8% من إيرادات الخصخصة التي جنتها الدول النامية ما بين 1990 و1996 كانت استثمار أجنبي مباشر، ففي دول أوروبا الوسطى والشرقية مثلاً نجد أن نسبة ما يقارب 60% من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين 1989 و1993 كانت في إطار برامج الخصخصة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - علي همال، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأوروبية-متوسطية، مخبر الدراسات الاقتصادية المغربية، 2002، ص:5.

<sup>2</sup> - جريدة الخبر، الأحد 09 ديسمبر 2007.

<sup>3</sup> - FMI, perspective de l'économie mondiale, 1995, P :66.

\*- في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية التي بدأت الحكومة الجزائرية بتنفيذها منذ بدايات العقد الماضي، أولت اهتماماً كبيراً لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص وتبنت مسار الخصخصة كإحدى الوسائل لتحقيق هذه الأغراض. وقد حدد القانون الصادر عن الحكومة سنة 1995 أهداف ووسائل برنامج الخصخصة، ومسؤوليات الشركات القابضة التي ستتولى تهيئة المؤسسات العامة تمهيداً لخصصتها، كما صنف المؤسسات العامة إلى ثلاث فئات هي: مؤسسات صحية قادرة على الاستثمار، ومؤسسات يمكن مساعدتها على الاستثمار ومؤسسات تواجه صعوبات. وأعلنت الحكومة عن نيتها خصخصة نحو 41 مؤسسة من بينها 38 مؤسسة صغيرة ومتوسطة يقل عدد العاملين فيها عن 400 فرد وتعتبر صحية وقادرة على الاستثمار، وإعادة هيكلة المؤسسات التي هي بحاجة إلى مساعدة ومن ثم

والملاحظ في الجزائر هو تأخر مسار الخصخصة، حيث لم يعلن عن القائمة الأولى للمؤسسات القابلة للخصخصة إلا في جوان 1998.<sup>1</sup> إضافة إلى عدم الشفافية والوضوح، والتضارب في بعض الأحيان بسبب تداخل الصلاحيات بين المجلس الوطني للخصخصة، والمجلس الوطني لمساهمات الدولة، والشركات القابضة. كما أن الحكومة تسيطر على الاقتصاد وتستهلك قرابة 18% من الناتج المحلي الاجمالي وتوظف حوالي 60% من العمالة في 950 مؤسسة عامة.\*

**4- مشكل السوق الموازية:** حيث تعتبر من أهم مخاوف المستثمرين الأجانب، حيث لعبت هذه السوق دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني، حيث أن هناك تقديرات تشير إلى أن حجم السوق الموازية يساوي 10 مليار دولار سنوياً وهي توظف حوالي مليوني شخص،<sup>2</sup> فهذا من شأنه أن يؤثر على المنافسة بشكل عام.

**5- مشكل عدم وضوح السياسات الاقتصادية:** ويتمثل هذا المشكل في غياب التخطيط المنظم، والاعتماد على العشوائية في كثير من الأمور الداخلية، مما نجم عنه النقص في كفاءة الإجراءات الإدارية والمؤسسية المصاحبة للنشاط الاستثماري.

**6- مشاكل اجتماعية:** والتي تتمثل أساساً في:

- غياب الرؤيا الاجتماعية لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وما يمكن أن تدره من منافع على الاقتصاد الوطني.

- انخفاض الوعي الادخاري والاستثماري لدى أغلب أفراد المجتمع، وعدم وجود دراية لديهم فيما يتعلق بأوعية الادخار المختلفة والبورصة ومجالات الاستثمار المختلفة.

**7- البنية التحتية:** يعتبر توفير بنية أساسية وكافية من كهرباء ومياه وصرف صحي وطرق وموانئ ومطارات وشبكة اتصالات هو أساس عملية التنمية من ناحية وأحد الشروط لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية أخرى، ونسجل ضمن هذا الإطار نقص وتخلف بعض الهياكل والبنيات الأساسية من خدمات الطرق والنقل والمواصلات والمياه والطاقة... الخ، إذ تعاني الجزائر من قصور واضح في توفير مثل هذه الخدمات، حيث أن طموحات المستثمر الأجنبي المباشر تكمن في إيجاد خدمات البنيات التحتية المتوفرة بالكم والكيف، حيث أن البنية التحتية تساعد المستثمر على إقامة مشروعه على مرتكزات وأسس اقتصادية سليمة وواضحة. فعلى العكس من ذلك فإن عدم توفر هذه البنى له تأثير واضح في إحجام المستثمرين على إقامة مشروعاتهم وإعاقة تنفيذها في المواعيد

خوصصتها وتشمل نحو 61 مؤسسة من بينها 26 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وتصفية المؤسسات التي تواجه صعوبات مع ضمان حقوق العاملين فيها.

<sup>1</sup> - المرسوم التنفيذي رقم: 98-195 المؤرخ في 7 جوان 1998، يحدد قائمة أول حصة من المؤسسات العمومية القابلة للخصخصة.

<sup>2</sup> - جريدة الخبر، الثلاثاء 09 أكتوبر 2007.

المحددة، وما قد ينجر عن ذلك في ضعف المردود الاستثماري من خلال زيادة التكاليف، وفي نهاية المطاف التأثير على إمكانية النجاح الخاصة بالمشاريع بل وعلى حتى إمكانات استثمارها.

**8- مشكل الموانئ:** تعتبر الموانئ إحدى الحلقات الأساسية والفاعلة في المنظومة التجارية، خاصة حركة السلع من وإلى داخل الوطن، وإذا كانت عملية الاستثمار سواء كان محلي أم أجنبي تعتمد أساساً على حركة السلع والمواد من خلال عمليات الاستيراد والتصدير، فإن النشاط الاقتصادي الذي يجب أن تلعبه الموانئ يفرض مقاييس دولية خاصة في الوقت الحالي، ومن بين هذه المقاييس:

- توفير البنية التحتية التي توفر عمل الميناء.
- التسليم في الوقت المحدد للحاوية وعدم التوقف عن العمل.
- التحكم في إرساء السفن.

وإذا كانت إحدى عوامل نجاح استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على مدى احترام وتوفير الموانئ للمقاييس الدولية، فإن الموانئ الجزائرية تعمل دون هذه المقاييس، حيث وجهت لها عدة انتقادات من قبل المستثمرين تتعلق بنظام المداومة في العمل الليلي الذي يتوقف نهائياً في الموانئ الجزائرية، فمثلاً يستقبل ميناء الجزائر حوالي 80% من واردات الجزائر، وهو يعرف انتقادات شديدة من قبل المستثمرين الذين يرون في عدم اشتغاله بصفة طبيعية عائقاً يحول دون الاستثمار، ناهيك عن توقفه ليلاً<sup>1</sup> حيث نجد أن مختلف المتعاملين يشكون مراراً من بطئ عملية تسريح السلع التي تستغرق في بعض الأحيان عدة شهور.

وفي الأخير، يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعاني من عدة معوقات وعراقيل اجتماعية، وسياسية أمنية، وكذا مشاكل إدارية متمثلة في البيروقراطية والضعف في التسيير، وخاصة الجهاز البنكي والمصرفي الذي يقع عائقاً أمام الاستثمارات عموماً والاستثمارات الأجنبية المباشرة خصوصاً، لذلك ينبغي تدارك هذه المشاكل والقضاء عليها، من أجل النهوض بترقية وتدعيم هذه الاستثمارات وجعلها في المستوى اللائق بها.

**المبحث الثاني: دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.**

إن أهم ما يميز الظواهر الاقتصادية هو التشابك والتعقد، بالشكل الذي يجعل فصل أحدهما عن الأخرى أمراً صعباً، فالظاهرة الواحدة تتأثر وتؤثر في الكثير من الظواهر الأخرى في آن واحد، بحيث يصعب معرفة مقدار وكيفية هذا التأثير والتأثر، إلا أن هذه الصعوبة قد دلت مع تطور الأساليب الكمية واستخدامها في التحليل الاقتصادي، مما يؤدي إلى تفسير مختلف المتغيرات محل الدراسة.

<sup>1</sup> - Agence de promotion et de suivi des investissements (APSI), **Séminaire de présentation du Climat des investissements en Algérie**, Organisation des Nations Unies pour le Développement Industriel, p:30.

وفي هذا الصدد نجد علم الاقتصاد القياسي، الذي يهتم باختبار مختلف الفرضيات الاقتصادية ويسمح بقياس العلاقة كميًا بين مختلف المتغيرات الاقتصادية. إن بناء نموذج ما هو إلا عبارة عن التعبير عن النظرية الاقتصادية في شكل معادلة أو مجموع المعادلات التي تبين العلاقة بين متغير تابع ومتغير واحد مستقل أو عدة متغيرات مستقلة، حيث يبحث تحليل الانحدار في العلاقة السببية بين متغير اقتصادي يحتاج إلى تفسير (متغير تابع)، ومتغير آخر أو أكثر من المتغيرات المستقلة التي تفسره (متغيرات تفسيرية).  
**المطلب الأول: الجانب النظري لنموذج الانحدار.**

تتمثل الغاية من استخدام النماذج في تسهيل عمليات حل المشاكل الواقعية سواء كانت بسيطة أم معقدة، إذ ما قام متخذ القرار بالتركيز على الخصائص والأساليب الرئيسية لهذه المشاكل بدلا من دراسة وفحص كل تفاصيل ودقائق المشكلة الواقعية، وهذا التجريد أو التقريب للواقع العملي والذي يمكن إعداده في أشكال متنوعة هو ما يعرف بالنموذج.<sup>1</sup>  
**الفرع الأول: تعريف النموذج ومراحل بنائه.**

#### 1- تعريف النموذج:

- النموذج هو عبارة عن محاولة تشخيص أو تمثيل لمجموعة من العلاقات المتداخلة والمتشابهة فيما بينها، وذلك بهدف تحليل الظاهرة إلى عناصرها الأساسية باستخدام مجموعة من الأدوات كالمعدلات، المترجمات والنتائج المتوصل إليها يتم تفسيرها وتحليلها.<sup>2</sup> ومن بين خصائص النموذج نجد أن المعالم في معادلات النموذج تبقى ثابتة أي أن العلاقات الداخلية تحافظ على نفس الصيغة، والقوى الخارجية لا تتغير إلا إذا نص على غير ذلك.<sup>3</sup>

#### 2- مراحل بناء النموذج:

إن لبناء أي نموذج بغية صياغة العلاقات الاقتصادية محل الدراسة يتطلب الأمر منا المرور بعدة مراحل، وهي:

#### أ- اختيار المتغيرات:

ما دام هدفنا هو معرفة العوامل المحددة للظاهرة حتى نتمكن من التصرف فيها، وفق ما تمليه علينا الأهداف وذلك باستخدام المتغيرات المتاحة. ونميز في هذا المستوى بين طبيعة المتغيرات الداخلة في النموذج إلى متغيرات داخلية ومتغيرات خارجية، وبالنظر إلى المنظومة التي

<sup>1</sup> - السعدي رجال، بحوث العمليات، الطبعة الأولى، دار رجزو، الجزائر، 2004، ص:14.

<sup>2</sup> - صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص: 2، 3.

<sup>3</sup> - Emgene A Dindio, macro-économique -cours et problèmes-, sixième tirage, série shom , 1978, P:1.

يعتمدها الباحث، فنجد في بعض الأحيان أن ما اعتبره باحث متغير داخلي يعتبره باحث آخر متغير خارجي، وذلك بحسب هدف كل منهما من هذه الدراسة.<sup>1</sup>

- **المتغيرات الخارجية:** وتسمى أيضا بالمتغيرات المفسرة أو المستقلة وذلك لكونها تتحدد من منظومة خارجية أو أنها تجسد المقادير المحددة من خارج النموذج وهنا يبرز دور الباحث في استخراج المتغيرات وتمحيصها بالاستناد ما هو وارد في النظرية الاقتصادية.
- **المتغيرات الداخلية:** وهي تلك المتغيرات المراد تفسيرها، وتكون في علاقة تبعية مع متغيرات أو عدة متغيرات تفسيرية، وذلك وفق تركيب هيكلي معين، ولا يمكنها أن تؤثر في المتغيرات الخارجية، بل على العكس من ذلك نجدها تستقبل مختلف التأثيرات فقط، مع إمكانية تأثيرها في بعضها البعض.

#### ب- تحديد معلمات النموذج:

وهي تلك الثوابت التي يحتويها النموذج خلال مجال زمني معين، حيث يمكن أن تتغير في مجال زمني آخر وذلك لنفس الظاهرة المدروسة، ولكي يتمكن الباحث من ترجمة الظاهرة محل الدراسة فإنه يعمل على بناء نموذج من خلال تحديده للعلاقات المختلفة، ونميز في هذا المستوى ثلاثة منها:

- **المعادلات التعريفية:** وهي تلك المعادلات التي تعرّف متغيراً ما باستعمال المتغيرات الأخرى، كأن نقول أن الدخل  $Y$  يساوي الاستهلاك  $C$  مضاف إليه  $S$  الادخار أي أن:  $Y = C + S$ ، هذه المعادلة تسمى بالمعادلة التعريفية أي أنها صحيحة بالتعريف، غير أنه يجب أن ننوه إلى شيء هام يجب أخذه بعين الاعتبار وهو أن المعادلة التعريفية يجب أن لا تفسر كمعادلة سلوكية، حيث لا يمكن القول إطلاقاً أن الدخل هو دالة تابعة للاستهلاك والادخار، ولكن المعادلة التعريفية تبين أن الدخل يساوي تماماً مجموع الاستهلاك والادخار.<sup>2</sup>
- **المعادلات السلوكية (الهيكلية):** ومن خلالها يسعى الباحث إلى شرح سلوك ظاهرة ما بفعل سلوك المتغيرات الأخرى، بالاستناد في ذلك على فرضيات الباحث والتي يتم تأسيسها على العوامل الاقتصادية والسيكولوجية... الخ، كأن نعبر عن دالة الاستهلاك  $C$  بالشكل التالي  $C = C_0 + B Y_d$  حيث  $Y_d$  الدخل المتاح، و  $C_0$  الاستهلاك المستقل (حد الكفاف)، و  $B$  الميل الحدي للاستهلاك، تسمى هذه المعادلة بالمعادلة السلوكية لأنها تبين السلوك الذي يسلكه الإستهلاك ( $C$ ) والمرافق لسلوك الدخل المتاح ( $Y_d$ ).<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - Christian Labrousse, **introductions a l'économétrie**, 4<sup>ème</sup> édition, Dounod, Paris, 1980, P:56.

<sup>2</sup> - عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 11.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص: 11.

- **معادلات التوازن:** في غالب الأحيان ما يبدأ الباحث دراسته من المستوى المرجعي، وهي حالة التوازن، ولذلك ينطلق من ترجمة فرضية التوازن المحددة بمساواة تربط بين علاقيتين سببيتين يضمن تحقيقها لما تتخذ هذه المتغيرات قيماً محددة، فعلى سبيل المثال يتحقق استقرار السوق النقدي لما يكون عرض النقود مساوياً للطلب على النقود.<sup>1</sup>

ونظراً لطابع التعقد والتشابك الذي تتميز به الحياة الاقتصادية، فإنه من الصعوبة أن يتمكن الباحث من حصر أو تحديد كل المتغيرات المفسرة التي يعتقد أنها تتحكم في الظاهرة المدروسة. لذلك فإنه من الضروري أن نضيف عنصر الخطأ.

ت- **متغير الخطأ العشوائي ( $\varepsilon$ ):**

إن وجود القيمة العشوائية ( $\varepsilon$ ) في النموذج هي التي تعطي الطابع الإحصائي للدالة، بحيث مهما اجتهد الباحث في إدراج كل العوامل المفسرة للظاهرة المدروسة في النموذج فإن هناك دوماً مجال لعوامل عشوائية يظهر تأثيرها من حين لآخر. إن هذا المتغير الذي يشمل النموذج هو ناجم عن:<sup>2</sup>

- سوء أو صعوبة تشخيص الظاهرة كعدم إدخال أحد العناصر المفسرة أو أكثر.
  - أخطاء القياس وأخطاء المعلومات المدخلة في النموذج.
  - الفرق بين الشكل الحقيقي للعلاقة والشكل الرياضي الذي تبناه واضع النموذج.
  - عوامل عشوائية أخرى قد تحدث وقد لا تحدث.
- الآن وبعد تحديد هذه العناصر، نصل إلى تقدير النموذج بالاعتماد على أشهر طريقة في هذا المجال، وهي طريقة المربعات الصغرى MCO.\*

### الفرع الثاني: نماذج الانحدار المتعدد.

قبل التطرق إلى نماذج الانحدار المتعدد كان جلياً بنا التطرق أولاً إلى نماذج الانحدار البسيط:

#### 1- نماذج الانحدار البسيط:

تتميز هذه النماذج بالبساطة حيث أنها تربط بين متغير تابع يسمى  $Y$  ومتغير مستقل واحد يسمى  $X$ ، حيث تكتب على الشكل التالي:

<sup>1</sup> - محمد شريف إمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر، 2003، ص:30.

<sup>2</sup> - عبد العزيز شرابي، طرق إحصائية لتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000، ص:10.

\* - **Moindres carrés ordinaires.**

$$Y = F(X) + \varepsilon$$

وهي تعني أن القيم التي تأخذها  $Y$  مرتبطة بالقيم التي تأخذها  $X$ ، ومن أجل الوصول إلى هذه العلاقة فلا بد من المرور بالخطوات التالية:

◀ تقدير معلمات النموذج:

إن عملية التقدير بطريقة المربعات الصغرى تنصب على محاولة إيجاد معلمات النموذج بالشكل الذي يجعل القيم المعدلة أو الموافقة أقرب ما تكون إلى القيم الفعلية، حيث:

$$\text{Min} \sum (Y_t - \hat{Y}_t)^2$$

حيث أن:

$Y_t$ : تشير إلى القيم الفعلية للظاهرة محل البحث.

$\hat{Y}_t$ : تشير إلى القيم المتوقعة حيث تكون:

$$(Y_t - \hat{Y}_t) = e_t$$

حيث يشير  $e_t$  إلى البواقي ومن هذه الخاصية تم استنباط طريقة المربعات الصغرى، لأنها تعطي أقل الأخطاء الممكنة أي أقل البواقي أي:

$$\sum e_t^2 = \sum (Y_t - \hat{Y}_t)^2$$

ومن هذه الصيغة يمكن الحصول على تقديرات معالم معادلة الانحدار وذلك عن طريق الاشتقاق الجزئية للمقدار  $\sum e_t^2$  بالنسبة لـ  $a$  و  $b$  حيث نحصل على الصيغ التالية لحسابهما:

$$a = \frac{n \sum XY - \sum X \sum Y}{n \sum X^2 - (\sum X)^2}$$

$$b = \frac{\sum Y \sum X^2 - \sum XY \sum X}{n \sum X^2 - (\sum X)^2}$$

ولتطبيق طريقة المربعات الصغرى فلا بد من توفر بعض الشروط، وهي:<sup>1</sup>

- النموذج خطي في  $X$  أو في أي تحويل له.
- القيم  $X$  ملاحظة بدون أخطاء أي غير عشوائية.
- $E(\varepsilon_t) = 0$  الأصل الرياضي للخطأ معدوم.
- $E(\varepsilon_t^2) = \sigma_\varepsilon^2$  تبيان الخطأ ثابت بمعنى أن الخطأ نفسه مهما كانت الفترة.

<sup>1</sup> - جمال فروخي، نظرية الاقتصاد القياسي - سلسلة في دروس الاقتصاد - ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص: 51، 52.

- $E(\varepsilon_t \varepsilon_{t'}) = 0$  إذا كانت  $t \neq t'$  بمعنى أن الأخطاء غير مرتبطة أي أنها مستقلة، فخطأ الفترة ليس له تأثير على الأخطاء اللاحقة.
- $\text{cov}(X_t, \varepsilon_t) = 0$ ، الخطأ مستقل عن المتغير المفسر.
- عدد المشاهدات  $n$  هو أكبر من عدد المتغيرات المفسرة  $k$  وتكون رتبة المصفوفة  $X$  هي  $k$ .

وبعد الوصول إلى معالم النموذج فإنه يجب التأكد من مدى المعنوية الإحصائية لهذه المعالم، لكن ونظراً لكوننا سوف نتطرق إليها في نماذج الانحدار المتعدد وحتى لا نقع في التكرار فسوف نتطرق إلى كيفية حساب معالم النموذج في الطريقة الثانية ثم نتعرض إلى كيفية اختبار المعنوية الإحصائية للنموذج.

## 2- نماذج الانحدار المتعدد:

على عكس النوع الأول، فإن المتغير التابع هنا لا يكون تحت تأثير متغير واحد فقط بل يكون تابع لعدة متغيرات أكبر أو تساوي اثنين وهو ما يمكن أن نعبر عنه بالشكل التالي:<sup>1</sup>

$$Y_t = a_0 + a_1 X_{1t} + a_2 X_{2t} + a_3 X_{3t} + \dots + a_k X_{kt} + \varepsilon_t$$

حيث

- $Y_t$  المتغير التابع.
- $X_{1t}$  المتغير التفسيري رقم 1 في الزمن  $t$ .
- $X_{2t}$  المتغير التفسيري رقم 2 في الزمن  $t$ .
- $X_{3t}$  المتغير التفسيري رقم 3 في الزمن  $t$ .
- $X_{kt}$  المتغير التفسيري رقم  $k$  في الزمن  $t$ .
- $\varepsilon_t$ : الخطأ العشوائي (التشويش الأبيض) في الزمن  $t$ ، وهذا الخطأ غير المعروف ويبقى كذلك.

-  $n$ : عدد المشاهدات.

ولما نأخذ كل المستويات من المتغيرات التفسيرية، والداخلية فإننا نتوصل إلى وضع مضمون

المعادلات التالية:

$$Y_1 = a_0 + a_1 X_{11} + a_2 X_{21} + a_3 X_{31} + \dots + a_k X_{k1} + \varepsilon_1$$

$$Y_2 = a_0 + a_1 X_{12} + a_2 X_{22} + a_3 X_{32} + \dots + a_k X_{k2} + \varepsilon_2$$

$$Y_3 = a_0 + a_1 X_{13} + a_2 X_{23} + a_3 X_{33} + \dots + a_k X_{k3} + \varepsilon_3$$

$$Y_n = a_0 + a_1 X_{1n} + a_2 X_{2n} + a_3 X_{3n} + \dots + a_k X_{kn} + \varepsilon_n$$

<sup>1</sup> - Regis Bounbonnais, *économétrie*, 3<sup>iem</sup> édition, Paris, Dunod, 2000. P:47.

وهذه العملية قد جعلت الأمور أكثر تعقيداً بالمقارنة مع نموذج الانحدار البسيط فتم اللجوء إلى جبر المصفوفات.

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ Y_3 \\ \vdots \\ Y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & X_{11} & X_{21} & X_{31} & \dots & X_{k1} \\ 1 & X_{12} & X_{22} & X_{32} & \dots & X_{k2} \\ 1 & X_{13} & X_{23} & X_{33} & \dots & X_{k3} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 1 & X_{1n} & X_{2n} & X_{3n} & \dots & X_{kn} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} a_0 \\ a_1 \\ a_2 \\ \vdots \\ a_k \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \varepsilon_3 \\ \vdots \\ \varepsilon_k \end{bmatrix}$$

وهو ما يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية :

$$Y = Xa + \varepsilon$$

حيث:

- تشير  $X$  إلى شعاع المتغيرات من الدرجة  $[n(k+1)]$  كما تشير  $k$  إلى عدد المتغيرات المدخلة في النموذج و  $(k+1)$  عدد المعالم المقدرة.
  - تشير  $a$  إلى شعاع المعلمات التي يجب تقديرها.
  - $\varepsilon$  التشويش الأبيض والاضطراب في النموذج.
- وبعد ذلك يتم اللجوء إلى تقدير معالم النموذج.

#### ◀ تقدير معالم الانحدار:

للقيام بتقديري معالم الانحدار بطريقة المربعات الصغرى فلا بد من توفير الشروط السابقة الذكر في نماذج الانحدار البسيط، إضافة إلى فرضية أخرى وهي عدم وجود ارتباط خطي تام بين المتغيرات المفسرة المدخلة في النموذج لأنه إذا ما كانت هذه العلاقة بين متغيرين أو أكثر فإن عملية تقدير معكوس مصفوفة الانحدار تكون مستحيلة، لأن محددها سوف يكون مساوياً للصفر، بالتالي عدم إمكانية تقدير معالم النموذج.

ولتقدير الشعاع  $(a)$  المتكون من معالم النموذج على أساس تدنئة مجموع مربعات الأخطاء فإنه يكتب كما يلي:  $Y = Xa + \varepsilon$ .

$$\hat{Y} = X\hat{a}$$

حيث  $\hat{a}$  هو أفضل مقدر غير متحيز والذي يعطي أقل الأخطاء المربعة أي:

$$SCR = \sum_{t=1}^{t=n} \varepsilon_t^2 = \varepsilon\varepsilon' = (Y - X\hat{a})'(Y - X\hat{a})$$

$$SCR = Y'Y - Y'X\hat{a} - \hat{a}'X'Y + \hat{a}'X'X\hat{a}$$

$$SCR = Y'Y - 2\hat{a}'Y'Y + \hat{a}'X'X\hat{a}$$

وبما أن هدفنا هو تحديد قيمة الشعاع  $\hat{a}$  فإننا نعمل على إعدام مشتقة العبارة  $SCR$  بالنسبة إلى  $\hat{a}$  فنجد:

$$\frac{\delta SCR}{\delta \hat{a}} = 0 \Rightarrow -2X'Y\hat{a} + X'X\hat{a} = 0$$

$$\hat{a} = \frac{X'Y}{X'X}$$

$$\hat{a} = (X'X)^{-1} X'Y$$

إذن بعد إن قمنا بتحديد معالم النموذج فإننا سننتقل في الخطوة الموالية إلى إجراء اختبار الفرضيات المتعلقة بالنموذج أي اختبار النموذج القياسي.

### الفرع الثالث: مراحل اختبار النموذج القياسي.

إن عملية بناء نموذج قياسي، تتطلب من الباحث معرفة كاملة وشاملة للنظرية الاقتصادية، التي بموجبها يمكن تحديد النموذج القياسي الأحسن. فبعد اختبار الباحث للنموذج من خلال النظرية الاقتصادية، سوف يختبر هذا النموذج من الناحية الإحصائية وبعدها القياسية وذلك باستخدامه لمعايير إحصائية وأخرى قياسية.

إذن من خلال هذا التحليل يتبين لنا أن اختيار أي نموذج اقتصادي قياسي يمر بثلاث دراسات، الدراسة الأولى هي الدراسة الاقتصادية التي تعتمد بالدرجة الأولى على شروط النظرية الاقتصادية، أما الدراسة الثانية فهي الدراسة الإحصائية والتي تعتمد في دراستها على معايير إحصائية، أما الدراسة الثالثة فهي الدراسة القياسية والتي تعتمد في دراستها على معايير قياسية، وبالتالي فإن مرور النموذج القياسي المختار على هذه الدراسات، سوف وبدون شك تبعد كل الانتقادات الاقتصادية، الإحصائية والقياسية الموجهة إليه.

### 1- الدراسة الاقتصادية:

إن أي نموذج قياسي لابد أن يمر على الدراسة الاقتصادية، أي دراسة النموذج من خلال النظرية الاقتصادية، حيث لا يتم قبول هذا النموذج من الناحية القياسية إلا إذا تحققت فيه شروط النظرية الاقتصادية، بعبارة أخرى يكون النموذج القياسي المصاغ مقبولا اقتصادياً. وتحدد المعايير الاقتصادية التي سوف تستخدم في تقييم معلمات النموذج من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية، وتهتم هذه المعايير بحجم وإشارة المعلمات المقدرة، فإذا كانت هذه المعلمات

المقدرة على عكس ما تقره النظرية الاقتصادية مسبقاً فإن هذا يكون مبرراً لرفض هذه المعلمات المقدرة وهذا في حالة ما لم تكن هناك مبررات قوية ومنطقية تؤدي بنا إلى التسليم بصحة التقديرات وبهذا رفض ما جاءت به النظرية الاقتصادية، وبالإضافة إلى هذا فإنه يرجع اختلاف المعلمات المقدرة عما تقره النظرية الاقتصادية إلى قصور في البيانات المستخدمة في تقدير النموذج، أو نتيجة لأخطاء في بعض فرضيات الطريقة القياسية المستخدمة.

## 2- الدراسة الإحصائية:

إن المرحلة الثانية من مراحل اختبار النموذج القياسي المقدر تتمثل في الدراسة الإحصائية، والتي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج والتي من أهمها: معامل التحديد واختبار المعنوية.

إن اختبار المعالم المقدرة للنموذج يتطلب منا عدّة اختبارات إحصائية، البعض منها تختبر المعالم جملة واحدة (اختبار المعنوية الكلية) والبعض الآخر يختبر معالم النموذج واحدة تلو الأخرى (اختبار المعنوية الجزئية).

### أ- اختبار معامل التحديد المضاعف $R^2$ :

يشير معامل التحديد المضاعف إلى النسبة المئوية من التغير الكلي في المتغير التابع والتي يمكن تفسيرها بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة بالدالة محل القياس.

إذن معامل التحديد نعتمد عليه لمعرفة النسبة المئوية التي تفسر بها المتغيرات المستقلة المتغير التابع، ويُعرف بأنه عبارة عن نسبة التغيرات المفسرة إلى التغيرات الكلية<sup>1</sup>، حيث صيغته الرياضية هي على النحو التالي:

$$R^2 = \frac{SCR}{SCT} = 1 - \frac{SCE}{SCT}$$

حيث:

$SCT$  : مجموع مربعات الانحرافات الكلية للمتغير التابع عن وسطه.

$SCR$  : مجموع مربعات الانحرافات المشروحة للمتغير التابع المقدر ( $\hat{Y}$ ) عن وسطه الحسابي ( $\bar{Y}$ ).

$SCE$  : مجموع مربعات البواقي.

علماً أنه:  $0 \leq R^2 \leq 1$ .

إذا كان:  $R^2=0$  ضعف العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة.

$R^2=1$  صلاحية النموذج أي يؤخذ النموذج بعين الاعتبار.

يجب عدم التسرع في الحكم عن العلاقة المقدرة من خلال معامل التحديد وحده، فقد تكون القيمة المرتفعة لمعامل التحديد راجعة إلى وجود اتجاه عام قوي بين المتغيرات الموجودة في النموذج

<sup>1</sup> - Regis Bourbonnais, Op.Cit, P:53 .

المقدر، كما يرجع انخفاض قيمة ( $R^2$ ) إلى الصياغة الخاطئة للنموذج، وعدم إدراج متغيرات تفسيرية هامة في النموذج عند تقدير العلاقة. لذا يجب استخدام معامل التحديد المعدل  $\bar{R}^2$  وتأخذ درجات الحرية بعين الاعتبار، ويحبذ هذا التعديل في حالة وجود عدد كبير من المتغيرات التفسيرية، ويحسب معامل التحديد المعدل عن طريق المعادلة التالية:<sup>1</sup>

$$\bar{R}^2 = 1 - (1 - R^2) \left[ \frac{n-1}{n-k} \right] \quad \text{حيث:}$$

$\bar{R}^2$ : معامل التحديد المعدل.

$R^2$ : معامل التحديد.

$n$ : عدد السنوات.

$k$ : عدد المعلمات المقدرة.

وللتعرف على معنوية أو جوهرية معامل الارتباط نقوم بحساب القيمة التالية:<sup>2</sup>

$$t^* = \frac{r\sqrt{n-k}}{\sqrt{1-R^2}} \quad \text{حيث:}$$

$t^*$ : قيمة  $t$  المحسوبة.

$r$ : معامل الارتباط.

$R^2$ : معامل التحديد.

$N$ : عدد السنوات.

$k$ : عدد المعلمات المقدرة.

ثم بمقارنة هذه القيمة المحسوبة بقيمة ( $t$ ) الجدولة، وذلك عند عدد من درجات الحرية ( $n-k$ )، يمكن استنتاج ما إذا كانت قيمة ( $r$ ) تعتبر جوهرية أم لا.

ب- اختبار إحصائية ستودينت (*T. STUDENT*)

يستخدم اختبار  $T$  عندما يكون تباين المجتمع مجهولاً، وحجم العينة صغيراً (أقل من 30)، وذلك بشرط أن يكون مجتمع المعلمات المقدرة موزعاً توزيعاً معتدلاً.

ويتعلق الأمر إذن باختبار الفرضيات التالية:

- فرضية العدم  $H_0: a_j = 0$  لكل متغير  $j$  حيث  $j = 1, 2, 3, \dots, k$ .

- وتقابلها الفرضية البديلة  $H_1: a_j \neq 0$  حيث  $H_1$  لكل متغير  $j$ .

<sup>1</sup> Pindyck and Rubinfeld, *Econometric models and economic Forecasts*, MC Graw-Hill, Book company, New york, 1976, P:92 .

<sup>2</sup> Dutta. M, *Econometric Methods*, New York : South-Western publishing company, cincinoti, 1975, P:84 .

ولاختبار ذلك نقوم بحساب قيمة إحصائية ستودينت والتي تساوي:

$$t_{cal} \frac{\alpha\%}{2} = \frac{\hat{a}_j}{\left[ \sqrt{\frac{\sum (y - \hat{y})^2}{n - k - 1}} \right] A_{ij}}$$

حيث  $\hat{a}_j$  تمثل معلمة الانحدار رقم  $j$ ، ويمثل المقام الانحراف المعياري لمعامل الانحدار  $A_{ij}$ ، أما  $A_{ij}$  فهو العنصر الموجود في السطر  $i$  والعمود  $j$  من المصفوفة  $(X'X)^{-1}$ ، وبناءً على النتائج المتوصل إليها نصل إلى:

- إذا كانت  $t_{cal}$  (المحسوبة) أقل من  $t_{tab}$  (الجدولية) عند درجة حرية  $(n-k-1)$ ، فهنا نقبل فرضية العدم ( $H_0$ ) أي أن المتغير الداخلي غير متعلق بالمتغير الخارجي  $X_j$ .

- إذا كانت  $t_{cal}$  (المحسوبة) أكبر من  $t_{tab}$  (الجدولية)، فهنا نقبل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) أي أن المتغير الداخلي يتعلق بالمتغير الخارجي  $X_j$ .

إن العلاقة العامة للاختبار ستودينت معطاة على الشكل التالي:  $SE(\hat{\alpha}_i) = \sqrt{\hat{V}(\hat{\alpha}_i)}$

حيث:

$\hat{\alpha}_i$ : مقدرة  $\alpha_i$ .

$\lambda/2$ : نسبة مستوى المعنوية.

$SE(\hat{\alpha}_i)$ : الخطأ المعياري في تقدير  $\alpha_i$  وهو يساوي إلى:

ويلاحظ أن توزيع  $T$  متماثل، وسطه الحسابي يساوي صفر وتباينه يساوي:

$$\hat{V}(\hat{\alpha}_i) = \frac{\hat{\delta}^2 \mu}{\sum X_i^2}$$

$\hat{V}(\hat{\alpha}_i)$ : مقدر تباين  $(\hat{\alpha}_i)$  وهو يساوي إلى:

$n$ : عدد المشاهدات (حجم العينة المدروسة).

$k$ : عدد المعالم المقدرة في النموذج.

$(n-k)$ : درجة الحرية.

أما بالنسبة لمقدر الجزء الثابت ( $C$ )، فيكون اختبار ستودينت على الشكل التالي:

$$\frac{\hat{C} - C}{SE(\hat{C})} \Rightarrow T_{(n, k, y)}$$

<sup>1</sup> - عبد العزيز شرابي، مرجع سبق ذكره، ص: 139.

$$SE(\hat{C}) = \frac{\hat{\delta}^2 \mu \sum X_i^2}{n \sum X_i^2}$$

ج- اختبار إحصائية فيشر (FISHER):

لقياس التأثير الكلي نعلم على إحصائية فيشر وذلك عن طريق وضع فرضيتين بديلتين، تتمثل الأولى في أن كل المتغيرات المستقلة لا تساعد على تفسير التغير في المتغير التابع بمعنى:

$$H_0 : a_0 = a_1 = a_2 = a_3 = \dots a_k = 0 \quad \text{أو} \quad R^2 = 0$$

وعندما لا تتحقق فرضية العدم فإن ذلك يعني أنه يوجد على الأقل معلمة وحيدة بحيث

( $a_j \neq 0$ ) ولذلك تصبح الفرضية البديلة  $H_1$  محققة والتي يمكن صياغتها كما يلي:

$$H_1 : \exists j / j \in [0.k] : a_j \neq 0$$

والعلاقة العامة لاختبار فيشر هي كما يلي:<sup>1</sup>

$$\frac{R_2 / (K-1)}{(1-R_2) / (N-K)} \Rightarrow F_{K-1, N-1, \lambda} \Leftrightarrow \frac{SCR / (K-1)}{SCE / (N-K)} \Rightarrow F_{K-1, N-K, \lambda}$$

حيث:

$$F_{cal} = \frac{R^2 / (K-1)}{(1-R^2) / (N-K)}$$

$R^2$ : معامل تحديد المضاعف (الإجمالي).

$N$ : عدد المشاهدات أو حجم العينة المدروسة.

$K$ : عدد المعالم المقدرة.

$\lambda$ : مستوى المعنوية (5%).

يمكن كتابة العلاقتين التاليتين انطلاقاً من أعلاه:

$$F_{tab} = F_{K-1, N-K, \lambda}$$

ويوضح لنا اختبار فيشر مدى العلاقة لذلك التأثير الذي تمارسه كل المتغيرات الخارجية من

عدمها في المتغير الداخلي، من خلال إجراء المقارنة بين قيمة إحصائية فيشر الموجودة في الجدول

الإحصائي ( $F_{tab}$ ) عند درجة حرية ( $k-1$ ) للبسط و ( $n-k$ ) للمقام وعند مستوى دلالة 05% بقيمتها

المحسوبة ( $F_{cal}$ ) وبهذا نكون أمام حالتين:

<sup>1</sup> J.Jhonston, Op.Cit, P:221.

- إذا كان  $(F_{cal}) > (F_{tab})$  فإننا نرفض فرضية العدم  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  التي تؤكد على أنه توجد على الأقل معلمة واحدة لا تكون معدومة.
  - إذا كان  $(F_{cal}) < (F_{tab})$  فإننا نقبل فرضية العدم  $H_0$  والمؤكد على انعدام العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الأخرى.
- إن الشكل العام لاختبار إحصائية فيشر هو على النحو التالي:

$$F_{cal} = \frac{R^2 / (K - 1)}{(1 - R^2) / (N - K)} \Rightarrow F_{tab} = F_{k-1, n-k, 5\%}$$

ومنه ومن خلال إحصائية فيشر يمكننا قبول أو رفض النموذج المقدر مباشرة، أي على عكس ما رأيناه مع اختبار إحصائية ستودينت.

### 3- الدراسة القياسية:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار صلاحية المعايير الإحصائية، ولهذا يطلق على المعايير القياسية المستخدمة في الدراسة القياسية باختبارات الرتبة الثانية،<sup>1</sup> حيث تهدف هذه المعايير إلى إمكانية التأكد من أن الفرضيات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطقية بالنسبة للواقع، وبالتالي إذا كانت هذه الفرضيات موجودة في الواقع فإن هذا يكسب المعلمات المقدرة صفة الاتساق وعدم التحيز، والعكس إذا لم تتحقق تلك الفرضيات فإنه يدي إلى فقدان تلك المعلمات المقدرة لبعض من صفاتها السابقة، وهذا بدوره يؤدي إلى عدم صلاحية المعايير الإحصائية نفسها، وهذا يعني أن المعايير القياسية تستخدم في اختبار تلك المعايير الإحصائية، ومن بينها نجد:

#### أ- اختبار الارتباطات الذاتية بين الأخطاء إحصائية (داربين واتسون " DW ")

يشير الارتباط الذاتي بوجه عام إلى وجود ارتباط بين القيم المشاهدة لنفس المتغير، وفي نماذج الانحدار عادة ما تشير مشكلة الارتباط الذاتي إلى وجود ارتباط بين القيم المتتالية للحد العشوائي، ووجود مشكلة ارتباط ذاتي يخل بأحد الافتراضات التي تقوم عليها طريقة المربعات الصغرى، ومن بين الاختبارات التي تستخدم في التحقق من وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء الإحصائية نجد إحصائية 'Durbin Watson test'، وتستعمل هذه الإحصائية للكشف عن وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في النموذج المقدر، حيث يستخدم هذا الاختبار إلا في حالة:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الحميد برحومة، مرجع سبق ذكره، ص: 145.

<sup>2</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 448، 449.

- نموذج يحتوي على ارتباط ذاتي للأخطاء من المرتبة الأولى  $A(1)$  فقط، أي أنه لا يصلح في حالة الارتباط الذاتي من أي رتبة أعلى.
- لا بد أن تحتوي معادلة الانحدار الأصلية بالنموذج على معلمة تقاطعية.
- يتعين أن لا يحتوي نموذج الانحدار الأصلي على المتغير التابع ذات الفجوة الزمنية كأحد متغيراته التفسيرية.

وفي حقيقة الأمر إن إدخالنا لعنصر التشويش الأبيض كان نتيجة عجزنا عن تحديد كافة المتغيرات الخارجية التي تحكم المتغير الداخلي، وعلى هذا الأساس فاعتمادنا على هذه المتغيرات  $X_j$  فقط قد يظهر لنا أثر المتغيرات المحذوفة ضمن عنصر التشويش الأبيض، محدثاً بذلك سلوكاً معادلاً لسلوك المتغيرات الخارجية، ويتجلى ذلك من خلال وجود علاقة ارتباط ذاتي فيما بينها، أي أن هناك انتظام في الأخطاء  $(Y_t - \hat{Y}_t = \varepsilon_t)$  ولذلك نضطر إلى وضع الفرضيتين التاليتين:

- فرضية العدم  $H_0$  والتي تنص على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء  $(p)$ :  
 $H_0 : p = E(\varepsilon_i \varepsilon_j) = 0$  أو  $j \neq i = (1.2.3....n)$
  - الفرضية البديلة  $H_1$  حيث:  
 $H_0 : p = E(\varepsilon_i \varepsilon_j) \neq 0$  أو  $j \neq i = (1.2.3....n)$
- حيث:  $-1 \leq p \leq +1$

ولاختبار هذه الفرضيتين فإننا نستخدم إحصائية 'داربين واتسون'، وهي عبارة عن نسبة مجموع الفروق الأولى للبواقي إلى مجموع مربعاتها أو بتعبير رياضي:

$$d = \frac{\sum_{t=2}^n (\varepsilon_t - \varepsilon_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n \varepsilon_t^2} \quad 0 \leq DW \leq 4$$

حيث:

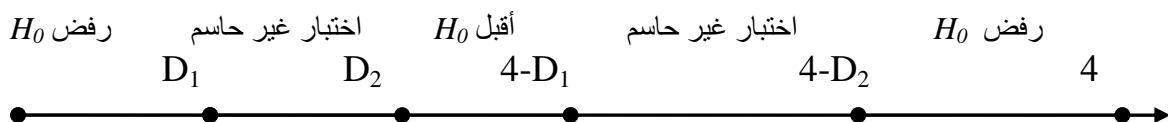
$e_i$ : القيمة المقدرة لمعامل المتغير العشوائي.

$DW = 2(1 - P)$  حيث أن  $DW$  تمثل القيمة المحسوبة للاختبار.

وينضح لنا من المعادلة السابقة أنه إذا كانت  $P = 0$  فإن  $DW \approx 2$

ولاتخاذ القرار عن مدى ارتباط الأخطاء من عدمها، نعود إلى قيمة داربين واتسون  $DW$

الجدولية، والتي لها قيمتين حرجيتين  $d_1$  و  $d_2$ ، حيث:



ارتباط موجب	؟	<b>P=0</b>	؟	ارتباط سالب
		انعدام الارتباط		

وبالاعتماد على القيم الجدولية لاختبار  $DW$  من خلال القيم الحرجة  $d_1$  و  $d_2$ ، يمكن أن تستخرج نتيجة هذا الاختبار كالاتي:

\* إذا كانت  $DW < d_1$  أو  $DW > 4 - d_2$  يرفض  $H_0$ .

\* إذا كانت  $d_2 < DW < 4 - d_2$  يقبل  $H_0$ .

\* إذا كانت  $d_1 \leq DW \leq d_2$  أو  $4 - d_2 \leq DW \leq 4 - d_1$  تكون نتيجة الاختبار غير محددة، لذلك يجب إضافة بيانات أكثر.

وبناءً على المقارنة بين  $DW$  المحسوبة و  $DW$  الجدولية نصل إلى اتخاذ القرار، وتشير علامة الاستفهام إلى عدم القدرة على اتخاذ القرار حول ارتباط الأخطاء من عدمها.

إن أبسط الطرق وأنجعها في تدليل مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء تكمن في الطريقتين

التاليتين:<sup>1</sup>

- إدخال عنصر الزمن  $t$  كمتغير حر إلى جانب بقية المتغيرات المستقلة، حيث أن إدخال عنصر الزمن في النموذج يعتبر بمثابة اعتراف من الباحث بوجود عوامل أخرى تفسيرية وذات أهمية ولم تدخل في النموذج لسبب أو لآخر، كعدم توفر البيانات عنها أو كونها غير قابلة للقياس الكمي أو غيرها من الأسباب فالزمن هنا بمثابة محصلة تحمل العديد من العوامل التفسيرية، ليصبح النموذج في شكله الخطي كالتالي:

$$\hat{Y} = a_0 + a_1X_1 + a_2X_2 + a_3X_3 + \dots + a_kX_k + a_{k+1}t$$

- أما الطريقة الثانية فتتمثل في صياغة النموذج على أساس الفروق الأولى (المتغيرات المطلقة الحلقية)، بدلا من صياغة النموذج على أساس المستويات المباشرة للسلاسل الزمنية، ويكون عندئذ شكل النموذج كالتالي:

$$\Delta \hat{Y} = a_0 + a_1\Delta X_1 + a_2\Delta X_2 + a_3\Delta X_3 + \dots + a_k\Delta X_k$$

ويلاحظ على اختبار 'داربين واتسون' أنه في بعض الأحيان لا يعطي نتائج حاسمة، كما أن هذا الاختبار لا يصلح إذا كانت أحد المتغيرات التفسيرية هي القيم المؤخرة للمتغير التابع وهذا ما سنحاول تفاديه بقدر الإمكان عند تقدير النماذج.

ب- اختبار اكتشاف عدم ثبات تباين: **HOMOSCEDASTICITY**

<sup>1</sup> - عبد العزيز شرابي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 144، 145.

تقوم طريقة المربعات الصغرى العادية على أساس افتراض ثبات تباين الحد العشوائي، أو تساوي انحرافات القيم المشاهدة للمتغير التابع عن الخط المقدر عند كل قيم المتغير التفسيري، حيث:

$$(Var(\varepsilon_i) = E(\varepsilon_i^2) = \sigma^2 \cdot \forall i / i = 1 \dots n)$$

وفي حالة اختلال هذا الافتراض وتغير تباين القيم المشاهدة وبالتالي تباين الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير التفسيري تحدث مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ ويشير اختلاف التباين إلى الحالة التي يكون فيها تباين حد الخطأ غير ثابت عند كل قيم المتغير المستقل، أي أن  $E(X_i \varepsilon_i) \neq 0$  وعليه فإن  $E(\varepsilon_i^2) \neq \sigma^2$ ، ويحدث هذا أساساً في البيانات المقطعية.

- أسباب ظهور مشكلة اختلاف التباين: إن أهم أسباب ظهور هذه المشكلة ما يلي:<sup>1</sup>
  - وجود علاقة ذات اتجاهين بين المتغيرات الداخلية كما يحدث في المعادلات الآتية.
  - استخدام البيانات التقاطعية بدلاً من بيانات السلسلة الزمنية.
  - استخدام البيانات الجزئية بدلاً من البيانات التجميعية، فعند استخدام بيانات تجميعية تختفي الاختلافات بين المفردات حيث يلغي بعضها البعض فلا يكون هناك مجال لتشنت القيم بدرجة كبيرة. أما في حالة البيانات الجزئية كذلك المتاحة عن الأفراد أو المنشآت الفردية، فعادة ما يكون التشنت كبير بين القيم للاختلافات الكبيرة بين سلوك المفردات.

- آثار مشكلة عدم ثبات التباين: ينتج عن مشكلة عدم التباين عدد من الآثار تتمثل فيما يلي:<sup>2</sup>
  - تبقى المعلمات المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية خطية وغير متحيزة ولكنها تفقد خاصية الكفاية.
  - تصبح فترات الثقة أكثر اتساعاً كما تقل قوة اختبارات المعنوية نظراً لاختفاء خاصية أدنى تباين.
  - بالرغم من أن التنبؤات القائمة على أساس المعلمات المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية تظل غير متحيزة، إلا أنها تفقد صفة الكفاءة وهو ما يعني أنها تكون أقل مصداقية من تنبؤات أخرى تبنى على طرق تخلو من مشكلة عدم ثبات التباين.

<sup>1</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص: 498، 499.  
<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص: 499.

توجد هناك معايير عديدة للكشف عن هذه المشكلة نتعرض لبعض منها فيما يلي:

#### ◀ اختبار وايت (WHITE'S TEST):

تتمثل خطوات إجراء هذا الاختبار فيما يلي:<sup>1</sup>

○ تقدير انحدار مساعد بين  $(\varepsilon_t^2)$  من ناحية، والمتغيرات  $(X_{1t}, X_{2t}, X_{3t}, \dots, X_{kt})$  و  $(X_{1t}^2, X_{2t}^2, X_{3t}^2, \dots, X_{kt}^2)$  من ناحية أخرى، أي تقدر الصيغة التالية:

$$\varepsilon_t^2 = \alpha_1 + \alpha_2 X_{2t} + \alpha_3 X_{3t} + \dots + \alpha_k X_{kt} + \beta_1 X_{2t}^2 + \beta_2 X_{3t}^2 + \dots + \beta_k X_{kt}^2 + \mu_t$$

○ حساب معامل التحديد  $R^2$ .

○ نقوم باختبار فرض العدم:

$$H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \dots = \alpha_k = \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_k = 0$$

وذلك بمقارنة القيمة  $LM = nR^2$  مع  $\chi^2$  عند مستوى معنوية معين 5% أو 1% ودرجات حرية تساوي عدد المعلمات الانحدارية في صيغة الانحدار المساعد.

وإذا كان:  $\chi_{K,0.05}^2 > nR^2$  نرفض فرض العدم، وتوجد مشكلة عدم ثبات التباين. وإذا قبلنا فرض العدم فإن هذا يعني أن: ثابت  $\delta_t^2 = \alpha_1 = \dots = \alpha_k = 0$ .

#### ◀ اختبار ARCH:

الهدف منه هو معرفة إذا كان هناك ارتباط بين مربعات البواقي، وهو يعتمد على مضاعف لاغرانج (إحصائية  $\chi^2$ ).

تتمثل خطوات إجراء هذا الاختبار فيما يلي:

✓ تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى ثم حساب

$$\hat{\varepsilon}_t^2, \hat{\varepsilon}_{t-1}^2, \dots, \hat{\varepsilon}_{t-p}^2$$

✓ نقوم بانحدار  $\hat{\varepsilon}_t^2, \hat{\varepsilon}_{t-1}^2, \dots, \hat{\varepsilon}_{t-p}^2$  كما يلي:

$$\hat{\varepsilon}_t^2 = \beta_0 + \beta_1 \hat{\varepsilon}_{t-1}^2 + \dots + \beta_p \hat{\varepsilon}_{t-p}^2 + \mu_t$$

ثم نقوم بحساب معامل التحديد  $R^2$ .

✓ نقوم باختبار فرض العدم:  $H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_p = 0$

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص: 447.

وذلك بمقارنة القيمة  $nR^2=LM$  مع  $\chi^2$  عند مستوى معنوية معين 5% أو 1% ودرجات حرية تساوي عدد المعلمات الانحدارية في صيغة الانحدار أعلاه. وإذا كان:  $nR^2 > \chi^2_{K,0.05}$  نرفض فرض العدم، وبالتالي التباين الشرطي للأخطاء غير متجانس (غير ثابت).

### 3- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر:

#### • اختبار جاك-بيرا (Jarque-Bera)<sup>1</sup>

من أجل اختبار فرضية العدم (سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي:  $H_0$ ) نقوم بحساب إحصائية جاك - بيلا (S) :

$$S = \frac{n}{6} \beta_1 + \frac{n}{24} (\beta_2 - 3)^2 \rightarrow \chi^2_{1-\alpha}(k)$$

#### القرار:

إذا كان  $S > \chi^2_{1-\alpha}(k)$  فإننا نرفض فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء بمعنوية %  $\alpha$ .

بعد القيام بعملية تقدير النموذج القياسي المختار وأيضاً اختبار معالمه المقدر، نصل في الأخير إلى مرحلة تقييم النموذج المختار من الناحية القياسية، ويكون ذلك برفض النموذج أو قبوله قياسياً. فإذا اجتازت المعالم المقدر للنموذج كل الاختبارات الإحصائية نتوصل إلى نتيجة مفادها أن النموذج القياسي المدروس مقبول من الناحية القياسية، وهو ما يعبر عن أن كل المعالم لها مدلولية إحصائية وكذلك يعبر عن عدم وجود ارتباطات ذاتية من الدرجة الأولى  $AR(1)$  للأخطاء أو البواقي بالإضافة إلى ثبات تباين حد الخطأ للبواقي، كما أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. ومنه نتوصل إلى القول أن كل المتغيرات المستقلة سوف تفسر المتغير التابع بنسبة كبيرة جداً، أي بعبارة أخرى فإنها تمثله أحسن تمثيل.

#### المطلب الثاني: محاولة نمذجة الظاهرة المدروسة.

بعد الدراسة النظرية التي قمنا بها وبعد تعرفنا على الطريقة التي سوف نستخدمها في عملية التقدير وهي طريقة المربعات الصغرى العادية، حيث سنحاول من خلال هذا المطلب تطبيقها على حالة الجزائر وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية من سنة 1990 إلى غاية سنة 2006 وذلك لتحديد علاقات الانحدار بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم محدداته التي أمكننا تكميمها.

#### الفرع الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة.

يتطلب فهم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر البحث في محددات جانب العرض والطلب المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وبشكل عام يؤدي انكماش الاقتصاد العالمي إلى

<sup>1</sup> - R Bourbonnais, Op.cit, P:230 .

انخفاض المستوى الحقيقي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، لذلك فإن فهم دور المانحين لرأس المال في الأسواق الدولية يكون ضرورياً (وقد تمّ التطرق إليها في المبحث الثاني من الفصل الأول).

وتوضح الأدبيات النظرية والتطبيقية القياسية الأهمية النسبية للعوامل العديدة الهامة المسؤولة عن جذب أو طرد الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذه تمثل أداة أساسية للمعلومات التي يحتاجها صناع السياسات. وتقترح هذه الأدبيات وفرة الموارد المعدنية كأقوى العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يوضح 'Caves' (1982) أن الحافز للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاستخراج يتسم بالوضوح ولا يحتاج إلى شرح نظري. ومن الناحية التطبيقية، توصل 'Lim' (1983) في دراسته على عينة مكونة من 27 دولة إلى أن وفرة الموارد المعدنية تعد محدد إيجابي قوي للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن 'Lynton' (1997) في دراستها عن الاقتصاد الهندي أوضحت أنه على الرغم من توافر الموارد الطبيعية في الهند (البترول، الحديد، الفحم، الأحجار الكريمة، والقاعدة الزراعية الناجحة)، وحجم السوق الكبير (930 مليون نسمة) وكبير حجم الناتج القومي الإجمالي (295 بليون دولار) وتوفر الطبقة المتوسطة ذات التعليم المرتفع، إلا أن العوائق السياسية، والتشريعية، والبيروقراطية، والبنية الأساسية مازالت تعيق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وتأتي ظروف السوق في المرتبة الثانية في الأهمية، بعد وفرة الموارد المعدنية، من حيث العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، لأن الشركات الأجنبية تبحث عن سوق محلي لمنتجاتهم، فضلاً عن انخفاض تكاليف الصفقات في الدول ذات المستويات المرتفعة للتنمية الاقتصادية (Vernon, 1966 ; Reuber et al., 1973 ; Dunning, 1981 ; Caves, 1982). كذلك يؤثر هيكل السوق في الدولة المضيفة على قرارات الشركات متعددة الجنسيات المتعلقة بتوزيع إنتاجها حول العالم، حيث تتأثر التكاليف بدرجة المنافسة التي تواجهها تلك الشركات، وتوفر درجة من الحماية لها يشجعها على اتخاذ القرار بالاستثمار (1992) 'Guisinger'. وفي هذا الصدد أوضح 'Smith' (1996) اختلاف تأثيرات سياسات التجارة في النموذج الاحتكاري عنه في النموذج التنافسي، حيث تمارس سياسة التعريفات دوراً مغايراً على الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من النموذجين.

كذلك تضمنت دراسة 'Lim' (1983) -بالإضافة للموارد المعدنية- حزمة حوافز أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر مثل مستوى التنمية الاقتصادية (معبراً عنها بالناتج القومي الإجمالي أو نصيب الفرد في المتوسط في الفترة 60-1965 ومعدل النمو الاقتصادي). وخلصت الدراسة إلى أن الموارد المعدنية والأداء القوي للاقتصاد في الماضي تعد أهم محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وتوصلت دراسة 'Torrisi' (1985) من خلال دراسة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى

كولومبيا (58-1980) أن حجم السوق (مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي) ونموه (مقاساً بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) تمثل محددات قوية وإيجابية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي دراسة 'Hasnat' (1997) على الشركات الأمريكية في خمس دول نامية خلال الفترة (75-1992) وباستخدام المتغيرات العشوائية للمربعات الصغرى، وجد أن حجم السوق ونموه، ومعدلات التبادل، ومعدلات الفائدة، والتعريفات -كعناصر مستقلة- ذات معنوية مرتفعة. وأكد 'Li & Guisinger' (1992) -في دراستهما على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في اليابان، وأمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية خلال الفترتين (76-1980) و(80-1986) والتي تضمنت 684 شركة في الفترة الأولى، و725 شركة في الفترة الثانية- على حجم سوق الدولة المضيفة باعتباره عنصر إيجابي ذو معنوية مرتفعة في الفترتين.

وبنما تعد الموارد المعدنية وعوامل السوق عناصر جذب هامة للاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الغموض يكتنف الأهمية النسبية للاستقرار السياسي وسياسات التنمية، حيث من المتوقع أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يزيد من حالة عدم التأكد المصاحبة للاستثمار. وفي دراسة مبكرة قام بها 'Basai' (1963)، أوضحت أن عدم الاستقرار السياسي وإمكانات السوق تعد من العوامل الهامة التي تحدد قرارات الاستثمار.

وتأتي سياسات تنمية الدولة المضيفة، المتضمنة رغبتها في إنشاء علاقات اقتصادية دولية، في مرتبة أقل أهمية من عوامل السوق والاستقرار السياسي، حيث تندمج الدول التي تمارس الاستثمار الأجنبي المباشر والعلاقات الخارجية الأخرى بسهولة أكثر مع الإنتاج العالمي ونماذج التجارة، وبالتالي تكون أكثر جذباً للمستثمرين الدوليين. ويدعم هذا الاتجاه الدراسة التطبيقية التي أجراها كل من 'Root' و 'Ahmed' (1979)، والذين توصلوا من خلالها إلى أن العلاقات التجارية تمارس تأثير قوي وإيجابي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. كذلك قدم 'Balasubramanyan' (1984) دليل محدود على أن الدول التي تتبع إستراتيجية تنمية موجهة للتصدير تجذب استثمار أجنبي مباشر أكثر من الدول التي تتبع إستراتيجيات إحلال محل الواردات.

كذلك وتعد الاتجاهات الحديثة الخاصة بسياسات الدول النامية فيما يتعلق بالتحجير والإصلاح الاقتصادي -والتي تشجع استحواد الشركات متعددة الجنسيات الأجنبية على الشركات المحلية في إطار عملية الخصخصة وعولمة الإنتاج، وزيادة التكامل الاقتصادي والمالي- من أهم العوامل التي تشرح ضخامة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية في الوقت الحاضر. حيث أوضح تقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 1997) أن اتجاه كثير من الدول النامية لاقتصاديات السوق والخصخصة ساعد على تزايد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لتلك البلاد. وأوضح 'Maran' (1992) أن مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول

النامية شهد ترحيباً بالشركات متعددة الجنسيات من خلال مشاركة تلك الشركات باستثماراتها في الخطط الخمسية التي تضعها حكومات تلك الدول، وانخفاض معدلات الضريبة على تلك الشركات بشكل ملحوظ في آسيا وأمريكا اللاتينية وحتى إفريقيا، وتلاشي القيود الحكومية بشكل كبير.

وفي هذا الصدد أوضحت دراسة 'Fukao' (1997) على الاستثمار الأجنبي المباشر، أن الاتجاه إلى الاقتصاد السوقي في الدول النامية لعب دوراً كبيراً جذب الشركات اليابانية. كذلك أوضحت دراسة 'Chandrasekaran' و 'Ryans' (1996) أن الهند -جنباً إلى جنب مع الصين- تعد واحدة من الأسواق الصناعية الرئيسية في آسيا التي تجذب مصالح الشركات متعددة الجنسيات نتيجة للإصلاحات الاقتصادية الحديثة وفرص السوق الكبيرة. كذلك أوضحت دراسات Cardoso و 'Fishlow' (1989) و 'Elias' (1990) على أمريكا اللاتينية، أن تدفق الهائل للاستثمار الأجنبي المباشر للإقليم كان نتيجة لمتغيرات السياسة المحلية التي خلقت بيئة اقتصادية كريمة أكثر ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر مع الثقة المتجددة في التركيز على إصلاحات التوجه للسوق. إلا أن دراسة 'Patnaik' (1997) أوضحت أن التحرير الاقتصادي لم يجذب الكثير من الاستثمار الأجنبي المباشر بقدر ما جذب كثيراً من الأموال الساخنة المهتمة بالمضاربة، وذلك لأن الفترة الأخيرة شهدت عولمة التمويل أكثر من عولمة الإنتاج.

وباختصار، تناول هذا الجزء عرض نماذج للنظرية العامة التي تحكم العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعوامل الجذب أو الطرد، وسيتم الاستفادة من الأدبيات السابقة وانتقاداتها لبناء نموذج هذه الدراسة واختباره باستخدام حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2006).  
جدول رقم (34): أهم المتغيرات المفسرة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (عوامل الجذب أو الطرد) من واقع الدراسات السابقة.

المتغير	المتغير التقريبي	عدد مرات التكرار	عدد مرات المعنوية
انفتاح الاقتصاد	- مجموع الصادرات والواردات الكلية كنسبة من الـ PIB.	12	7
مؤشر استقرار السياسات	الانحراف المعياري للمتغير الذي يمثل حجم الحكومة	7	5
البنية الأساسية	- عدد خطوط التليفون لكل 1000 شخص في الدولة. - نسبة مساهمة كل من الاتصالات والطاقة ووسائل النقل في الناتج المحلي الإجمالي.	6	4
رأس المال البشري	نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي إلى إجمالي المتعلمين.	3	
توفر الموارد الطبيعية	نسبة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات.	2	

الفصل الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومتطلبات تفعيله في الجزائر.

1	4	معدل التضخم	درجة الاستقرار الاقتصادي
	2	معدل الضرائب على أرباح الشركات.	معدل الضرائب
2	4	- معدل خدمة الدين. - نسبة إجمالي الديون إلى الـ PIB. - إجمالي الدين الخارجي للدولة كنسبة من الـ PIB.	الدين الخارجي
10	20	- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. - الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.	الناتج المحلي الإجمالي
1	1	نصيب الإنفاق الحكومي من الـ PIB.	حجم الحكومة
4	8	- سعر الصرف الحقيقي. - سعر الصرف في السوق الموازية. - تباين سعر الصرف.	درجة الاستقرار في سعر الصرف
2	2	الاستثمار المحلي كنسبة من الـ PIB.	مناخ الاستثمار
1	5	يقاس عن طريق الناتج المحلي الإجمالي.	حجم السوق المحلي
1	1	يعبر عنه عن طريق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.	مدى جاذبية السوق المحلي

**المصدر:** أحمد جاد كمال، نموذج قياس محددات الاستثمار الأجنبي في مصر، تقرير صادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، 2004، ص: 42، 43.

**الفرع الثاني: تحديد مكونات النموذج.**

إن الهدف الآن هو محاولة بناء نموذج نقوم من خلاله بربط الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بعوامل الجذب أو الطرد التي فرضناها، لذلك سوف نقوم بتحديد متغيرات النموذج.

**1- المتغير الداخلي:**

نفرض أن المتغير الداخلي هو الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أي هو المتغير التابع.

**2- المتغيرات الخارجية:**

من خلال ما تطرقنا إليه في دراستنا لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأيضاً من خلال الجدول (34)، يتضح لنا أن هناك عدة عوامل تحدد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، منها عوامل الاستقرار الاقتصادي، عوامل الانفتاح الاقتصادي، الفساد الحكومي والبيروقراطية، وحجم السوق ومدى جاذبيته... الخ، وهي كلها عوامل محلية تختلف من دولة لأخرى، وبإسقاط هذه الدراسة على الجزائر يمكن تصنيف هذه المتغيرات ضمن خمس مجموعات كما يلي:

- 1- معايير الاستقرار الاقتصادي: (سعر الصرف، معدّل التضخم).
- 2- معايير الانفتاح الاقتصادي: نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- 3- معيار حجم السوق ومدى جاذبيته: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- 4- مناخ الاستثمار: الاستثمار المحلي كنسبة من الـ PIB.
- 5- الفساد الحكومي والبيروقراطية: تم استخدام الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

لقد اقتصرنا في دراستنا التطبيقية على هذه المتغيرات فقط وذلك لعدة أسباب، من أبرزها عدم توفر المعطيات لبعض المتغيرات، إضافة إلى صعوبة قياس البعض الآخر.

المتغيرات المستقلة:

- 1- معدل التضخم المحلي (INF).
  - 2- سعر الصرف الحقيقي (TCH).
  - 3- درجة الانفتاح الاقتصادي (OUVERT): مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية مقاساً بالدولار الأمريكي مقسوماً على الـ PIB.
  - 4- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (TXPIB).
  - 5- الاستثمار المحلي الإجمالي (dIPIB): الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتم الحصول عليه من خلال قسمة الاستثمار المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقاساً بالدولار الأمريكي على الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر يدل على مناخ الاستثمار في الجزائر.
  - 6- مؤشر الفساد والبيروقراطية (GIPIB): الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتم الحصول على هذا المتغير بقسمة هذا الإنفاق بالأسعار الجارية مقاساً بالدولار الأمريكي على الناتج المحلي الإجمالي.
- والجدول رقم (34) يوضح أهم المتغيرات التي تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر وكيفية تكميمها من واقع الدراسات السابقة.

#### الفرع الثالث: بناء النموذج.

سوف نستعين ببرنامج الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية-Eviews 4.0 - في معالجة المتغيرات واختبارها، وبعد إدخال العوامل السابقة في النموذج القياسي وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير المعلمات توصلنا إلى النتائج التالية:

$$\begin{aligned}
 IDE = & -2.85 - 7.99 GPIB + 1.45 DIPIB - 6.69 INF + 4.73 OUVERT \\
 & (-3.63) \quad (-2.62) \quad (0.78) \quad (-3.51) \quad (3.95) \\
 & + 0.02 TCH + 0.01 TXPIB + \varepsilon_t \\
 & (2.35) \quad (0.48) \\
 R^2 = & 0.87 \quad R^2 \text{ adjusted} = 0.80 \quad F \text{ stat} = 11.99 \quad \text{prob} (F \text{ stat}) = \\
 & 0.000458 \\
 DW = & 2.36
 \end{aligned}$$

المصدر: من إعداد الطالب، ملخص النتائج المستخرجة من الملحق الفني رقم (1) و (2).

وتشير النتائج أعلاه ومن خلال النتائج المستخرجة من الملحق الفني رقم (01) و(2) أن بعض العوامل المذكورة والمفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ليست ذات دلالة إحصائية وغير معنوية حيث نجد أن المتغير المستقل مناخ الاستثمار غير معنوي وكذلك الأمر بالنسبة للمتغير حجم السوق ومدى جاذبيته، وبالتالي لا يمكن قبولها. وبعد أخذ المتغيرات المعنوية فقط واستبعاد المتغيرات الغير المعنوية أي استبعاد المتغيرين المستقلين مناخ الاستثمار وحجم السوق ومدى جاذبيته تم التوصل إلى النتائج التالية:

$$\begin{aligned}
 IDE = & -2.66 - 8.21 GPIB - 6.58 INF + 4.69 OUVERT \\
 & (-3.71) \quad (-3.01) \quad (-3.72) \quad (4.13) \\
 & + 0.01 TCH + \varepsilon_t \\
 & (2.42) \\
 R^2 = & 0.86 \quad R^2 \text{ adjusted} = 0.82 \quad F \text{ stat} = 19.78 \quad \text{prob} (F \text{ stat}) = \\
 & 0.000032 \\
 DW = & 2.17
 \end{aligned}$$

المصدر: من إعداد الطالب، ملخص النتائج المستخرجة من الملحق الفني رقم (3) و(4).

وتشير التقديرات المذكورة في النموذج أن هناك أربع متغيرات فقط من بين ستة متغيرات اقتصادية قد أثرت على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عند مجال ثقة 95%. وهي:

- سعر الصرف ومعدل التضخم.
- مؤشر الانفتاح الاقتصادي.
- مؤشر الفساد والبيروقراطية.

الفرع الرابع: اختبار النموذج.

1- الدراسة الاقتصادية:

تقبل الإشارة السالبة لمعلمة التضخم، والإشارة الموجبة لمعلمة سعر الصرف بحكم أنهما يتوافقان مع النظرية الاقتصادية أي أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلاقة طردية بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر ويتضح أن سعر الصرف له تأثير موجب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؛ بمعنى أنه كلما ارتفع سعر الصرف (انخفاض العملة المحلية في مقابل العملة الأجنبية) ارتفع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كما يمكن تفسير هذه العلاقة الموجبة بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بأن هناك نسبة كبيرة من مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تتجه نحو التصدير (أغلبية الاستثمارات في قطاع المحروقات) وهذا يعني أن العائد يكون بالعملة الأجنبية ومنه انخفاض العملة المحلية سيكون له أثر إيجابي على المستثمر الأجنبي حين يتم تقييم هذا العائد بالعملة المحلية، وبالتالي يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي في الجزائر يؤثر وإلى حد كبير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

تقبل الإشارة السالبة لمؤشر الفساد الحكومي والبيروقراطية وهذا لتوافقه مع النظرية الاقتصادية؛ أي أن هناك تناسب عكسي بين مؤشر الفساد الحكومي والبيروقراطية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فالمستثمر الأجنبي يبحث عن الدول التي تسود فيها الشفافية والمصداقية والتي تسرع في إنهاء المعاملات الإدارية أي تخفيض التكاليف التي لا فائدة منها.

تقبل الإشارة الموجبة لمؤشر الانفتاح الاقتصادي وهذا لتوافقه مع النظرية الاقتصادية؛ أي أن هناك تناسب طردي بين الانفتاح الاقتصادي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

تقبل الإشارة السالبة لثابت الدالة والتي تمثل مجموعة العوامل الأخرى التي لا يمكن قياسها والتي لها تأثير سلبي على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وحسب ما ورد سابقاً فإن هذه العوامل تتمثل في العوامل السياسية والأمنية والتشريعية، بالإضافة إلى البنية التحتية للاقتصاد الوطني والتي ما زالت قيد التطوير والإنشاء والسوق المالي والمصرفي التي ما زالت وضعيتها غير مشجعة تماماً، كل هذه العوامل تظهر تأثيرها السلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في فترة الدراسة.

## 2- الدراسة الإحصائية:

### أ- معامل التحديد $R^2$ :

لدينا  $R^2 = 0.86$  وهي كبيرة أي أن المتغيرات المستقلة: مؤشر الفساد والبيروقراطية (GIPIB)، ومؤشر الانفتاح الاقتصادي (OUVERT)، الاستقرار الاقتصادي (INF و TCH) والثابت (C) تؤثر بنسبة 86% على المتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) و 14% محصورة في متغيرات مستقلة أخرى لم يتم حصرها في هذا النموذج (البنية التحتية... الخ).

ونسف الشفء بالنسبة لمعامل التحفف المصحح، فقفمته  $R^2 \text{ adjusted} = 0.82$  وهف كبفرة وتؤكد أن المتغفرات قفف الدراسة تفسر تففق الاستثمار الأجبفف المباشر إلى الجزائر بنسبة 82%.

**ب- اختبار ستوففنت (Student):**

$$H_0 : a_i = 0 \dots i = 1.4$$

$$H_1 : a_i \neq 0 \dots i = 1.4$$

فرضفة الاختبار:

من أجل قبول أو رفض الفرضفة  $H_0$  نقوم بمقارنة  $T_{cal}$  مع قففة  $T_{tab}$ .  
فإذا كانت  $\langle T_{cal} T_{tab} \rangle$  فإننا نرفض الفرضفة  $H_0$  والعكس صحفح.

**الجدول رقم (35): نتائج اختبار Student.**

TCH	OUVERT	INF	GPIB	C	
2.42	4.13	3.72	3.01	3.71	$T_{cal}$
2.179	2.179	2.179	2.179	2.179	$T_{tab}$
نرفض $H_0$	نرفض $H_0$	نرفض $H_0$	نرفض $H_0$	نرفض $H_0$	القرار

المصدر: من إعداف الطالب.

من خلال النتائج فإن المتغفرات المستقلة: مؤشر الفساد والبفروقراطية (GPIB)، ومؤشر الانفتاح الاقنصافف (OUVERT)، الاستقرار الاقنصافف (TCH و INF) والثابف لها تأثفر على المتغفر التابع الاستثمار الأجبفف المباشر (IDE) كل واحدة على حفا وذلك فف معنوفة المعالم

$$\frac{\alpha}{2} = 0.025 \text{ ودرجات حرية } 12 \text{ أي: } T_{12,0.025} = 2.179$$

**ت- اختبار ففشر F:**

$$H_0 : a_1 = a_2 = \dots = a_i = 0 \dots i = 1.4$$

$$H_1 : \exists a_i \neq 0$$

فرضفة الاختبار:

من أجل قبول أو رفض الفرضفة  $H_0$  نقوم بمقارنة  $F_{cal}$  مع قففة  $F_{tab}$ .  
فإذا كانت  $\langle F_{cal} F_{tab} \rangle$  فإننا نرفض الفرضفة  $H_0$  والعكس صحفح.

$$F_{cal} = \frac{\frac{R^2}{k-1}}{n-k-1} = 19.78 \text{ من خلال نتائج التقفر لدفنا:}$$

$$F_{tab} = F_{(4,12)}^{0.05} = 3.26$$

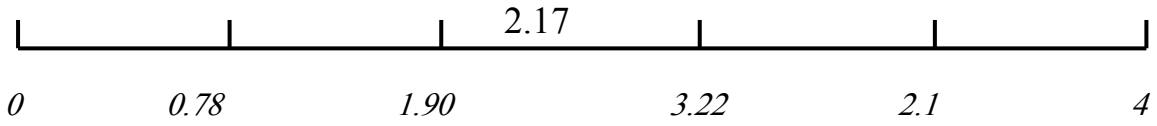
وبما أن  $F_{cal} > F_{tab}$  فإننا نرفض الفرضية  $H_0$  أي أن المتغيرات المستقلة: مؤشر الفساد والبيروقراطية (GIPIB)، ومؤشر الانفتاح الاقتصادي (OUVERT)، الاستقرار الاقتصادي (INF) و (TCH) والثابت لها تأثير على المتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) وذلك في معنوية المعالم 5%.

### 3- الدراسة القياسية:

#### أ- اختبار (داربين واتسون "DW"):

نلاحظ أن  $DW_{cal}$  توجد ضمن مجال استقلالية الأخطاء ذاتياً.

$$DW_{cal} = 2.17$$



القيم الجدولية عند  $n = 17$  و  $k = 4$  حيث  $k$  هو عدد المتغيرات المستقلة فقط وبمستوى

معنوية 5% ويكون لدينا:

$$d_1 = 0.78 \text{ القيمة الصغرى:}$$

$$d_2 = 1.90 \text{ القيمة الكبرى:}$$

لدينا  $DW \in [1.90, 2.10]$  أي  $DW \in [d_2, 4 - d_2]$  ومنه فإن  $DW$  تنتمي إلى مجال عدم الارتباط ومنه فالأخطاء مستقلة ذاتياً.

#### ب- اختبار White's Test :

يجب حساب إحصائية مضاعف لاغرانج (LM)، حيث أنه إذا اعتبرنا أن اختبار White يعتمد بالدرجة الأولى على إحصائية مضاعف لاغرانج (أو Ficher) فإن هذه الأخيرة تعطي بالعلاقة التالية:

$$LM = n \times R^2 \approx X^2_{4,0.05}$$

حيث  $n$ : عدد المشاهدات المستعملة في الانحدار ( $n=17$ )

$R^2$ : معامل التحديد المستخرج.

$$LM = 17 \times 0.4710 = 8.007 \text{ ومنه يكون لدينا:}^1$$

القرار: لدينا الإحصائية المحسوبة للاختبار أكبر من الإحصائية الجدولة لتوزيع

$(X^2_{(4,0.05)} = 9.488 > LM = 8.007)$  ، ومنه نقبل الفرضية  $H_0$  ومنه لا توجد

مشكلة ثبات التباين.

<sup>1</sup> - النتائج مستخرجة من الملحق الفني رقم (5).

### ت- اختبار ARCH :

يجب حساب إحصائية مضاعف لاغرانج (LM)، حيث أنه إذا اعتبرنا أن اختبار ARCH يعتمد بالدرجة الأولى على إحصائية مضاعف لاغرانج (أو Ficher) فإن هذه الأخيرة تعطى بالعلاقة التالية:<sup>1</sup>

$$LM = n \times R^2 \approx X^2(4) \quad (4)$$

حيث n : عدد المشاهدات المستعملة في الانحدار (n=13)

R<sup>2</sup> : معامل التحديد المستخرج.

$$LM=13 \times 0.7455= 9.6915 \quad \text{ومنه يكون لدينا:}^2$$

**القرار:** لدينا الإحصائية المحسوبة للاختبار أكبر من الإحصائية المجدولة لتوزيع X<sup>2</sup> بدرجات حرية (4) (X<sup>2</sup>(4)=9.488 < LM=9.6915) في حدود معنوية المعالم 5%، ومنه نرفض الفرضية H<sub>0</sub>، وعليه نعتبر أن السيرورة محل الدراسة قابلة للتبرير أو التمثيل (justifiable) بنموذج ARCH.

### ث- اختبار التوزيع الطبيعي (Teste de Normalité):

من أجل اختبار فرضية العدم (سلسلة البواقي تحمل خصائص التوزيع الطبيعي) نقوم بحساب إحصائية جاك - بيررا (Jarque-Berra):<sup>3</sup>

$$S = \frac{n}{6} \beta_1 + \frac{n}{24} (\beta_2 - 3)^2 \rightarrow X^2_{1-\epsilon}(4)$$

$$S = \frac{n}{6} \beta_1^2 + \frac{n}{24} (\beta_2 - 3)^2 = \frac{17}{6} (-0.07737)^2 + \frac{17}{24} (2.5012 - 3)^2 = 0.1931$$

$$\text{لدينا: } (S = 0.1931 < X^2_{0.05}(4) = 9.488)$$

ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي H<sub>0</sub> بمعنوية 5%.

وعلى هذا الأساس ومن خلال الاختبارات السابقة فإنه يمكن القول بأن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية. وكنتيجة عامة يمكن القول بأن الجزائر بإمكانها أن تزيد من حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، إذا عملت على تحسين هذه المتغيرات بالقدر

<sup>1</sup> - سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2006، ص: 291.

<sup>2</sup> - النتائج مستخرجة من الملحق الفني (6).

<sup>3</sup> - النتائج مستخرجة من الملحق الفني (7).

الذي يشجع المستثمر الأجنبي للقدوم إليها، وبالتالي تحسين صورتها على المستوى الداخلي والخارجي.

لقد تم التوصل من خلال هذا المبحث إلى:

- وجود أثر سالب ومعنوي لمعدل التضخم على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
  - وجود أثر موجب ومعنوي لسعر الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
  - وجود أثر موجب ومعنوي لمؤشر الانفتاح الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
  - وجود أثر سالب ومعنوي لمؤشر الفساد والبيروقراطية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- وباستثناء المتغيرات السابقة التي ثبتت أهميتها في تحديد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أظهرت النتائج عدم تأثير كل من مناخ الاستثمار وحجم السوق ومدى جاذبيته على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

مما سبق نخلص إلى أن أهم العوامل المفسرة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تتمثل في: الاستقرار الاقتصادي، الانفتاح الاقتصادي، والفساد والبيروقراطية. أي أن هذه العوامل هي المتحكمة والمؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، ومن خلال تطرقنا إلى معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في المبحث الأول من هذا الفصل فإنه يمكن اعتبار أن أهم معوقات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تتمثل في عدم وجود انفتاح اقتصادي حقيقي على الخارج، وانتشار الفساد والبيروقراطية.

#### المبحث الثالث: مقومات تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إن سبل تطوير وتفعيل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تركز على إستراتيجية مقترحة كإطار عام لأهم الاتجاهات المرغوبة لتفادي المعوقات التي تقف أمام انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر، هذه الإستراتيجية تتمثل في مجموعة من المقومات والتي تساعد على التقليل قدر الإمكان من المعوقات سالفة الذكر والتي تم استنتاجها من خلال النموذج القياسي على غرار باقي المعوقات. لذلك يجب العمل على:

- ضرورة قيام الحكومة بإتباع سياسات لتحرير قطاع التبادل التجاري الخارجي، وتفعيل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث يمكن للمتغير **OUVERT** (إذا كانت درجة الانفتاح الاقتصادي مرتفعة) التأثير إيجاباً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إتباع السياسات والإصلاحات اللازمة التي من شأنها التقليل من حجم الفساد والبيروقراطية. وسيتم التطرق أكثر وبالتفصيل إلى مختلف الإستراتيجيات المقترحة التي تساعد في التقليل من هذه المعوقات على غرار باقي المعوقات من خلال المتطلبات التالية:

المطلب الأول: المتطلبات الإدارية، السياسية والأمنية.

## الفرع الأول: المتطلبات الإدارية.

### 1- أن تكون الإدارة في مستوى تطلعات المستثمر الأجنبي:

إن الإدارة الجزائرية إذا ما أرادت أن تكون في مستوى تطلعات المستثمر الأجنبي يجب عليها العمل على:

- ضرورة الإصلاح الإداري، للقضاء على مظاهر الفساد الإداري، والذي يغلب عليه مشكلتين أساسيتين هما: البيروقراطية والرشوة، ومحاربة كل الأشكال المقاومة للإصلاحات.<sup>1</sup>
- ضرورة مواصلة إصلاح نظام العدالة وعصيرته، والتعجيل بوضع الآليات التطبيقية للقوانين المتعلقة بمكافحة الرشوة والفساد ومحاربة تبييض الأموال، وكذلك تحسين التكوين وجعل العدالة أكثر تخصصاً في القضايا المتعلقة بالاستثمارات المحلية والأجنبية، وإنشاء المحاكم المتخصصة في النزاعات الاقتصادية والاستثمارية بالخصوص، وبعث ثقافة حقيقية للتحكيم والإسراع في استصدار الأحكام وتنفيذها لاسيما ما يتعلق بالاستثمارات.

### 2- كما أن الإدارة الجزائرية هي في حاجة ماسة إلى:

- نموذج يعزز دورها كأداة قائمة على التخطيط والترشيد والعقلنة بما يتفق ومتطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- قانون يحدد مهامها الدائمة بوضوح.
- الإقرار بمبدأ التسيير الاقتصادي للوظائف الإدارية، والذي يتطلب بدوره دعائم قوية مثل:
  - إدارة تساهم في إعداد التشريع الملائم وفي تطبيق الإصلاحات المحددة بصفة فعلية.
  - إدارة قوية قادرة على العمل، قائمة على الاحترافية، تحركها دوافع المصلحة الاجتماعية والاقتصادية، تتصف بالاستقرار والرزانة والحياد.

### 3- التغلب على مختلف العقبات أمام جذب وتحريك الاستثمار الأجنبي المباشر:

- وفي نفس هذا الإطار فإنه من أجل التغلب على مختلف العقبات أمام جذب وتحريك الاستثمار الأجنبي المباشر فإنه يتوجب:<sup>2</sup>
- الإيفاء بالاتفاقيات بين الجزائر والمؤسسات الأجنبية والمستثمرين الأجانب العاملين في الجزائر لتحسين صورة الجزائر أمام الخارج وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

<sup>1</sup> - منصور الزين، عرض وتقييم لسياسة الاستثمار في الجزائر بعد الإصلاحات، الملتقى الدولي الأول حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة - بومرداس - ، 04 و 05 ديسمبر 2006، ص: 11.

<sup>2</sup> - عمار عماري و سعيذة بوسعدة ، مرجع سبق ذكره، ص: 237.

- توفير إدارة كفئة، بتعيين موظفين أكفاء وعلى دراية عالية بشؤون الاستثمار، واعتماد معايير الكفاءة عند التعيين والترقية، والعمل على نقاء هذه الإدارة من أي شكل من أشكال المحسوبية والوساطة والفساد التي تسيطر على أغلب الأجهزة الحكومية.
- إجراء مراجعة دائمة لقانون الاستثمار لإزالة أي غموض لتسهيل إجراءات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ضرورة ثبات التشريعات التي يعمل في ظلها الاستثمار الأجنبي المباشر لتساعد على الاستقرار وتوليد الثقة والاطمئنان من قبل المستثمرين الأجانب.

وبالرغم من أن الإصلاحات الاقتصادية وكذا الإدارية والقانونية تحتوي على عناصر محفزة للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذا الأخير قد لا يستجيب لهذه الإصلاحات إذا ما لم يصاحبها استقرار سياسي وكذلك أمني في البلاد.

#### الفرع الثاني: المتطلبات السياسية والأمنية.

عند الحديث عن ضرورة وجود استقرار سياسي فإننا نتحدث عن تقليل عدم التأكد وكذلك التخوف من عدم قدرة المستثمر على استعادة رأس ماله طالما تم النشاط الإنتاجي وأغرقت رؤوس الأموال فيه، بالإضافة إلى ذلك فإنه في حالة عدم الاستقرار لا يمكن استعادة رأس المال إلا بخسارة وقد لا تتم استعادته مطلقاً، وبالتالي سوف يكون من الأفضل الانتظار حتى تنتهي مرحلة عدم التأكد أي عودة الاستقرار ثم رسم مسار احتمالي للظروف المستقبلية.<sup>1</sup>

بالرغم من تخفيف الأحداث الأمنية وتحسن الصورة المشوهة للجزائر أمام المجتمع الدولي، إلا أن أوجه القصور ما تزال تشكل صورة البلاد، وبالتالي يجب أخذ هذا العنصر بعين الاعتبار لأن هذه الوضعية من شأنها طرد الاستثمار ليس الأجنبي فقط بل حتى المحلي، إن مثل هذه السلوكيات من شأنها أن تفقد الدولة أهم أسلحتها لتكوين واقع ومجال صحي للاستثمار.

وبالتالي يبقى قرار الاستثمار ضعيفاً نتيجة لتخوف المستثمرين من عدم الاستقرار الكلي للجزائر، فالصورة السوداء التي كان عليها اقتصاد الجزائر خلال التسعينات ما زالت راسخة في أذهان المستثمرين ورجال الأعمال، لذلك لا بد من إزالة هذه الصورة من أذهانهم من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق:

- رفع درجة الاستقرار السياسي بالجزائر، بانتهاج المزيد من الإجراءات لتثبيت النظام الديمقراطي وتمتية المجتمع المدني وتعزيز واقع حقوق الإنسان.

<sup>1</sup> - أمين محمد محيي الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 68، 69.

- رفع درجة الاستقرار والأمن في مدننا، ومعالجة الأحداث الأمنية كالسرقة والتعدي على الأشخاص والممتلكات.

### المطلب الثاني: المتطلبات التمويلية والبنوية.

#### الفرع الأول: المتطلبات التمويلية.

إن أهم متطلبات التوسع في الاستثمار محلي كان أو أجنبي هو وجود قطاع مالي يتميز بالمرونة والقدرة على التجديد والمنافسة مع المؤسسات المالية الإقليمية والخارجية في تجميع الأموال المتاحة ثم توجيهها إلى الاستثمار داخل الدولة، حيث أن أهم المشاكل التي تواجه المستثمر الأجنبي في الجزائر تتمثل في غياب أو ضعف الأسواق المالية التي تعتبر ذات أهمية بالغة كونها تؤدي وظيفة الوسيط المالي في الأجلين المتوسط والطويل، لذلك يجب العمل على توفير السيولة النقدية والاتجاهات التمويلية اللازمة للمشروعات الاستثمارية، إذ لا بد من إصلاح النظام المالي باعتباره العصب المحرك والفعال للاستثمار حيث ينعكس تخلفه وضعفه على أوجه الاستثمار، وفي هذا الإطار يتوجب العمل على:

- الإسراع في القيام بإصلاح كلي للنظام البنكي أو تغيير طريقة التمويل في الجزائر وإنعاش السوق المالية من خلال بث ثقافة الادخار في المجتمع وتأسيس نظام تمويل يعتمد على الأسواق المالية ولا يعتمد على نظام الاستدانة، وهذا من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في أقرب الآجال.
- تشجيع الحكومة للبنوك والمؤسسات المصرفية، على منح الائتمان للمستثمرين الوطنيين والأجانب في مقابل تقديم ضمانات مقابل تلك القروض بما يساعد المستثمرين في الحصول على مصادر تمويلية في مختلف الأقطار.
- العمل على تطوير تشريعات الرقابة والتقاضي والتمويل مع استحداث أطر قانونية ومحاسبية سليمة ومرنة لتجميع المدخرات بما في ذلك صغار المدخرين واستخدامها في أغراض استثمارية تحت قدر من الرقابة الحكومية دون إسراف.
- العمل على ثبات أسعار صرف العملة الوطنية بما يعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإيجاد نوع من التوازن الإيجابي في اقتصاد البلد.
- مواصلة الجهود الرامية إلى تقوية الوضع المالي للبنوك الحالية ونشر ثقافة المنافسة بينها.
- انتهاج سياسة مالية ونقدية مرنة وخاصة استمرار تحرير سعر الصرف والحفاظ على معدل مقبول للتضخم ووضع سعر فائدة محفز للاستثمار.
- تنمية سوق المال في الجزائر والقضاء على مسببات جمود بورصة الجزائر.

- تقوية دور بنك الجزائر من جوانب الإشراف والتنظيم والرقابة.
  - التحول إلى البنوك الشاملة ذات الخدمات المتنوعة.
  - إصلاح وتنمية الجهاز المصرفي، وذلك ببعث البنوك المتخصصة والتي لها علاقة مباشرة بتطوير الاستثمار.
  - الإعداد الجيد للدخول في التعامل مع التقنيات الحديثة في المجالات المصرفية.
- الفرع الثاني: المتطلبات البنوية.**

تتمثل المتطلبات البنوية في مجموعة من المتطلبات اللازمة لنجاح تلك المشروعات، وتتمثل أهم تلك العوامل فيما يلي:

- ضرورة توفر الهياكل والبنى الأساسية من خدمات الطرق والمواصلات والنقل والمطارات والموانئ وغيرها من المتطلبات الأساسية، التي تلبي متطلبات المستثمرين الأجانب أو المحليين، حيث أن عدم توفر أو قصور تلك الخدمات الأساسية له أثره الواضح في إحجام المستثمرين عن إقامة مشروعاتهم الاستثمارية أو إعاقة تنفيذ الاستثمار في المواعيد المبرمجة، وما يصاحب ذلك من زيادة في التكاليف والذي ينعكس بدوره على ضعف العوائد من تلك الاستثمارات، ومن ثم التأثير على إمكانيات نجاح المشروعات وقد يمتد ذلك في التأثير على إمكانية استمرارها.
- ضرورة توفير الحكومة مناطق صناعية تتوفر فيها مختلف الخدمات والمرافق الصناعية اللازمة لإقامة البنيان الصناعي الأمثل، وبحيث تتساوى فيها الامتيازات المقدمة للمستثمرين الأجانب كافة، وذلك من خلال إعادة إحياء فكرة المنطقة الحرة وبعث بناء البنية الإرتكازية لها.
- ملائمة أسعار الأراضي اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية، حيث أن ارتفاع أسعار تلك الأراضي قد يجعل الكثير من المشاريع الاستثمارية المزمع إنشاؤها لا جدوى لها، وبالتالي يتطلب الأمر ضرورة تدخل الحكومة لتقديم ما يكفل شراء الأراضي اللازمة لإقامة تلك المشاريع وبما يتلاءم مع العوائد من تلك المشاريع.
- تمكين المشاريع الاستثمارية من استيراد ما تحتاجه إليه من مستلزمات الإنتاج والمواد الخام غير المتوفرة لمزاولة نشاطها، وذلك من خلال وضوح السياسة الجمركية واستخدامها كحافز من بين الحوافز أخرى.

#### **المطلب الثالث: المتطلبات الفنية والتقنية.**

وتتمثل في مجموعة من العوامل الفنية والتقنية اللازم توفرها لنجاح الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتتمثل هذه العوامل في الآتي:

- إعداد بنك معلومات حول تدفق واتجاه الاستثمارات الأجنبية حسب القطاعات وحسب البلد المُصدّر للاستثمار، ووضع آلية تقنية لمتابعة الاستثمارات.
- العمل على توفير برامج استثمارية وإستراتيجية واضحة من قبل الحكومة تجاه النشاط الاستثماري.
- **ضرورة توفير قاعدة بيانات عن الاقتصاد الجزائري:** إن أحد الوسائل لمعرفة الفرص الاستثمارية في دولة ما هي البيانات التي تنشرها الدولة ومؤسساتها عن هيكلها الاقتصادي، فلو أن هذه البيانات المنشورة متحيزة بصورة غير صحيحة لإظهار توازنات غير حقيقية فإنها بالتأكيد سوف تؤدي على تكوين غير صحيح عن الاستثمار وبالتالي هروبه، لذلك فإن أهم خدمة تقدم قبل الاستثمار هي ضرورة توفير معلومات صحيحة يحتاجها المستثمر بغض النظر عن جنسيته، حيث يجب توفير الإحصاءات والبيانات التي يستند عليها في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية خاصة تلك المتعلقة بأوضاع السوق الاستهلاكية وواقع القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- العمل على خلق روح المنافسة بين الاستثمارات المحلية والأجنبية والعمل على تنوع تلك الاستثمارات بما يضمن عدم التركيز على منتجات معينة وإغفال بقية المجالات.
- **العمل على تدعيم جميع صور التعاون الثنائي مع الدول المجاورة:** ويكون ذلك من خلال:
  - تشجيع إقامة المشاريع المشتركة في المناطق الحدودية المجاورة التي تعود بالنفع على الجزائر بالدرجة الأولى.
  - تدعيم التعاون الثنائي بين الحكومات وذلك على أساس إدراك صحيح للمصالح، حيث أن العلاقات السياسية الطيبة بين الدول تلعب دوراً مهماً في انتقال الاستثمارات بينها.
  - العمل على زيادة نصيب الجزائر من الاستثمارات العربية البينية وذلك بتدعيم الاتصالات وتبادل الأفكار مع المتعاملين العرب لرفع الحواجز والعراقيل التي تحول دون استقطاب الرأسمال العربي، خصوصاً بعد التضييق على العرب في الغرب، وسعي رجال الأعمال العرب إلى التوطين في أماكن أخرى أكثر راحة وربحاً.
  - تشجيع الزيارات المتبادلة بين رجال الأعمال للبحث عن مجالات وفرص للاستثمار بينهم.
- **تطوير وتنمية الموارد البشرية:** وذلك يكون حسب احتياجات السوق، حيث يشكل مستوى تكوين وتأهيل الرأسمال البشري أحد المحددات الإستراتيجية لتطوير الاستثمار بصفة عامة، ولتوطين الاستثمارات الأجنبية وجذبها وفي هذا الإطار يجب العمل على:<sup>1</sup>
  - رفع وزيادة الأموال المخصصة للتطوير والبحث والموجهة للجامعات ومراكز البحوث.

<sup>1</sup> - منصورى الزين، عرض وتقييم لسيلسة الاستثمار في الجزائر بعد الإصلاحات، مرجع سبق ذكره، ص:13.

- خلق روابط ما بين الجامعات ومراكز التكوين المهني ومراكز البحوث، هذه السياسة يجب أن تسمح للمتعاملين الاقتصاديين الوطنيين والأجانب بالدخول في إنجاز برامج الدراسات، وذلك لتلبية احتياجات سوق العمل، والمساهمة في تمويل معاهد البحث والجامعات.
- تشجيع التكوين والتبادل الدولي في مجال البحث والتكوين بين المعاهد والجامعات وذلك بتسطير برنامج لتبادل الطلبة والباحثين والأساتذة.
- **تطوير المؤسسات المناط بها تشجيع الاستثمار:** بالرغم من التطور المستمر الذي حدث لهذه المؤسسات من الناحية التشريعية والمؤسسية إلا أننا نود التأكيد على بعض المهام التي نراها ضرورية لمثل هذه المؤسسات:
  - تطوير الإطار القانوني والمؤسسي المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك يكون من خلال شفافية التشريعات الوطنية المتعلقة بالاستثمار، وسد الثغرات التشريعية الموجودة في قوانين الاستثمار وتدعيم التنسيق بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار وبالخصوص ما بين الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وتطوير الاستثمار (MDPPI) والصندوق الوطني للاستثمار (CNI)، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).<sup>1</sup>
  - وضع سياسة فعّالة لتطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة تركز على تقنيات لجذب المستثمرين الأجانب، وذلك يكون من خلال تكوين عالي للموظفين العاملين في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ودبلوماسيين متخصصين في الخارج.
  - التعريف بفرص الاستثمار المتاحة والمحددة وذلك في مجال السياحة، الزراعة والمواشي والأسماك، الصحة، النقل،... الخ، بحيث تتولى الوزارات المعنية من خلال إدارات متخصصة دراسة الفرص الاستثمارية في القطاعات المناط بها تشجيعها ثم إرسالها إلى الهيئة للتأكد من جدارتها ثم تتولى الهيئة النهوض بعملية الترويج لهذه الفرص.
  - تقديم العديد من الخدمات الضرورية للمستثمر الأجنبي ابتداءً من تسجيل المشروع حتى بدء التشغيل، بالإضافة إلى خدمات أخرى تعتبر على درجة من الأهمية مثل مساعدتهم في البحث عن المباني المطلوبة، وتسهيل حصول أبنائهم على مدارس خاصة بهم، والبحث عن موظفين مؤهلين للعمل لديهم، ومساعدتهم في الحصول على تصاريح إقامة لموظفيهم الأجانب، وتسهيل حصولهم على الحوافز المختلفة من الإدارات الحكومية حسب ما ينص عليه القانون، فمثل هذه الخدمات على بساطتها هي أساس خلق بيئة محفزة للاستثمار، حيث أن هذه الخدمات سوف تجعل من المستثمرين الأجانب مروجين للاستثمار في مراحل تالية.

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص: 12.

- متابعة القرارات والتشريعات التي تصدر عن الدوائر الحكومية ومحاولة دراستها لمعرفة مدى اتساقها أو تناقضها مع الاتجاه العام لتحفيز الاستثمار، وإلا فإن ما يقره البعض لتحفيز الاستثمار سوف يلغيه الآخر لتحقيق أهدافه قصيرة الأجل، فالتناقضات الداخلية للجهاز الحكومي تعتبر من أهم العقبات أمام الاستثمار سواء كان محلي أو أجنبي.

فكل هذا من شأنه أن يخدم سياسة الاستثمار التي تنتهجها البلاد، ويساهم في رفع نصيب الجزائر من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي حدوث تنمية واقعية وشاملة.

### خلاصة الفصل الثالث:

وفي الختام، يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعاني من عدة معوقات وعراقيل اقتصادية، واجتماعية، وسياسية أمنية، وكذا مشاكل إدارية متمثلة في الفساد والبيروقراطية والضعف في التسيير، ومن خلال الدراسة القياسية يمكننا القول أن الانفتاح الاقتصادي على الخارج والفساد والبيروقراطية هي العوامل الأكثر تأثيراً وإعاقةً للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على غرار العوامل الأخرى، حيث كل من هذه العوامل تقف عائقاً أمام الاستثمارات عموماً والاستثمارات الأجنبية المباشرة خصوصاً.

إن ما يتضح من خلال تناول مختلف العراقيل القائمة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر هو غياب إستراتيجية واضحة قادرة على تحديد الأهداف المقصودة والوسائل اللازم تجنيدها لتحقيقها، من أجل بناء الأسس السليمة للاقتصاد الوطني ولإنعاش النمو الذي يكون مؤشراً لوجود إيرادات وقدرات حيوية يمكن الوثوق فيها فيما يخص توليد فرص الريح والتطور فإذا كانت الأطراف المعنية (السلطات، أصحاب القرار... الخ) مدركة وواعية بأهمية هذه العناصر التي ذكرناها خلال هذا الفصل وإذا كانت وضعت إستراتيجية واضحة للاستجابة لمطالب المستثمرين لما كانت هذه النقائص موجودة، لذلك ينبغي تدارك هذه المشاكل والقضاء عليها من أجل النهوض وترقية وتدعيم هذه الاستثمارات وجعلها في المستوى اللائق بها.



### الخاتمة العامة:

تنامت خلال السنوات الماضية، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كعنصر هام من عناصر تحريك عجلة النمو الاقتصادي، بل وعناصر التأثير في مجريات الاقتصاد ومن ثم السياسة الدولية، وقد انعكس هذا التحول في مؤشرات وحجم ذلك النوع من الاستثمار خلال الحقتين الماضيتين، حيث توسعت الدول في اعتمادها على الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة الدول النامية حيث تم اعتباره أهم مصدر من مصادر التمويل الخارجي، إذ يتم الاعتماد عليه في تمويل الفجوة بين الاستثمار والمدخرات المحلية، لذلك تسعى هذه الدول إلى جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لما لها من مردودات إيجابية على عملية النمو الاقتصادي، سواء تمثل هذا في القدرات التكنولوجية والخبرات الإدارية والتسويقية، أو ارتباطه بشبكة الأسواق العالمية.

أما بالنسبة للجزائر وهي المستهدفة من هذه الدراسة، فإنها تعطي أولوية كبرى للاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره القاطرة التي يمكن من خلالها خلق آثار إيجابية مضاعفة داخل الاقتصاد الجزائري، ومع ذلك فإن عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ليست بالأمر الهين خاصة في ظل المنافسة الدولية الشديدة حالياً لجذبه، وهنا تنطبق قوانين العرض والطلب في أسى صورها (أي الطلب العالمي على الاستثمار الأجنبي المباشر في مواجهة عرضه المحدود نسبياً).

ولقد تبين من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة أن الجزائر تعاني الكثير من المعوقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية، التي تحول دون حصولها على تدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتوافق والإمكانات الموجودة والفرص المتاحة في الجزائر، ولتثمين هذه الإمكانات وتحويلها إلى نقاط قوة يتعين على الجزائر تطبيق المتطلبات المناسبة والتي تم عرضها ضمن هذه الدراسة، كما يمكن الاستفادة من تجارب الدول التي استطاعت الحصول على قدر هام من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الرغم من قلة إمكاناتها مقارنة بالجزائر.

ولقد استند البحث في مقدمته إلى جملة من الفرضيات، التي حاولنا اختبارها ضمن محتوى الدراسة حيث تبين ما يلي:

- بالنسبة للفرضية الأولى، لقد دلت البيانات على أن سلسلة الإصلاحات التي سعت الجزائر لتطبيقها منذ مطلع التسعينات، إضافة إلى تعديل القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار، والتحسين التدريجي في الأوضاع السياسية والأمنية، قد ساهمت بشكل واضح في تطوير المناخ الاستثماري، وبالتالي تحفيز المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر.

- أما الفرضية الثانية، فقد دلت الدراسة على أن مؤشر الاستقرار الاقتصادي، مؤشر الانفتاح الاقتصادي ومؤشر الفساد والبيروقراطية، تعتبر أهم العوامل الحاكمة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.
- أما بالنسبة للفرضية الثالثة، فقد دلت الدراسة على أنه بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي تم القيام بها والتي أدت إلى تحقيق توازنات كلية للاقتصاد، غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر ظل محدوداً لوجود مجموعة من العراقيل والمعوقات التي تقف حجرة عثرة أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

### نتائج الدراسة:

- توصلت هذه الدراسة حول معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها ضمن النقاط التالية:
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الشكل الأكثر تفضيلاً من طرف الدول المضيفة والمقصد المفضل لها في بناء إستراتيجياتها التنموية على المدى الطويل، نظراً لخاصية انخفاض درجة التقلب التي يتميز بها، حيث أثبتت مرونته في العديد من المرات مقارنة بالأشكال الأخرى من تدفقات رؤوس الأموال.
  - إن الدول المتقدمة تستحوذ على حصة الأسد من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، سواء تعلق الأمر بالتدفقات الصادرة أو الواردة أو المخزون، ويرجع ذلك إلى عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود التي تقوم بها كبريات الشركات متعددة الجنسيات في هذه الدول، بالإضافة إلى ما يميز هذه الدول من ظروف ملائمة للاستثمار.
  - إن نصيب الدول النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يستحوذ عليه عدد قليل من دول شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية، ويعود ذلك إلى موجة الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها هذه الدول في الأعوام الأخيرة.
  - تعتبر الشركات متعددة الجنسيات المحرك الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، وذلك من خلال عمليات الاندماج مع الشركات والمؤسسات الإنتاجية في الدول الأخرى، أو تملكها. وتتبع الشركات متعددة الجنسيات الكبرى الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية واليابان.
  - باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر وجه من أوجه حركات رؤوس الأموال الدولية التي مست شتى أنحاء العالم والوسيلة التي من خلالها تنتشر وتتوسع أكثر الشركات الأجنبية ووسيلة لاخترق الأسواق الدولية وتدويل الإنتاج وفرصة لنمو اقتصاديات الدول المضيفة له، فمن الطبيعي أن تكون له انعكاسات تكون إيجابية وسلبية في نفس الوقت.

- تتوقف التأثيرات الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاديات البلدان المضيفة في مدى توفر بيئة متكاملة وجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وقدرتها على توجيه هذه الاستثمارات حسب التصور التنموي الشامل للبلد.
- لقد قامت الجزائر باتخاذ تدابير عديدة لتهيئة المناخ الاستثماري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، تمثلت تلك التدابير في إجراء تعديلات عديدة على قوانين الاستثمار خلقت تلك التعديلات أوضاع قانونية وتشريعية مواتية للاستثمار ومشملة على العديد من الحوافز والإغراءات المالية، إلا أنها لم تستطع توجيه الاستثمارات للاستثمار في القطاعات الإستراتيجية.
- إن ترتيب الجزائر في المؤشرات الدولية والإقليمية لقياس مناخ الاستثمار يعكس عجزها في انتهاج السياسات الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- يتركز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في قطاع المحروقات مع وجود بعض الاستثمارات في قطاعات أخرى كقطاع الخدمات.
- تظل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر مقارنة ببعض الدول الأخرى غير كافية ودون المستوى المطلوب بالنظر إلى إمكاناتها والفرص الاستثمارية المتاحة لديها.
- إن الاستثمارات المحققة في ظل قانون الاستثمار كانت ضعيفة مقارنة بالنوايا المصرح بها خصوصاً خارج قطاع المحروقات.
- لقد تمّ التوصل إلى وجود أثر موجب ومعنوي للمتغير OUVERT (مؤشر الانفتاح الاقتصادي) على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.
- ووجدت الدراسة أن الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف لهم تأثير موجب ومعنوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما كان تأثير معدل التضخم ومؤشر الفساد والبيروقراطية سالب ومعنوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالتالي فإن كل من عوامل الاستقرار الاقتصادي والأساسيات الاقتصادية والفساد والبيروقراطية تعتبر مهمة في تحديد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.
- وباستثناء المتغيرات السابقة التي ثبتت أهميتها في التأثير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، أظهرت النتائج عدم أهمية تأثير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والذي يعبر عن حجم السوق على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.
- يعزى هذا الإخفاق في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى وجود جملة من العراقيل والمعوقات، ولعل أهمها تلك التي تعتبر من محددات قرار الاستثمار في الجزائر وهي مشكلة الفساد والبيروقراطية وانعدام الشفافية، ضيق ومحدودية حجم السوق المحلي، عدم وجود انفتاح اقتصادي حقيقي على الخارج، فضلا عن مشكلة العقار الصناعي وارتفاع تكلفته وقلّة الأراضي

الموجهة للاستغلال، هيمنة السوق الموازية على الأنشطة الاقتصادية، ومشكلة التمويل وعجز القطاع المصرفي، حيث أن كل هذه العوامل ساهمت وإلى حد بعيد في إقصاء الجزائر من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحوها.

- يمكن تفسير عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في الجزائر إلى كون محددات قرار الاستثمار في الجزائر تعتبر عوامل طرد، في حين كان ينتظر أن تكون هذه المحددات عوامل جذب.

### مقترحات الدراسة:

وأخيراً، حتى تتمكن الجزائر من تفعيل إمكاناتها الكامنة والفرص الاستثمارية المتاحة غير المستغلة، وتخطي العقبات التي تقف عائقاً دون انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات تضاف إلى ما تم التطرق إليه في هذا البحث، والتي تتلخص في النقاط التالية:

- يجب توجيه الاهتمام أكثر للاستثمار في القطاع المنتج الخالق للثروة دون التركيز على الهياكل القاعدية في استنزاف الثروات المتاحة.
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن يكون مكملاً للاستثمار المحلي، حيث من الخطأ التعويل على الاستثمار الأجنبي المباشر لدفع الاقتصاد.
- أمام الاتجاه الحديث للاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاعات ذات الكثافة المعرفية والتقنية العالية، يتعين على الجزائر محاولة تنمية قطاعات جاذبة بعيداً عن القطاعات التقليدية مثل قطاع الطاقة وقطاع الصناعات التحويلية. ويتوقع أن يلعب قطاع الخدمات في هذا الخصوص دوراً كبيراً في المستقبل.
- ترشيد الحوافز والتسهيلات المقدمة إلى المستثمر الأجنبي، والارتقاء بمستوى الصناعات المحلية الناشئة وحمايتها بإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية عن المشاريع التي سيتم تنفيذها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- احترام قواعد المنافسة من خلال تفعيل مجلس المنافسة وتفعيل هيئات الضبط القطاعية أين يتعدد المتعاملون.
- لا يقتصر الأمر على استصدار القوانين التي من شأنها تفعيل الاستثمار بل يجب إرفاقها بالمراسيم التنفيذية.
- العمل على وضع سياسة اقتصادية كلية متناسقة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال السيطرة على معدلات التضخم، والمحافظة على استقرار أسعار الصرف، وخفض

مستويات الموازنة العامة للدولة، وبالتالي خلق بيئة اقتصادية تنقلص بها ظروف عدم التأكد المتعلقة بتقلبات الأسعار، وهو الأمر الذي يعيق عمليات إعداد دراسات جدوى دقيقة للمشاريع الاستثمارية الجديدة، وبالتالي صعوبة اتخاذ القرارات الاستثمارية. حيث هناك ارتباط قوي بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة ومستوى تطورها الاقتصادي. فكلما زادت قدرة الاقتصاد على التطور والنمو، كلما ارتفعت قدرته على جذب الاستثمارات، وبالتالي فإن استقرار الاقتصاد الكلي يؤدي إلى تعزيز وتدعيم الثقة في المناخ الاستثماري، والتي يمكن بدورها أن تشجع الاستثمار المحلي وتدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل.

- إعطاء الأولوية لتشجيع الاستثمار المحلي، باعتباره السبيل الأساسي لتحقيق تنمية مستقرة، بعيداً عن المخاطر التي تصاحب رؤوس الأموال الأجنبية المناوئة، فضلاً عن كون رؤوس الأموال الأجنبية لا تقود إلى عملية تنمية، وإنما تميل إلى الاتجاه نحو المناطق التي حققت قدراً من النمو الاقتصادي.
- إن تعبئة المدخرات وكفاءة توزيعها على المشروعات الاستثمارية، تتطلب وجود أسواق مالية كفئة ومستقرة ومزودة بأدوات وأنظمة حديثة، وكذا قطاع مصرفي محكم. وعليه نقترح الاستمرار بجدية في تطوير السوق المالي بالجزائر، وإقامة بورصة حديثة لإدارة الاستثمار، وكذا تجديد وإصلاح النظام البنكي الجزائري، وتطويره من أجل التغلب على العراقيل البنكية التي تقف كعائقاً أمام الاستثمارات.
- ضرورة قيام الحكومة بإتباع سياسات لتحرير قطاع التبادل التجاري الخارجي، حيث يمكن للمتغير OUVERT (إذا كانت درجة الانفتاح مرتفعة) التأثير إيجاباً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.
- إن اتفاقات منظمة التجارة العالمية، تتعرض مباشرة لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما أضاف على الاستثمار الأجنبي المباشر أبعاداً جديدة، خاصة في علاقته بالدول النامية، ومنها الجزائر التي ينبغي عليها إزالة القيود والعقبات من خلال الإصلاح الاقتصادي، الأمر الذي يؤهلها للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وحماية نفسها من المنافسة الدولية في مجال التجارة والاستثمار الأجنبي.
- على الجزائر أن تكثف من جهود مفاوضاتها من أجل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، لأن الانضمام إلى هذه المنظمة، يعني بكل بساطة تكريس لثقة المستثمرين في اتخاذهم للقرارات الاستثمارية واختيارها كموقع جاذب للاستثمار.

- محاولة توفير بيئة اقتصادية واجتماعية ومناخ استثمار أكثر ملائمة وضرورة تحرير التبادل التجاري حيث يمكن للمتغير الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر التأثير إيجابياً على النمو الاقتصادي إذا كانت درجة الانفتاح مرتفعة.
- إن تعدد أجهزة الاستثمار في الدولة وتضارب اختصاصاتها يمكن أن يؤدي إلى إرباك المستثمر وتعطيل أعماله، لذلك فإنه يستحسن أن تقوم الدولة بإنشاء جهاز مركزي يضطلع بالإشراف على الاستثمار والتعامل مع المستثمرين، وينبغي أن يضم هذا الجهاز موظفين على درجة عالية من الكفاءة والخبرة والوعي للأهداف التي يتوخاها المشرع والتي تتمثل عموماً في اجتذاب رأس المال الأجنبي للإسهام في عملية التنمية.
- تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة التي لها دور في عمليات الترويج للمشروعات مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بالإضافة إلى إنشاء مكاتب ترويج الأنشطة محل الاستثمارات من خلال مكاتب التمثيل التجاري في مختلف أنحاء العالم.
- إن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمنع من إحاطته بقيود قانونية تضمن سلامة الدولة وحماية أمنها ومنع سيطرة الأجانب على مقدرات الاقتصاد الوطني ومنافستهم لرأس المال الوطني أو الخبرات أو الأيدي العاملة محلياً، فالفوائد التي تعود على الاقتصاد الوطني من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليست هي الاعتبار الوحيد الذي يجب مراعاته في هذا الصدد، بل ينبغي للدولة إجراء الموازنة بين استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة منه، وبين المحافظة على المصالح الوطنية. لذلك فإن من حق الدولة أن تضع شروطاً لقبول الاستثمار الأجنبي المباشر على إقليمها بحيث لا يصرح به إلا إذا كان منسجماً مع أهدافها الوطنية، وتعد تلك الشروط في الواقع انعكاساً لحق الدولة في رقابة ممارسة النشاط الاقتصادي والتجاري على إقليمها.
- يمكن استعمال النموذج المقترح لفتح المجال لبحوث أخرى كالتنبؤ باستعمال الطرق الإحصائية المتطورة، كطريقة التنبؤ باستعمال أشعة الانحدار الذاتي (VAR)

تمّ يعون من الله وتوفيقه.

## قائمة المراجع:

### أ. المراجع باللغة العربية:

#### 1- الكتب:

1. السعدي رجال، بحوث العمليات، الطبعة الأولى، دار رجزو، الجزائر، 2004.
2. بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
3. تشام فاروق، الاستثمارات العربية: واقعها آفاقها في ظل النظام العالمي الجديد، الاستثمار في ظل العولمة - تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار-، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الشارقة - الإمارات العربية المتحدة، 2006.
4. ثيودور موران، الشركات المتعددة الجنسيات - الاقتصاد السياسي للاستثمار الخارجي المباشر-، ترجمة جورج خوري، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 1994.
5. جمال فروخي، نظرية الاقتصاد القياسي -سلسلة في دروس الاقتصاد-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
6. جورج الراسي، الاشتراكية والشركات المتعددة الجنسيات، دار النفط والتنمية، 1977.
7. جون هدرسون و مارك هندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1987.
8. جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة مقلد علي، الطبعة الثانية، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1992.
9. حاتم عبد الجليل القرناوي، الاستثمار في ظل العولمة: التوجهات... والمتطلبات، الاستثمار في ظل العولمة "تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة جمهورية مصر العربية، الشارقة - الإمارات العربية المتحدة، 2006.
10. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.
11. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
12. حسام عيسى، الشركات متعددة القوميات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1978.
13. حكمت شريف الناشبي، استثمار الأرصدة وتطوير الأسواق المالية العربية، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1996.

14. دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006.
15. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر)، دار الإسلام للطباعة والنشر، مصر، 2002.
16. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر)، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
17. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.
18. سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، فبراير 2000.
19. سعيد النجار، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1991.
20. سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 1973.
21. سمير سعيفان، مقالات في الاقتصاد والإدارة في سوريا، الطبعة الأولى، دار نشر القرن 21، دمشق، سوريا، كانون الثاني، 2000.
22. صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
23. صفوت أحمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
24. عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
25. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001.
26. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001.
27. عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003.

28. عبد العزيز شرابي، طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
29. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
30. عبد الله عبد المجيد المالكي، إستراتيجيات تشجيع الاستثمار في الأردن، عمان، الأردن، 1994.
31. كمال عليوش قريوع، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
32. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
33. عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2000.
34. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003.
35. قادي عبد العزيز، الاستثمارات الدولية التحكيم التجاري الدولي لضمان الاستثمارات، دار هومه، الجزائر، 2004.
36. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
37. محفوظ لعشب، دراسات في القانون الاقتصادي، المطبعة الحديثة، الجزائر، 2000.
38. محمد السيد سعيد، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1978.
39. محمد الشريف ألمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برتي، الجزائر، 1994.
40. محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
41. محمد مسعود خليفة الثعلب، خالد علي أحمد كاجيجي، الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرده، التمويل الخارجي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة (جمهورية مصر العربية)-الشارقة (الإمارات العربية المتحدة)، 2006.
42. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998.

43. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
44. يحيى اليحياوي، العولمة : أية عولمة، إفريقيا الشرق، بيروت، 1999.

### 2- الرسائل الجامعية:

45. الزين منصوري، آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
46. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2005.
47. سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح -ورقلة-، 2006.
48. عبد الحميد برحومة، محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها (إعداد نموذج قياسي للاستثمار بالجزائر للفترة: 1994-2004)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007.
49. فاطمة بن عبد العزيز، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول النامية -حالة الجزائر-، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
50. كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة-حالة الجزائر-، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2004.
51. ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007.
52. يحيى سعدي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007.

### 3- المجلات والدوريات:

53. الجزائر فرصة للأعمال والاستثمار، مجلة الاقتصاد والأعمال، نوفمبر 1999.
54. أمين محمد محيي الدين، البيئة الملائمة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجمهورية اليمنية، بحوث اقتصادية عربية: مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، السنة الحادية عشر، العدد الثامن والعشرون، صيف 2002.

55. براكاش لونجاني وعساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد الثاني، المجلد 38، يونيو 2001.
56. بلوج بولعيد، العولمة المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية-إشارة لحالة الجزائر-، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد الرابع، مخبر المغرب الكبير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006.
57. بلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، جوان 2006.
58. حازم بدر الخطيب، أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة (حالة دراسية في الأردن)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد الرابع، جوان 2006.
59. حسين مهران، الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط القومي، المجلد الثامن، العدد الأول، يوليو 2000.
60. سميرة قارة علي عطوي، العولمة وتأثيرها على الجهاز المصرفي، مجلة العلوم الإنسانية: مجلة علمية محكمة نصف سنوية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد الخامس والعشرون، جوان 2006.
61. عطية خليل محمد عطية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية بحث في النظرية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء، القاهرة، العدد 437، أكتوبر 1994.
62. علي همال، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية، مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية، 2002.
63. فوزي عبد الرزاق، إشكالية تطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة بالجزائر في ظل التحولات الراهنة، مجلة العلوم الإنسانية: مجلة علمية محكمة نصف سنوية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد السادس والعشرون، ديسمبر 2006.
64. محمد الفضيل، حول مناخ موافق للاستثمار الأجنبي المباشر، الأهرام الاقتصادي، العدد 1480، ماي 1997.

65. مشتاق باركر، الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط، المجلة الاقتصادية السعودية، مركز النشر الاقتصادي، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد 09 / 1990.
66. ناجي بن حسين، آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد الثاني، مخبر المغرب الكبير، جامعة منتوري قسنطينة، 2004.
67. ناجي بن حسين، الفساد: أسبابه، أثاره وإستراتيجية مكافحته-إشارة لحالة الجزائر-، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد الرابع، مخبر المغرب الكبير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006.
68. ناجي بن حسين، انعكاسات العولمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة: حالة البلدان العربية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد الأول، مخبر المغرب الكبير، جامعة منتوري قسنطينة، 2002.

#### 4- الملتقيات والمؤتمرات الدولية:

69. حمود الزبيدي، الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار العولمة، الملتقى العلمي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، جامعة سكيكدة، 13-14 ماي 2001.
70. صفوت عبد السلام عوض الله، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة للآثار المحتملة لإتفاق التريمز (TRIMs) على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية-، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، دون ذكر السنة.
71. سعدي وصاف، آليات معالجة ظاهرة الفساد الاقتصادي في البلدان النامية مع التركيز على حالة الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، نوفمبر 2006.
72. بلوج بولعيد، تأثير الشفافية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الملتقى الدولي حول: أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للإندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، كلية الاقتصاد، الجزائر، 28-30 جوان 2003.
73. محمد راتول، محاربة الفساد في دول شمال إفريقيا بين الواقع وطموح مكافحته، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، نوفمبر 2006.
74. عمار عماري و سعيدة بوسعدة، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيله في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط

- وشمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 14 و15 نوفمبر 2005.
- 75.** الزين منصور، عرض وتقييم لسياسة الاستثمار في الجزائر بعد الإصلاحات، الملتقى الدولي الأول حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 04 و05 ديسمبر 2006.
- 76.** ناجي بن حسين، مؤتمر حول الـ IDE في الاقتصاديات الإنتقائية، سكيكدة، 14-15 مارس 2004
- 77.** فريد كورنل، واقع ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، المؤتمر العلمي الثاني حول البحث عن سبل تنشيط وترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية-حالة البلدان العربية والجزائر-، المركز الجامعي سكيكدة، 2004.
- 78.** آمال براهيمية وظريفة سلايمية، التعجيل بالتغيير: تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 21-22 نوفمبر 2006.
- 79.** سعد محمود الكواز، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الأقطار النامية، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 14 و15 نوفمبر 2005.
- 80.** عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية "دراسة في أحكام إتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار"، المؤتمر القانوني الجديد في عمليات التأمين (الضمان)، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، لبنان، 24 - 26 أفريل 2006.
- 81.** محمد قويدري، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 14 و15 نوفمبر 2005.
- 82.** عبد الحميد زعباط، تحسين مناخ الاستثمار الخاص-حالة الجزائر-، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 2005.

83. محمد قويدري ومحمد فرحي، أهمية الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، الندوة الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 09-08 ماي 2004.

#### 5- المراجع الإلكترونية:

84. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف و قضايا-، مجلة التنمية الإنسانية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 33، الكويت، 2002 نقلا عن الموقع الإلكتروني: [www.arabi-api.org/develop.bridge30.pdf](http://www.arabi-api.org/develop.bridge30.pdf) (Consulté le 12-11-2007).

85. علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا-، مجلة التنمية الإنسانية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 33، 2002، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

[www.arabi-api.org/develop.bridge34.pdf](http://www.arabi-api.org/develop.bridge34.pdf) (Consulté le 12-11-2007).

86. فلاح خلف علي الربيعي، أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في البلدان العربية، مجلة العلوم الإنسانية، مجلة إلكترونية: [www.uluminsania.net/a133.htm](http://www.uluminsania.net/a133.htm) ديسمبر 2005.

87. ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، مجلة إلكترونية: [www.uluminsania.net/b19.htm](http://www.uluminsania.net/b19.htm) سبتمبر 2005.

#### 6- تقارير ومنشورات الهيئات الدولية والوطنية:

88. الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2001، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2001.

89. الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2007، الشركات عبر الوطنية والصناعات الإستراتيجية والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2007.

90. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول، 2004.

91. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، اتفاقيات الاستثمار الدولية: التعريف والمدى، الكويت، 2002.

92. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، النشرة الفصلية لضمان الاستثمار 1997، الكويت، 1997.

93. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، النشرة الفصلية لضمان الاستثمار 2004، السنة الثانية والعشرون، العدد الفصلي الثاني، الكويت، 2004.
94. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، النشرة الفصلية لضمان الاستثمار 2006، السنة الرابعة والعشرون، العدد الفصلي الثاني، الكويت، 2006.
95. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، النشرة الفصلية لضمان الاستثمار 2007، السنة الخامسة والعشرون، العدد الفصلي الأول، الكويت، مارس 2007
96. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، النشرة الفصلية لضمان الاستثمار 2007، السنة الخامسة والعشرون، العدد الفصلي الرابع، الكويت، 2007.
97. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، النشرة الفصلية لضمان الاستثمار 2008، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، السنة السادسة والعشرون، العدد الفصلي الأول، الكويت، 2008.
98. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 1997، الكويت، 1997.
99. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2000، الكويت، 2000.
100. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002، الكويت، 2002.
101. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003، الكويت، 2003.
102. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، الكويت، 2004.
103. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، الكويت، 2005.
104. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، الكويت، 2006.
105. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، الكويت، 2007.
106. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) 2006.
107. منشورات وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI).

108. صندوق النقد العربي، تطورات وإنجازات الخصخصة في الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الكويت، 2002.
109. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، الكويت، العدد الخامس والعشرون، 2005.
110. صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، الكويت، العدد السادس والعشرون، سبتمبر 2006.
111. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، الكويت، العدد السابع والعشرون، 2007.
112. مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الطبعة الأولى، 2004.

7- النصوص القانونية:

113. قانون رقم 63-277 الصادر في 26 جويلية 1963 يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادرة في 2 أوت 1963.
114. قانون رقم 66-284 الصادر في 15 سبتمبر 1966 يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 80، الصادرة في 17 سبتمبر 1966.
115. قانون 82-13 الصادر في 21 أوت 1982 متعلق بتأسيس الشركات المختلطة للاقتصاد، الجريدة الرسمية، العدد 35.
116. الجريدة الرسمية الصادرة في 27 أوت 1986.
117. الأمر رقم 95-05 و الأمر 95-04 الصادران بتاريخ 21 جانفي 1995.
118. المرسوم التنفيذي رقم: 98-95 المؤرخ في 7 جوان 1998، يحدد قائمة أول حصة من المؤسسات العمومية القابلة للخصخصة.
119. المرسوم التنفيذي 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتنظيمها وسيرها.
120. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادر بتاريخ 8 مارس 2006.
121. أمر رقم 06-08 الموافق لـ 15 جويلية سنة 2006، المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03 الموافق لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

122. نظام رقم 06-02 الموافق لـ 24 سبتمبر 2006، يحدد شروط تأسيس بنك ومؤسسة مالية وشروط إقامة فرع بنك ومؤسسة مالية أجنبية.
123. مرسوم تنفيذي رقم 06-357 الموافق لـ 9 أكتوبر 2006، والمتضمن تشكيل لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار وتنظيمها وكذلك سيرها.
124. المرسوم التنفيذي 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار و تنظيمه وسيره.
125. المرسوم التنفيذي رقم 07-08 الموافق 11 جانفي 2007، يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 01-03 الموافق 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار.

#### 8- المقالات المنشورة في الجرائد:

126. جريدة الخبر، الثلاثاء 09 أكتوبر 2007.
127. جريدة الخبر، الأربعاء 28 نوفمبر 2007.
128. جريدة الخبر، الأحد 09 ديسمبر 2007.
129. جريدة الشروق اليومي، العدد 1575، 02 جانفي 2006.
130. جريدة الشروق اليومي، العدد 1689، الخميس 18 ماي 2006.
131. جريدة الشروق اليومي، العدد: 2150، السبت 17 نوفمبر 2007.
132. جريدة الشروق اليومي، العدد 2368، السبت 02 أوت 2008.

#### ب- المراجع باللغة الأجنبية:

#### 1- الكتب:

133. Abdelhamid Brahim, **L'Economie Algérienne**, OPU, 1991.
134. Benachenhou Abdelatif, **Les Nouveaux Investisseurs**. Ed. Alpha désign, Alger, 2006.
135. Bernard Bellon et Ridha Gouia, **L'investissements Directs étrangers et développement industrielle méditerranéen**, édition Economica, paris, 1998.
136. Bernard Hugnier, **L'investissement Direct**, Economica, Paris, 1984.
137. Boris Gombac, **Les zones franches en Europe**, Bruylant, Bruxelles 1991
138. B. Marois, **Le risque pays**, PUF, Que sais-je, Paris, 1990.
139. c. michalet, **la séduction des nations ou comment attirer les investissements**, èd economica, paris, 1999.

140. Claude Pottier, **Les multinationales et la mise en concurrence des salaires**, L'harmattan, Paris, 2003.
141. Christian Labrousse, **Introductions a l'économétrie**, quatrième édition, Dounod, Paris, 1980
142. Denis Tersen et Jean Luc Bricaut, **L'investissement international**, Edition Armand colin, paris, 1996.
143. Emgene A Dindio, **macro-économique -cours et problèmes-**, sixième tirage, série shom, 1978
144. François Gauthier, **Relations économiques internationale**, 2ème édition, Les presses de l'université laval, Saint-Foy, 1992.
145. frédérique –sachwald, "**les déterminants de la multinationalisation** " Economie mondial ,cahiers français n° 269.
146. Jean Pierre bibeau, **introduction à l'économie internationale**, 2<sup>ème</sup> édition, gaêtan Morin éditeur, Canada, 1997.
147. Jetto-Gillies G. Hymer, **the nation-state and the determinants of MNCs' activities**, South Bank University competitive paper, 2002, Londres, Grande-Bretagne.
148. M. Yamin, **A critical revaluation of Hymer's contribution to the theory of the multinational corporation**, Manchester School of Management, 1999, Grande-Bretagne.
149. MPPI, **Projet de dispositif de gestion du foncier destinée a l'investissement de ZI et de ZA**. 2004
150. O.C.D.E, **définitions des références détaillés des investissements internationaux**, Paris, 1983.
151. Peter H.Lindert et Thomas A.Pugel, **économie internationale**, 10e édition, Economica, Paris, 1996.
152. Raymond- bertand, **économie financière internationale**, édition: PUF, Paris, 1971.
153. Regis Bounbonnais, **économétrie**, 3<sup>ème</sup> édition, Paris, Dounod, 2000.
154. S.H Robock and K. Simmonds, **International Business and Multinational Enterprise**, Illionis Richard Irwin, 1983.

2- الرسائل الجامعية:

155. Khouri Nabil, **Les déterminants de l'investissement direct étranger : Etude théorique et analyse empirique -Cas de quelques pays tiers méditerranéens : Algérie, Egypte, Jordanie, Liban, Malte, Maroc, Syrie, Tunisie, Turquie-**, Mémoire de magistère en sciences de gestion, Ecole Supérieure de Commerce d'Alger, 2003.

3- المجلات والدوريات:

156. Bouyacoub, Ahmed, **les investissements étrangers en Algérie (1990-1996)**, Revue Algérienne d'économie et gestion, Université d'Oran, Algérie, n° 2, Mai 1998.

157. J.R, Markusen, **Foreign Direct Investment As A Catalyst For Industrial Development**, Eroupean Economic Review, Vol.43, London, 1999.
158. Pavidan Pananond, **The making of Thai Multinationals: a comparative study of the growth and internationalization process of Thailand's charoen pokphand and Sian ciment groups**, Journal of Asian Business, Vol 17, n=°3, 2001.

4- الملتقيات والمؤتمرات الدولية والوطنية:

159. Benbayer Habib et Bouanani Farah, **L'attractivité de l'investissement direct étranger dans un contexte de régionalisation**, Deuxième Forum international scientifique sur la question de la croissance économique dans les pays du Moyen-Orient et du Nord africa, Faculté de Sciences Economiques et de Gestion, Université de Benkheda Ben Youssef, de l'Algérie, 14 et 15 Novembre 2005.
160. Nancy Brune, Geoffrey Garrett, and Bruce Kogut, **The International Monetary Fund and the Global Spread of Privatization**, IMF Staff Papers, Vol. 51, No. 2, International Monetary Fund, 2004.

6- تقارير ومنشورات الهيئات الدولية والوطنية:

161. Agence de promotion et de suivi des investissements (APSI), Séminaire de présentation du **Climat des investissements en Algérie**, Organisation des Nation Unis pour le Développement Industriel.
162. Banque d Algérie, **Annuel rapport 2005**, Alger 2005.
163. FMI, **perspective de l'économie mondiale**, 1995.
164. Banque d Algérie, **Annuel rapport 2006**, Alger 2006.
165. Transparency International, **Rapport mondial sur la corruption 2005**, Paris, France, 2005.
166. MPPI, **Projet de dispositif de gestion du foncier destinée a l'investissement de ZI et de ZA**. 2004.
167. Transparency International, **Rapport mondial sur la corruption 2006**, Paris, France, 2006.
168. UNCTAD, **Examen de la politique de l'investissement en Algérie**, Nations unies, New York & Genève, 2004.
169. Unctad, **World Investment Report 1997, Transnational Corporations, Market Structure and Competition Policy**, New York and Geneva, 1997.
170. Unctad, **World Investment Report 1998, Trends and Determinants**, New York and Geneva, 1998.
171. UNCTAD, **World Investment Directory-Volume X Africa 2008-**, United Nations New York & Geneva, 2008.
172. UNCTAD, **World Investment Report 2008**, Transnational Corporations and the Infrastructure Challenge, New York and Geneva, 2008.

173. World Bank, **Pilot Algeria Investment Climate Assessment**, June 2003.in: [http://site resource. worldbank.org/INTPSD/Resources/336195-1092412588748/Algeria-ICA-3pdf](http://site.resource.worldbank.org/INTPSD/Resources/336195-1092412588748/Algeria-ICA-3pdf) (September 2006).

7- مواقع على شبكة الإنترنت :

174. [www.andi.dz](http://www.andi.dz)  
175. [www.arabi-api.org](http://www.arabi-api.org)  
176. [www.arifonet.ma](http://www.arifonet.ma)  
177. [www.bank-of-Algeria](http://www.bank-of-Algeria)  
178. [www.cnes.dz](http://www.cnes.dz)  
179. [www.globalization.index.org](http://www.globalization.index.org)  
180. [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)  
181. [www.interex.org](http://www.interex.org)  
182. [www.nadaa.net](http://www.nadaa.net)  
183. [www.ocde.org](http://www.ocde.org)  
184. [www.ons.dz](http://www.ons.dz)  
185. [www.unctad.org](http://www.unctad.org)  
186. [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)

الجدول رقم (1): التوزيع الجغرافي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً (مليار دولار)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000_1995 (المتوسط السنوي)	المنطقة
857.5	590.3	418.9	311.2	442.3	609.0	543.9	الاقتصاديات المتقدمة
531.0	486.4	204.2	256.7	307.3	381.6	312.9	إل الأوروبي
6.5	2.8	7.8	6.3	9.2	6.2	4.6	اليابان
175.4	101.0	135.8	53.1	74.5	159.5	169.7	الوم أ
42.2	50.7	44.0	24.7	77.0	8.50	122.2	بلدان متقدمة أخرى
379.1	314.3	283.0	178.7	166.3	212.0	188.0	الاقتصاديات النامية
35.5	29.7	18.02	18.7	12.6	20.01	9.0	إفريقيا
82.8	25.5	94.3	44.7	54.3	78.5	72.6	أمريكا اللاتينية والكاريبي
259.8105.8	209.1	170.7	115.3	98.4	113.6	106.3	آسيا و أوقيانیا
259.4	208.7	170.0	115.0	98.3	113.5	105.8	آسيا
59.9	41.6	20.8	12.4	5.6	7.2	3.3	غرب آسيا
125.8	116.3	106.3	72.7	67.7	79.7	70.7	شرق آسيا
69.5	72.4	60.6	53.5	52.7	46.9	41.8	الصين
22.3	9.9	7.6	5.5	7.0	6.4	3.9	جنوب آسيا
51.5	41.1	35.2	24.5	18.0	20.7	27.9	ج ش آسيا
0.3	0.4	0.7	0.3	0.1	0.1	0.5	أوقيانیا
69.3	41.2	40.3	24.2	13.4	11.5	8.8	ج ش أوروبا وكمونلث الدول المستقلة
1305.9	945.8	742.1	564.1	622.0	832.6	74.7	العالم
65.7	62.4	56.4	64.0	71.1	73.2	73.4	الاقتصاديات المتقدمة %
29.0	33.2	38.1	31.7	26.7	25.5	25.4	الاقتصاديات النامية %
5.3	4.4	5.4	4.3	2.2	1.4	1.2	ج ش أوروبا وكمونلث الدول المستقلة %

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2007، مرجع سبق ذكره، ص:2.

الجدول رقم (2): التوزيع الجغرافي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عالمياً (مليار دولار)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000_1995 (المتوسط السنوي)	المنطقة
1022.7	706.7	746.0	504.0	488.2	662.2	638.5	الاقتصاديات المتقدمة
572.4	608.8	359.9	286.7	265.7	435.0	421.3	إل الأوروبي
50.3	45.8	21.0	28.8	32.3	38.3	25.1	اليابان
216.6	27.7	258.0	129.4	134.9	124.9	125.9	الوم أ
87.1	2.5	62.6	27.3	40.9	44.5	36.9	بلدان متقدمة أخرى
174.4	115.9	117.3	45.4	47.9	80.6	74.3	الاقتصاديات النامية
8.2	2.3	2.1	1.3	0.3	3.0	2.4	إفريقيا
49.1	35.7	27.8	21.6	12.1	36.5	21.1	أمريكا اللاتينية والكاريبي
117.1	77.8	87.5	22.4	35.4	47.1	50.8	آسيا وأوقيانيا
117.1	77.78	87.5	22.4	35.4	47.1	50.8	آسيا
14.1	13.4	8.1	2.3	1.5	1.1	0.8	غرب آسيا
74.1	49.8	62.9	17.4	27.6	26.1	39.6	شرق آسيا
16.1	12.3	58.5	2.9	2.5	6.9	2.0	الصين
9.8	2.6	2.2	1.9	1.7	1.4	0.2	جنوب آسيا
19.1	11.9	14.2	5.2	4.7	20.7	10.2	ج ش آسيا
0.0	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	أوقيانيا
18.7	14.6	14.0	10.7	4.7	2.7	2.0	ج ش أوروبا وكمونلث الدول المستقلة
1215.8	837.2	877.3	560.1	540.7	745.5	714.8	العالم
84.1	84.4	85.0	90.0	90.3	88.8	89.3	الاقتصاديات المتقدمة %
14.3	13.8	13.4	8.1	8.9	10.8	10.4	الاقتصاديات النامية %
1.5	1.7	1.6	1.9	0.9	0.4	0.3	ج ش أوروبا وكمونلث الدول المستقلة %

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2007، مرجع سبق ذكره، ص:2.

الجدول رقم (3) : بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 1990-2006.

M2 (مليون دينار)	سعر الصرف (DA/\$)	معدل التضخم (السنوي %)	معدل نمو الـ % PIB	PIB (مليون دينار)	السنة
343.0	8,9648	16.6	1.1	554 388,1	1990
413.7	18,4672	25.9	1.2-	862 132,8	1991
515.9	21,8717	31.7	1.8	1 074 695,8	1992
627.4	23,3503	20.5	2.1-	1 189 724,9	1993
723.5	35,0552	29.0	0.9-	1 487 403,6	1994
799.6	47,6489	29.8	3.8	2 004 994,7	1995
915.1	54,7472	18.69	4.1	2 570 028,9	1996
1081.5	57,6757	5.73	1.1	2 780 168,0	1997
1592.5	58,7351	5.0	5.1	2 830 490,7	1998
1789.4	66,5722	2.64	3.2	3 238 197,5	1999
2022.5	75,2569	0.34	2.4	4 123 513,9	2000
2473.6	77,2646	4.23	2.1	4 257 047,6	2001
2901.5	79,6829	1.42	4.1	4 541 873,3	2002
3354.4	77,3947	2.59	6.9	5 266 822,0	2003
3738.0	72,0603	4.0	5.8	6 127 453,6	2004
4157.6	73,3596	1.6	5.1	7 498 628,0	2005
4933.7	72.646	2.5	3.6	8 460 499,9	2006

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).
- بنك الجزائر.
- البنك الدولي.

الجدول رقم (4): التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة 1990-2006. (مليار دولار)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1990	13.80	9.82	3.98
1991	10.70	7.32	3.38
1992	11.51	8.30	3.21
1993	10.41	7.99	2.42
1994	8.90	9.69	0.78-
1995	10.26	10.78	0.52-
1996	13.47	9.09	4.37
1997	13.72	8.68	5.03
1998	10.05	9.82	0.23
1999	12.54	9.73	2.81
2000	21.65	9.35	12.30
2001	19.09	9.48	8.75
2002	18.72	12.01	6.61
2003	24.47	13.32	11.14
2004	32.22	17.95	14.27
2005	46.33	19.86	26.47
2006	54.74	20.68	34.06

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر لعدة سنوات

الجدول رقم (5): حجم الإنفاق الحكومي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة  
1990-2006.

المخزون التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	الإنفاق الحكومي (مليار دينار)*	السنة
1520,9	0,3	136,50	<b>1990</b>
1600,9	80	212,10	<b>1991</b>
1630,9	30	420,13	<b>1992</b>
1630,9	0	476,63	<b>1993</b>
1630,9	0	566,33	<b>1994</b>
1630,9	0	759,62	<b>1995</b>
1900,9	270	724,60	<b>1996</b>
2160,9	260	845,10	<b>1997</b>
2767,5	606,6	876,00	<b>1998</b>
3059,2	291,7	961,70	<b>1999</b>
3497,2	438	1 178,10	<b>2000</b>
4693,2	1196	1 321,00	<b>2001</b>
5758,2	1065	1 550,60	<b>2002</b>
6392	633,8	1 690,20	<b>2003</b>
7273,9	881,9	1 892,80	<b>2004</b>
8355,2	1081,3	2 052,00	<b>2005</b>
10150,6	1795,4	2 428,50	<b>2006</b>

المصدر:

\* : <http://www.bank-of-algeria.dz/communicat1.htm>

Unctad, **World Investment Directory, Volume X Africa**, Op.Cit, P:62.

الملحق الفني رقم (01):

Dependent Variable: IDE  
Method: Least Squares  
Date: 12/01/08 Time: 14:57  
Sample: 1990 2006  
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GPIB	-7.998626	3.043771	-2.627867	0.0253
DIPIB	1.452694	1.842668	0.788365	0.4488
INF	-6.696016	1.904068	-3.516690	0.0056
OUVERT	4.736134	1.198496	3.951730	0.0027
TCH	0.022004	0.009346	2.354313	0.0403
TXPIB	0.017852	0.036602	0.487731	0.6363
C	-2.850887	0.784846	-3.632416	0.0046
R-squared	0.878029	Mean dependent var		0.508176
Adjusted R-squared	0.804847	S.D. dependent var		0.522223
S.E. of regression	0.230698	Akaike info criterion		0.197485
Sum squared resid	0.532215	Schwarz criterion		0.540572
Log likelihood	5.321381	F-statistic		11.99782
Durbin-Watson stat	2.367221	Prob(F-statistic)		0.000458

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 4.0.

## الملحق الفني رقم (02):

Estimation Command:

=====

LS IDE GPIB OUVERT INF DIPIB TCH TXPIB C

Estimation Equation:

=====

IDE = C(1)\*GPIB + C(2)\*OUVERT + C(3)\*INF + C(4)\*DIPIB + C(5)\*TCH + C(6)\*TXPIB + C(7)

Substituted Coefficients:

=====

IDE = - 7.998626262\*GPIB + 4.736134376\*OUVERT - 6.696016299\*INF + 1.452693881\*DIPIB + 0.02200409546\*TCH + 0.01785169889  
\*TXPIB - 2.850886559

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 4.0.

### الملحق الفني رقم (03):

Dependent Variable: IDE  
 Method: Least Squares  
 Date: 12/01/08 Time: 14:59  
 Sample: 1990 2006  
 Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GPIB	-8.219065	2.727739	-3.013142	0.0108
INF	-6.583766	1.766940	-3.726084	0.0029
OUVERT	4.692601	1.135814	4.131486	0.0014
TCH	0.019104	0.007864	2.429346	0.0318
C	-2.662164	0.716594	-3.715023	0.0030
R-squared	0.868319	Mean dependent var		0.508176
Adjusted R-squared	0.824426	S.D. dependent var		0.522223
S.E. of regression	0.218820	Akaike info criterion		0.038791
Sum squared resid	0.574585	Schwarz criterion		0.283854
Log likelihood	4.670273	F-statistic		19.78235
Durbin-Watson stat	2.170648	Prob(F-statistic)		0.000032

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 4.0.

### الملحق الفني رقم (04):

Estimation Command:

=====

```
LS IDE GPIB INF OUVERT TCH C
```

Estimation Equation:

=====

$$IDE = C(1)*GPIB + C(2)*INF + C(3)*OUVERT + C(4)*TCH + C(5)$$

Substituted Coefficients:

=====

$$IDE = - 8.219066*GPIB - 6.583766129*INF + 4.692601399*OUVERT + 0.01910464355*TCH - 2.662164209$$

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 4.0.

الملحق الفني رقم (05): اختبار White

White Heteroskedasticity Test:

F-statistic	0.890526	Probability	0.563124
Obs*R-squared	8.007792	Probability	0.432709

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 03/10/09 Time: 12:53

Sample: 1990 2006

Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.720837	1.769664	-0.972409	0.3593
GPIB	-8.644179	11.16239	-0.774402	0.4610
GPIB^2	12.492724	17.50775	0.713554	0.4958
INF	-0.865264	0.924335	-0.936093	0.3766
INF^2	0.839682	2.700063	0.310986	0.7638
OUVERT	2.008022	2.349643	0.854607	0.4176
OUVERT^2	-1.355979	2.175509	-0.623293	0.5504
TCH	0.005254	0.004078	1.288620	0.2335
TCH^2	-9.05e-07	3.84E-05	-0.023498	0.9818

R-squared	0.471047	Mean dependent var	0.033799
Adjusted R-squared	-0.057907	S.D. dependent var	0.042687
S.E. of regression	0.043906	Akaike info criterion	-3.108483
Sum squared resid	0.015422	Schwarz criterion	-2.667370
Log likelihood	35.42211	F-statistic	0.890526
Durbin-Watson stat	2.466336	Prob(F-statistic)	0.563124

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 4.0.

الملحق الفني رقم (06):

اختبار ARCH

ARCH Test:

F-statistic	2.262987	Probability	0.151317
Obs*R-squared	6.900990	Probability	0.141214

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 12/02/08 Time: 11:53

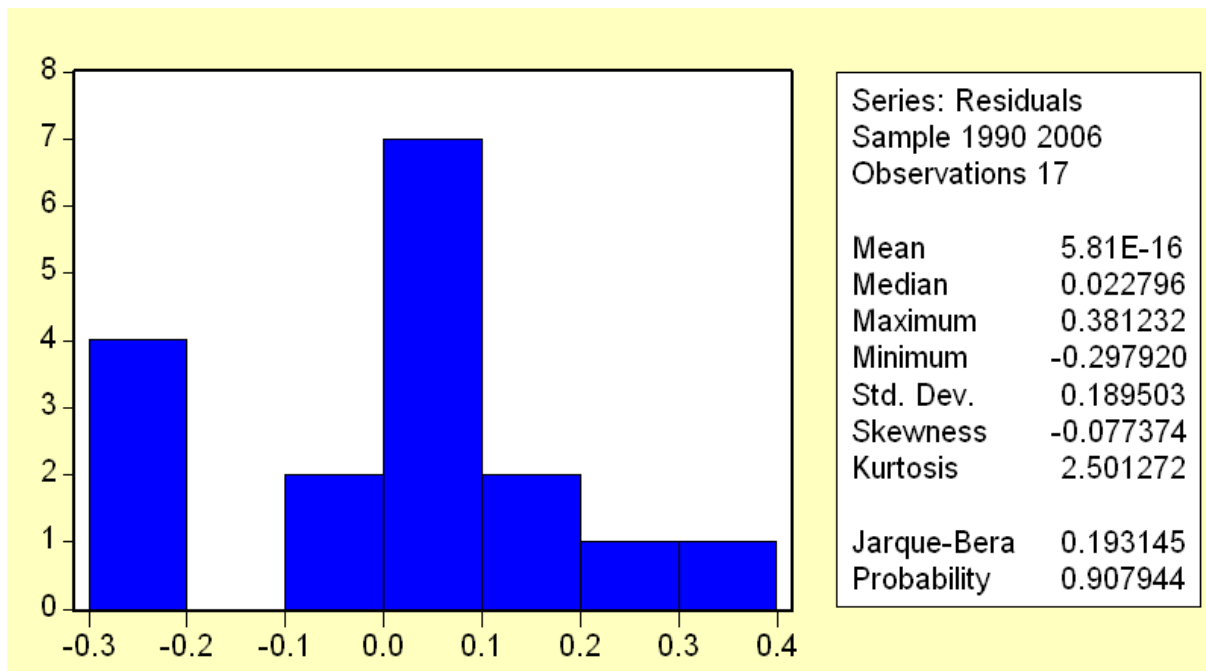
Sample(adjusted): 1994 2006

Included observations: 13 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.028587	0.026345	1.085098	0.3095
RESID^2(-1)	-0.255647	0.429443	-0.595299	0.5681
RESID^2(-2)	-0.144331	0.424423	-0.340065	0.7426
RESID^2(-3)	0.729442	0.362830	2.010427	0.0792
RESID^2(-4)	-0.290134	0.400563	-0.724314	0.4895
R-squared	0.745530	Mean dependent var	0.033239	
Adjusted R-squared	0.296268	S.D. dependent var	0.044815	
S.E. of regression	0.037595	Akaike info criterion	-3.440172	
Sum squared resid	0.011307	Schwarz criterion	-3.222884	
Log likelihood	27.36112	F-statistic	2.262987	
Durbin-Watson stat	1.861212	Prob(F-statistic)	0.151317	

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 4.0.

الملحق الفني رقم (07):  
اختبار التوزيع الطبيعي جاك - بيرا (Jarque-Berra)



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 4.0.

## المخلص:

لا شك أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تديرها الشركات متعددة الجنسيات دوراً مهماً في تنمية اقتصاديات الدول، حيث أن لا أحد يتجاهل أهميتها في ذلك ودورها في زيادة القدرات الإنتاجية لتلك الدول، وتعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة بصورة دقيقة على زيادة التكامل بين القطاعات مما يحقق تنمية متواصلة، لذلك تزايد الاهتمام بهذا النوع من الاستثمارات من قبل أغلب الدول وخاصة الدول النامية التي تسعى جاهدة لاستقطاب أكبر قدر ممكن من المستثمرين الأجانب وتوطينهم.

ويعتبر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا ذات الأهمية للجزائر نظراً للمنافع التي يولدها مقارنة بالأنواع الأخرى من تدفقات رؤوس الأموال الخارجية، حيث لا تقتصر أهميته على أنه مجرد آلية لجذب التدفقات المالية الأجنبية، وإنما يُؤمل في أن يؤدي إلى الإسهام في قاعدة الأصول غير المنظورة كنقل التكنولوجيا الحديثة وأنظمة الإدارة المتقدمة وتدريب القدرات البشرية وزيادة القدرة التنافسية.

وفي هذا السياق، قامت الجزائر ببذل مجهودات كبيرة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء كان ذلك من خلال الإصلاحات الاقتصادية وخلق البيئة الاستثمارية الملائمة والجاذبة للاستثمار أو من خلال الإصلاحات التشريعية وسن القوانين التي تحكم وتنظم بيئة الأعمال، إلا أنه وبالرغم من هذه الجهود لا يزال حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ضعيفاً ولا يتناسب مع حجم إمكانياتها، الأمر الذي يؤكد أنه مازال أمامها الكثير من الجهود التي يجب أن تبذل من أجل تحسين حصتها منه.

وبالرغم من التحسن الواضح في التصنيفات المتعلقة بقياس مناخ الاستثمار، إلا أن الجزائر لم تصل بعد إلى تحقيق الوضع الأمثل، الذي يؤدي بها إلى الحصول على قدر كافي من التدفقات يتلاءم والإمكانات التي تتوفر عليها وحجم الحوافز المقدمة للمستثمرين الأجانب.

ويرجع هذا القصور إلى وجود عوامل طارئة له والمسماة بمعوقات الاستثمار، والتي تعيق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، إلا أن عملية الكشف عن هذه المعوقات وتذليلها قدر الإمكان تعد خطوة ضرورية ضمن إستراتيجيات تهيئة مناخ الاستثمار لاستقطاب هذا النوع من الاستثمارات.

## الكلمات المفتاحية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر - الشركات متعددة الجنسيات - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر - مناخ الاستثمار - نموذج قياسي - محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

## **Résumé:**

Il n'y a aucun doute que l'investissement direct étranger géré par les multinationales, joue un rôle important pour l'économie des pays en cours de développement. Car cet investissement influe non seulement sur l'économie de ces pays, mais, aussi sur le côté social, et le côté productif, ce qui influe positivement sur le taux de croissance, et c'est pour ces raisons que les pays en cours de développement essayent très clairement d'attirer ces IDE à investir dans les différents secteurs économiques du pays, car ça va permettre de renforcer l'intégration intersectorielle.

Pour l'Algérie, l'attraction des IDE ne se limite pas à attirer les flux des capitaux extérieurs, mais, bien plus que cela. L'Algérie espère bénéficier d'une contribution incorporelle tel que le transfert des technologies de pointe, des systèmes de gestion développés, de la formation des ressources humaines et enfin pouvoir accroître la compétitivité.

C'est pour cela que l'Algérie a fait de grands efforts pour attirer les IDE, soit par des réformes économiques, soit par des textes législatives. Toutes ces lois pour créer un environnement favorable aux investisseurs. Mais, malgré tous ces efforts le volume des flux d'investissement directs étrangers en Algérie reste faible et ne reflète pas son potentiel, ce qui confirme qu'il reste encore beaucoup d'efforts à fournir pour améliorer leur part de celui-ci.

Malgré la nette amélioration dans les catégories sur la mesure du climat d'investissement, cependant que l'Algérie n'est pas encore parvenue à atteindre la situation optimale, ce qui donne accès à des flux cohérentes.

Cela du aux insuffisances de ce qu'on appelle la répulsion, et les obstacles de l'investissement, qui entravent leur flux en Algérie, mais le diagnostic de ces obstacles et leurs minimisation autant que possible reste une étape nécessaire à la création d'un climat confortable afin d'attirer ce dernier.

## **Les Mots-clés :**

- Investissement direct étranger (IDE) - Les multinationales - Les flux d'investissement direct étranger - Climat d'investissement - Modèle économétrique - les déterminants de l'investissement direct étranger.

## **Abstract:**

There is no doubt, that the FDI -which is run by multinational companies- plays a main role in the development of countries economies. And thesis undeniable, socially and economically speaking, besides the productive rate and the economic status. the work of foreign direct investment increases accurately cross-sectoral integration, which is a continuous development and growth, Précising the lined interest in this type of investment almost all over the globe, certainly in developing countries, those striving to attract the largest possible bucket of foreign investors and ease their settlement.

The attraction of foreign direct investment proves to be kernel in Algeria because of the benefits compared to other types, where they depict not only simple mechanism to pull the foreign financial flows. But proved to attain some issues, alike modern technology transfer, advanced management systems, training human sources and the increase of competition.

Moreover, Algeria made an effort attracting the FDI, whether through economic reforms and creating the appropriate investment environment that would attracted, or through the amendments of legislative reforms of laws governing the business environment, despite these efforts. Still the volume of FDI flows to Algeria, weak and not appropriate with the size of its potential. Which confirms that there are still lot of efforts to take in order to improve their share.

Though, the clear improvement in the Categories on the measurement of the investment climate, Algeria has not yet reached the typical situation, which leads to access adequate and consistent flows beside the potential and the size of the incentives for foreign investors.

This is due to the shortcomings of the existence of the so-called repulsive, obstacles to invest, which impedes the flow of foreign direct investment in Algeria, but the disclosure of such obstacles and overcomes, as much possible as a necessary step in the creation of a climate of investment strategies to attract this type of investment.

## **The Key Words:**

- Foreign direct investment (FDI) - Multinational companies - Foreign direct investment inward - Investment climate - The econometrical Model - Foreign direct investment determinants.